من نوادر المخطوطات

التَّعْلِيقَةُ على كِتَابِ سِيبَوَيْه

تأليف
أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي
المتوفى سنة ٣٧٧هـ - ٩٨٧م

تحقيق وتعليق
الدكتور عوض بن حمد القوزي
جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الخامس

شعبان ١٤١٦ هـ
يناير ١٩٩٦ م

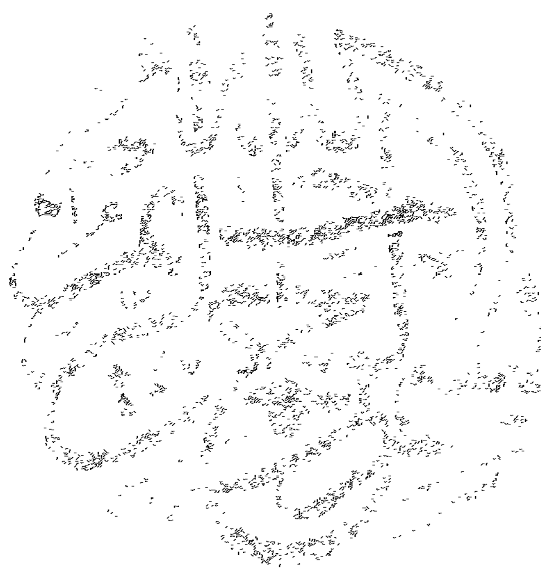
اهداءات ٢٠٠٣

د/ عوض بن حمد القوزي

السعودية

الطبعة الأولى

سعبان ١٤١٦ هـ / يناير ١٩٩٦ م



ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة[1]

قال سيبويه: فمن زعم أن الراء في (جَعْفَرٍ) زائدة أو الفاء فهو ينبغي أن يقول: فَعْلَرٌ[2].

قال أبوعلي: يقول: إنه يلزمه أن يقول إذ وَزَنَه بالفعل (فَعْلَرٌ)، فيلفظ بالحرف الذي عنده زائداً، كما أنه إذا وزن (جُنْدَب، وتُرْتَب) قال: فُنْعَل وتُفْعَل، فلفظ بالحرف الزائد بعينه في وزنه إياه بالفعل، وعلى هذا يلزمه أن يلفظ بأنفس الحروف التي يجعلها زوائد في الرباعي والخماسي[3].

(١) الكتاب ٢/٣٥٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٤.

(٣) يقول أبو سعيد: إن قومًا من النحويين جعلوا كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه حرف زائد، وكل اسم زادت حروفه فصارت على خمسة أحرف مثل (فرزدق) ففيه حرفان زائدان، فقال (سيبويه محتجًا): لايخلو الزائد الذي في (جعفر) من أن يكون هو الراء أو الفاء أو العين أو الجيم، فإن كان الزائد هو الراء وجب أن يكون وزنه (فَعْلَر)، لأن الزائد يوزن بلفظه، وإن كان الزائد الفاء وجب أن يكون وزنه (فَعْفَل) وإن كان الزائد العين من (جعفر)، كان وزنه (فَعَّل)، وإن كان الزائد الجيم، وجب أن يكون الوزن (جَعْفَل)، ثم ألزمهم في الوزن (فرزدق) مثل ذلك ... وذكر السيرافي موافقة الكسائي والفراء سيبويه على هذا على اختلاف بينهم، وصحح مذهب سيبويه وبين مناقضة الكسائي والفراء ومن نحا نحوهما. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٢٤.

قال سيبويه : لأنك لم تضعِّف شيئًا ، وإنَّما يجوز هذا أن تجعله مثالاً[1] .

قال أبوعلي: يقول: لا يحملنّك وزن مثل (جَعْفَر وفَرَزْدَقٍ) بفَعْلَل وفَعَلّلٍ على أن تقول: إن الراء من جَعْفَرٍ والقاف من فَرزْدقٍ زوائد، كما أنَّ اللام من (فَعْلَلٍ) واللامين من (فَعَلّلٍ) زوائد في جَعْفَر وفَرزْدق، لأنَّك في جَعْفَر وفَرزْدق لم تضعِّف شيئًا فيكون زائداً، كما ضعّفت في مَهْدَدٍ وفَعْلَلٍ، إنما جعلته مثالاً تزن به حركاته وسكونه، وتبيّن فيه الزوائد من الأصل، فإنّما وقع التضعيف في المثال لا في الممثَّل[2] .

* * *

(١) الكتاب ٢/٣٥٤.

(٢) يرى أبو سعيد السيرافي أنه إنما وقع التمثيل بالفعل دون غيره، إنما وقع ليُعلم الزائد من الأصلي، وذلك أنا إذا جئنا إلى (جعفر) فمثلناه بفعل، لم يكن فيه شيء ينبىء عن زائد دخله، ولو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به؛ لأنه لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط شيء منه، ألا ترى أنا قد نجعل ذوات الثلاثة على أربعة أحرف وخمسة بزيادة حرف وحرفين كقولنا: (صَيْقَل)، وهو من الصَّقل، (ودَلَنْظى، وسَرَنْدى) وهو من الدَّلظ، والسَّرد، ولم تر شيئًا من ذوات الأربعة والخمسة يبنى منه شيء على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ماذكرناه ووجب التمثيل بالفعل، وأن الذي يزاد على الفعل هو زائد - وإن كان الممثل أصليًا - وأنه إنما زيد على الفعل ليلحق الممثل بالممثل به. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٢٥.

ومن باب علم مواضع الزوائد
من مواضع الحروف غير الزوائد[1]

قال سيبويه: وأمّا الهَمَّرِش فإنّما هي بمنزلة القَهْبَلِس[2].

قال أبو علي: ليست الميم في (هَمَّرِش)[3] مضاعفة كتضعيف الياء في عَدَبَّس إنما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم، فأدغمه فيها لما بينهما من المشاركة في الغنَّة، ولأنها لا تبيَّن مع حروف الضم والشفة[4].

---

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) الهَمَّرِش: العجوز وقد اضطرب خلقها، وتشنّج جلدها، أنشد شمِر:

إنّ الجراءَ تختَــرِشْ
في بَطْنِ أم الهَمَّرِشْ

انظر تهذيب اللغة ٥١٦/٦، والقَهْبلِس: القملة الصغيرة.

وتوصف الكَمَرَةُ بالقهبلس، قال الراجز:

كَمرةٍ قَهْبَاء قَهْبَى قَهبَلِسْ
يَجْمِلُها راعي خَليَّاتٍ شُمُسْ

وعن أبي تراب: القَهْبَلِس: الأبيض الذي تعلوه كُدرةٌ. المصدر السابق ٥٣٦/٦ - ٥٣٧.

وعن ابن الأعرابي أنه أنشد:

إنّي لأهْوى القَهْبَلِيْسَ الجَحْمَرِشْ
منهنَّ حقـًا والعَجُوزَ الهمَّـرِش

انظر المنصف ٥/٣.

(٤) «الزوائد في (الهَمَرِّش) النون المدغمة في الميم، لأن أصله (هَنْمَرِش)، وإنما وجب ذلك، لأنه ملحق بقَهْبِلس وجَحْمَرِش بالنون، لأن مضاعف العين لايكون بها الكلمة ملحقة ، لأن ==

قال سيبويه: لأنك لا تجدُ في بنات الأربعة على مثال فَعِّلِلٍ[1].

قال أبوعلي: يعني أنه ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعِّلِل) فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمَّرِش) على فَعِّلِل، وفي الخماسي (فَعْلَلِلٌ) نحو: (قَهْبَلِس)، فحُملت (همَّرِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال الذي لم يجيء له في الرباعي نظير، وكما لم يحمل (هَمَّرِش) على الرباعي [١٨٥/أ] الذي لا مثال له، كذلك لم يحمل هُمَّقِعُ[2] على الخماسي لأنه لا مثال له فيه. وحملته على الرباعي الذي لا مثل له فيه.

قال سيبويه: ولكنا نقولُ: هي مُضعَّفةٌ لأن العين وحدها لا تُلحق بناءً ببناء[3].

قال أبوعلي: يقول: العين وإن ضُوعفت نحو (فِعَّل) لم تُلحِق بناءً ببناءٍ، كما لا تُلحق اللام في مثل خِدَبٍّ[4] حتى يدخل بينهما حرف، كما

= ذلك ليس في شيء من الكلام، وعلته أن المضاعف في (فَعَّل) يدل على التكثير، ومازيد معنى يخرج عن الحد الملحق، ولذلك جعلت نونًا، وزيادة الإلحاق أقوى من زيادة غيرها مما يكون لتكثير الكلمة إذ الملحق بمنزلة الأصلي». شرح الرماني للكتاب، جـ٤، ق ٧٧.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) إشارة لقول سيبويه: وأما الهُمَّقِع فلا تجعل الأولى نونًا، لأنا لم نجد في بنات الخمسة على مثال سُفَرّجِل، الكتاب ٣٥٤/٢.
والهُمَّقِع: الأحمق من الرجال، والأنثى: هُمَّقِعَةٌ حمقاء. انظر تهذيب اللغة ٢٧٣/٣ (همقع).

(٣) الكتاب ٣٣٥/٢، والإشارة إلى إحدى الميمين في الخماسي نحو (هُمَّقِع).

(٤) الخِدَبّ: الضخم الشديد القوي من شيخ أو بعير. انظر تهذيب اللغة ٤١/٧ (خدب).

تلحق لمّا دخلت في عَقَنْقَلٍ[1] وعَثَوْثَل[2] الواو والنون فألحقتهما بسفرجل[3].

* * *

ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاءً[4]

قال سيبويه: كرهوا الكسرة فيها كما استثقل في (يِيْجَلُ وسَيِّد)[5].

قال أبوعلي: أي كما استثقل الواو مع الياء في (يَوْجَل) ومع الياء في (سَيْوِد)، حتى أبدلت الياء من كل منهما، كذلك كرهت الكسرة فيها لأن الكسرة كالياء[6].

قال سيبويه: ومنهم من يقول: دَوْلَجٌ يريد تَوْلَجٌ[7].

قال أبوعلي: كأنه أبدل التاء من الواو التي هي فاء من (تَوْلَج)، وأبدل الدال من التاء المبدلة من الواو لقرب الدال من التاء، وكذلك (تَوْراةٌ) هي عندهم (فَوْعَلَةٌ)، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء،

---

(١) العَقَنْقَل: الحبْلُ العظيم من الرمْل، يكون فيه حِقْفة وجِرَفة وتعقُّد، وجمعه عقاقيل. تهذيب اللغة ٣/٣٧٢.

(٢) العَثَوْثَل: الكثير اللحم الرّخو. انظر لسان العرب ١١/٤٢٤ (عثل).

(٣) انظر المنصف ١/٨١.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٦) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٢٥ - ١٢٦، وانظر المسائل المشكلة/٨٧.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٦، وتمام عبارته: «... وهو المكان الذي تلج فيه».

وحملوها على فَوْعَلَة دون (تَفْعَلة)، لأن (فَوْعَلَة) أكثر في الكلام من (تَفْعَلة) فحمله على الأكثر[1].

قال أبو عثمان: الذي قال الخليل عندي خطأ، وذلك أنّ الواو الثانية[2]. منقلبة من همزة وإنما أنوي الهمزة فيها، ولكن أجيز أن تبدل الهمزة، لأن الواو مضمومة، وليس البدل لازمًا ولو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال، لأن الثانية مدّة مثل (وُوْرِيَ) إذا أردت (فُوْعِل) من (وَارَيْتُ)[3].

قال أبوعلي: الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في (أُويصِل)[4] ونحوه أن الواو الثانية من (وُوْيٍ) مخففة من همزة هي منويّة، كما أن الهمزة المخففة لو كانت مُحَقَّقة لم يلزم قلب الواو التي هي فاءٌ همزة إلاّ من حيث يلزم قلبها في (وُجُوه)، وكذلك

---

(١) (تَولَجٌ) على (فَوْعَل) من (وَلَجْتُ) وأصله (وَوْلَجٌ)، وبعضهم قلب من التاء دالاً فقال: (دَولَجٌ)، وليس قلب التاء بمطرد في شيء من ذلك، وقال بعضهم في (تَولَج): إنه (تَفْعَل)، فاختار الخليل (فَوْعَلاً) لأن (فَوْعَلاً) أكثر في الأسماء من (تَفْعَل)، فحمله على البناء الأكثر. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٢٦.

(٢) يشير إلى ماوراه سيبويه عن الخليل في (فُعْلٍ) من (وَأَيْتُ) فقال له: (وُؤْيٌ) وأنها تكون عند التخفيف: (أُوي) فتبدل من الواو همزة لأنه لابد من هذه الهمزة، لأنه لايلتقي واوان في أول الحرف. انظر الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) بلفظ قريب من هذا تجد النص عن المازني مفصلاً وفي شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٢٧. واحتج الرماني لمذهب سيبويه قائلاً: ليس في هذا ما يفسد قول الخليل، وأما العلة الأخرى التي ذكرها المازني فهي فاسدة...»، انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٨٠.

(٤) في المخطوطة: (أوييل) هكذا، والصواب من المسائل المشكلة/ ٩١.

إذا خفّفت الهمزة لم يلزم قلبها إلاّ من ذلك الموضع، لأنها {إذا}[١] كانت منويّة فكالمخففة، كما أن الضمة لما كانت مخفّفة[٢] في (القَضُوَ الرّجُل)[٣] كانت بمنزلتها ثابتة، ويدل على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحققة، أنّ من خفّف (رُوْيَاكُم) لم يقلبها ولم يُدغمها في الياء كما لا يدغمها مُحَقّقة فيها وهي اللغة الفاشية الجيدة.

{ومَنْ}[٤] قال: (رُيّا)[٥]، فأدغم وقلب لزمه أن يقول: (أُوْيٍ)، فيبدل من الفاء همزة، لأنه جمعها وإن كان أصلها الهمزة بمنزلة الواو المحضة، فعلى هذا يقول: (أُوْيٍ)، وهو ضعيف[٦].

فأمّا قول أبي عثمان في (وُوْيٍّ)[٧]، إنه لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدالُ، يعني إبدال الفاء همزة، قال: لأن في الثانية مّدة مثل (وُوْرِيَ) إذا أردت فُوْعِل من (وَارَيْتُ) فلا يستقيم، لأن هذه الواو الثانية من (وُوْيٍ)[٨] لو لم يكن أصلها همزة، لوجب أن تبدل الأولى همزة، وإن كانت الثانية مدة، وإن لم يجب أن يدل الأول من (وُوْرِي) همزة ، لأنّ الواو

---

(١) مابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة، مجلوبة من المسائل المشكلة/٩٢.

(٢) في المسائل المشكلة /٩٢ : (... لما كانت منوية ..).

(٣) انظر المنصف ٢٨٣/٢ ، ٨٩/٣.

(٤) انظر المنصف ١٢٤/٢ - ١٢٥.

(٥) ساقطة من المخطوطة، وأصلحتها من المسائل المشكلة /٩٢.

(٦) انظر اللغات الواردة في هذا الحرف في المنصف ٢٦/٢- ٣١.

(٧) أعقب أبو علي هذا القول بجملة تفصيلية لم يضمنها تعليقه هنا، لأنها استجلبت في المسائل المشكلة لزيادة التوضيح.

(٨) في المخطوطة : (ووري).

الثانية [١٨٥/ب] من (وُويٍ) لو لم يكن أصلها الهمز لكانت عينًا، فكان يلزم قلب الأولى همزة لأن الثانية كانت تكون أصلاً أيضًا، ألا ترى أنهم قد قلبوا الأولى همزة من قولهم: (أُولَى)، وإن كانت الثانية مدة؟! فكذلك كان يلزم أن تقلب الواو الأولى من (وُوْيٍ) همزة لو لم يكن أصل اثانية الهمز، وهذا بيِّن جداً، وإنما لم تقلب الأولى من (وُوْرِي)، لأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تنقلب ألفًا في (وَارَى يُوْرٍ)، ولم يكن يشبه (وُوْرِي) لو كانت الواو الثانية من (وُوْيٍ) أصلاً غير منقلبةً عن الهمز، لأنها لو كانت كذلك لكانت لازمة كلزومها في (أُولَى) ولم تكن تنقلب ألفًا كما تنقلب في (وُوْرِيَ)، وإن اجتمع في كل واحد منهما واوان، الثانية من كل واحد منهما مدّ، فهما يفترقان في الانقلاب وغير الانقلاب، فالمعتبر هذا لا اللفظ[١] فقط.

* * *

ومن باب ما يلزمه بدل التَّاء من هذه الواوات[٢]

قال سيبويه: من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم[٣].

قال أبو علي: وقوع الكسرة قبلها في مثل ياء (يتَّعِد)، إذا بنيت

(١) هذه المسألة بتمامها في المسائل المشكلة / ٩١ - ٩٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٦.

(٣) يريد: الواو التي تكون في موضع الفاء في الافتعال نحو التي في: مُتَّقِدٌ، ومتَّعِدٌ واتَّعَدَ، واتَّقَدَ. انظر الكتاب ٢/٣٥٦.

الفعْل للفاعل، ووقوعها بعد ضمة في مثل (أوتُعِد) إذا بني الفعل للمفعول(١).

قال سيبويه: فهي أقوى من افْتَعَل(٢).

قال أبوعلي: يعني أن الفاء من (أفْعَل) أقوى منها في (افْتَعَل)، لأن التغيير الذي يعتور الفاء من (افْتَعَل) والانقلاب يكون أقلّ في (أفْعَلْتُ)، لأن الكسرة لاتدخل الهمزة في (أفْعَلْتُ) كما تدخل همزة (أفْعَل) الكسرة نحو، (إيْتَعَدَ)، وهمزة (أفْعَلْتُ) لايدخل لها إلا الفتحة والضمة(٣).

قال سيبويه: وأتْهَمَ لأنّها من التَّوَهُّم(٤).

أي من الواو التي هي فاء في قولك: الوَهْمُ، فأما التاء من التَّوَهُّم فهي تاء تَفَعُّل وليست التي في اتْهَمَ.

---

(١) قال أبو سعيد: «افْتَعَل من (وَعَدَ) في لغة الجمهور تقلب الواو وهي فاء الفعل فيه تاءً، فتدغم في تاء الافتعال، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لتغيَّرت، فكانوا يقولون في الماضي: ايْتَعَد، وفي ما لم يسمَّ فاعله: اوتُعِد، وفي المستقبل: يأتَعِدُ، فاختاروا التاء مكان الواو لمشاكلة تاء الافتعال، ولأن التاء قد تبدل من الواو في قولهم: تُجاهٌ، وتُخَمَةٌ...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١ ، ق ١٢٧. وانظر تفصيل ذلك في شرح الرماني، جـ٥، ق ٨٠.

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٣) قال الرماني: «يجوز إبدال التاء من الواو إذا كانت فاءً على غير اطّراد تشبيهًا بواو (افْتَعَلَ)، وكلّما كانت أقرب من واو (افتعل) فهي أحق بالبدل، فمن ذلك إبدالها في (افتعلت) لأنها ساكنة في موضع فاء الفعل، كقولك: أتْخَمَهُ، وأتْلَجَهُ، وضَرَبَهُ حتى أتْكَأَهُ ...»، شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢، وقد ضُبط في التعليقة بتشديد التاء في (اتَّهَمَ) تحريف.

قال أبوعلي: التُّقيَّة[1] وزنه (فَعِيلَةٌ)، كأنه (وَقِيَّةٌ)، فأبدلت التَّاء من الواو التي هي فاء[2].

* * *

ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء[3]

قال سيبويه: فإذا أسكنت التاء لم يكن إلاَّ الإدغام[4].

قال أبوعلي: يقول: لمْ يدغم الحرفان المتقاربان لمَّا تحرك الأول منهما لفصل الحركة بينهما، فإذا سكن الأول أدغم[5].

---

(١) إشارة إلى قول سيبويه: «فأمَّا (التُّقِيَّة) فبمنزلة التَّيْقُور، وهو أتْقَاهُما في كذلك، والتُّقَى كذلك»، الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) من تمام العبارة السابقة الواردة في شرح الرماني قوله: «ويجوز إبدالها [التاء من الواو] في التُّقِيَّة، لأنها في موضع الفاء وأول الكلمة، ويجوز إبدالها في: (هو أتْقَاهما)؛ لأنها في موضع الفاء ساكنة، وكل ذلك على شبهها في افْتَعَلَ الذي لزمته علة الاطراد...»، شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٨١.

وقال السيرافي: «أمَّا التُّقِيَّة فالأصل فيه: وَقِيَّةٌ، لأنها فَعِيْلَةٌ، من وَقَيْتُ، ولكنهم قلبوا الواو تاءً وإن لم يكن فيها شيء يستثقل من أجله الواو، إلا أنهم قد قالوا: تُقَى، فقلبوا الواو تاءً للضم...». شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ١٢٨.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٥) الحديث هنا متعلق بقلب الواو ياءً نحو قولهم: (مِيْزَان) في (مِوْزَان)، و(مِيْعَاد) في (مِوْعَاد)، وأن الواو قد تركت فيهما من قبل أنها أثقل؛ لأنها ساكنة ولايحجزها عن الكسر شيء، وهذا شبيه بقولنا: (وَتِدٌ) فقد قوي البيان للحركة فإذا أسكنت التاء فقيل (وَتْدٌ) لم يكن إلا الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجز، فيقال حينئذ: (وَدٌّ). فمتى سكنت الواو وقبلها كسرة قلبت ياءً، ومتى فتح ما قبل الياء أو تحرك عادت الواو فيقال في (مِيْزَان، ==

قال سيبويه: نحو قولهم: ازْدَانَ واصْطَبَرَ[1].

قـال أبوعلي: أُدْنِيَ تاء افْتَعَل من الفـاء، فـأبدل مع الصـاد حـرفٌ مطبق ليقرّب منها، وأبدل منها مع الزاي حرف مجهور لذلك أيضًا[2].

قال سيبويه: ويحذفان في مواضع وتثبت الألف[3].

قال أبوعلي: ذلك في مثل قاضٍ، ويَغْزُو في الوقف، ولايحذف الألف من يخشى في الوقف[4].

= ومِيْعَاد، ومِيْقَات): (مَوازين، ومَوَاعيد، ومَوَاقيت)، قال أبو سعيد: «وإنما امتنعت العرب من واو ساكنة بعد كسرة استثقالاً للجمع بينهما، ألا ترى أنه ليس في كلامهم ضمة بعد كسرة إلا أن تكون ضمة إعراب كقولهم: لَعِبٌ وفَخِذٌ، وإذا كانت الواو مفتوحة وقبلها كسرة لم تقلب، لأن الفتحة كالحاجز بينهما وبين الكسرة». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، قَ ١٢٨.

(١) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٢) يعلل أبو الحسن الرماني لاجتماع الواو والياء والأول منهما ساكن، وأنه بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج في نحو (قالت طّائفة) مع أنها حروف علة، ومع أنها في كلمة واحدة فلزم الادغام لهذه العلة من اجتماع الأسباب الثلاثة، تقول: لَوَيْتُ يَدَهُ ليًّا، والأصل (لَوْيًا)، فيعلّ، لأنها واوٌ مع ياء الأول منهما ساكن، وكذلك طوَيْتُ طيًّا... وأن حروف المدّ واللين مع تباعد المخارج بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج؛ لأنها متناسبة بالمدّ واللين، وأن الحركات منها، وأنه يتمكن بها وبما كان منها من إخراج الحروف، فصارت بهذه المناسبة بمنزلة الحروف المتقاربة، لأن تقاربها بهذه الأوجه بمنزلة تقارب الحروف بالمخارج، فازْدَانَ واصْطَبَر أخفّ من الأصل لأنها أعدل في تأليف الحروف لبُعد التاء من الصاد، وكون الطّاء أعدل، لأنها مناسبة للصاد بالاستعلاء، والإطباق، وللتاء بالمخرج والدال أعدل لأنها مناسبة للزاي بالجهر، وللتاء بالمخرج، وهو حرفٌ وسط بين الحرفين، وهو مع ذلك أحسن، لأنه أشكل. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ٨٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٧.

(٤) ضمير التثنية هنا يعود إلى (الواو والياء)، ففي الوقف يحذفان كقولنا: (هذا قاضْ)،=

قال سيبويه: فإنما الياء والتاء بمنزلة هذه الميم(١).

قال أبوعلي: يقول: الياء من (يَوْعِدُ) والتاء من (تَوْعِدَةٍ) بمنزلة الميم في الموضع(٢) لأنها مفتوحة، كما أن الميم مفتوحة وليس بفعْل كما أن الموضع ليس [١٨٦/أ] بفعل.

قال سيبويه: فإذا لم تكن الهاء فلا حذف لأنه ليس عِوضٌ(٣).

قال أبو علي: كأنه يقول: إن الهاء في (عِدَةٍ) تصير عوضًا من الفاء المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء لم تحذف، وأُتِمَّ، فقيل: (وَعْدٌ) لزوال الكسرة عن الفاء وحذف ما لو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضًا منه وهو الهاء.

* * *

ومن باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً(٤)

قال سيبويه: واعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّت لم يُفعل بها ما يُفعل بالواو، لأنها كياءٍ بعدها واوٌ(٥).

قال أبوعلي: الواو عنده إذا انضمت بمنزلة واوين اجتمعا، فأبدلت من أولهما همزة، (فأُقِّتَتْ)(٦) نظير بنائك فَوْعَل من (وَعَدَ) إذا قلت: أَوْعَدَ

= و(هو يَغْزْ) عند الوقف، ولكن الألف لا تُحْذف عند الوقف كقولنا: (هو يخشَى). وقوله: (يَخْشى) رسمها في المخطوطة هكذا بالألف (يَخْشَا).

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) يريد الميم في (مَوْعِدٍ، ومَوْعِدَةٍ).

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، والكلام يدور حول نحو قولهم: يَسَرَ يَيْسِرُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ.

(٦) من قوله تعالى: «وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ»، سورة المرسلات، الآية/١١.

فكذلك الياء المضمومة بمنزلة الياء التي بعدها واو نحو يَوْمٍ، وحَيُودٍ فكما لا يبدل الياء إذا كانت بعدها الواو نفسها همزة، كذلك لايبدلها همزة إذا انضمت[1].

قال سيبويه: ويدلك على أن الياء أخفُّ عليهم[2] أنهم يقولون: يَيْأَسُ، ويَيْئِسُ فلا يحذفون[3].

أي فلا يحذفون الياء من (يفْعِل) كما حذفوا الواو منه في مثل (يَعِدُ)[4].

قال سيبويه: وكذلك فَوَاعِلَ، تقول: يَوَائِسُ[5].

---

(1) قال أبو سعيد: «الغرض في هذا الباب: الفرق بين الواو والياء، وذلك أن الواو تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة، والياء لاتسقط لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَيْسَرُ، ويَيْعَرُ)، وذلك لأن الياء أخف من الواو عندهم، ألا ترى أن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياءً تقدمت الواو والياء، كذلك هذه الياء إذا ضُمت لم تُهمز كما تفعل ذلك بالواو، لا يقال في يُسِرَ: أُسِر كما يقال في وَعَدَ أُعِدَ، شبه الضمة بالواو...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١، ق ١٣٠.

(2) أي (من الواو) وقد وردت في نص الكتاب.

(3) الكتاب ٣٥٨/٢ وتمام العبارة: «... موضع الفاء كما حذفوا يَعِدُ». وفي الكتاب: «... يَيْئِسُ، ويَيْبَسُ...».

(4) يقول أبو الحسن الرماني: «وإنما جاز حذفها [الواو] في يَفْعَلُ لثقل الواو الواقعة بين ياء وكسرة في الفعل، وليس للياء مثل هذا الثقل في هذا الموضع فكان الأصل أحق بها، ولايجوز إذا انضمت أن تقلب همزة كما تقلب الواو لأنه لما كانت الواو المضمومة مع أن الضمة عليها بمنزلة المضاعف، وهو مع ذلك يجوز الأصل والقلب، ثم ضعف سبب القلب بأن الضمة ليست من جنس الياء امتنع القلب، لأنه ليس بعد ضعف السبب إلا الامتناع ...»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٨٣.

(5) الكتاب ٣٥٨/٢، وفيه: «يَوَابِسُ» بالباء الموحدة.

أي ولا يبدلون من الياء الهمزة كما تبدل الواو في أواصل[١].

قال سيبويه: لأن قياس هذا أن يقول: يا غُلَامُ وْجَلْ[٢].

قال أبو عثمان: لا يلزم أبا عمرو[٣] هذا، لأنه ليس في كلامهم واوٌ

---

(١) من خفة الياء وثقل الواو أنك تقول: يابِسَةٌ ويَوَابِسُ، ويائِسَةٌ ويَوَائِسُ ولا تقول: وَاعِدَةٌ و(وَوَاعِدُ) ولا (وازِنَةٌ) و (وَوَازِنُ) بل تقول: (أَوَاعِدُ) و(أَوَازِنُ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٣٠. وفي هذه المسألة كلام لطيف يبين مذهب الخليل ومخالفته مذاهب النحويين في (مُفْعِل) من (يئِسْتُ مُوئِسٌ) فالتمسه في المنصف ٣٨/٢ - ٤٠.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: «... يا غُلاَ مُوجَلْ».

وهذا النص مكمل للمسألة قبله، وهي التي قال فيها سيبويه: «وقد قال بعضهم: يازيدُ يِئَسْ، شبهها بـ(قِيْلَ) وزعموا أن أبا عمرو قرأ: «يا صَالِحُيْتِنَا»، جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً، ... وهذه لغة ضعيفة، لأن قياس هذا أن تقول: يا غُلاَ مُوجَل».

(٣) يعني أبا عمرو بن العلاء، فقد نقل سيبويه قراءته لآية الأعراف: «يَاصَالِحُيْتِنَا» بأن جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً، وخرجها على أنها لغة ضعيفة، انظر الكتاب ٣٥٨/٢، وفي المسائل المشكلة /٧٧- ٨٠ أفرد أبو علي مسألة لمناقشة هذا الرأي ونقل كلام سيبويه وفصّل في المسألة.

والرأي الذي أورده أبو علي هنا بتصرف رواه في المسائل المشكلة مفصلاً عن أستاذه أبي بكر محمد بن السري، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني. انظر المسائل المشكلة /٧٩. والمسألة بتمامها منقولة في (الكتاب المنسوب إلى الزجاج): إعراب القرآن ٢٤٤/١ - ٢٤٦.

وفسّر أبو سعيد هذه القراءة بقوله: «إن من العرب من لا يقلب الياء الساكنة واواً إذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة، والياء من كلمة أخرى كالضمة التي في الحاء من (صالحُ) وبعدها ياءٌ (ايتنا)، قال: وشبهوه بـ(قُيْل) في لغة من يشير إلى ضم القاف مع الياء في (قُيل)، واستضعف سيبويه هذه اللغة، وقال: يلزم عليها أن تقول: (يا غُلام وْجَل)، يعني يلزمهم ألا يقلبوا واو (يوجل) إذا كان قبلها كسرة ميم (غلام) لأنها من كلمتين منفصلتين ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٣٠، وانظر البحر المحيط ٣٣١/٤.

ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة مثل (قُيْل)، فقوله: «ياصَالِحُ يْتِنَا»[1] مردود إلى (قُيْل)، و(ياغُلاَمِ وْجَل)، ليس له مثل فيردّ عليه.

قال سيبويه: فأمَّا (أَفْعَلَ)، فإنها تسْلَمُ، لأن الواو تَسْلَمُ في (أفْعَلَ)[2].

قال أبوعلي: فأما قوله: (أَفْعَلَ)، فإنها تسلم، يريد أَفْعَل من الياء نحو (أَيْنَسَهُ)[3]، تسلم الياء فيه ولا تعلّ، كما سلمت في (أَفْعَلَ) من الواو ونحو أَوْجَرَ[4].

وقوله: إلا أن يشذّ[5] الحرف في (أَفْعَل) من الواو نحو أتلَجَهُ في أوْلَجَهُ[6].

وقوله: وقد قالوا: يَأْتَيِسُ، فجعلوها أي الياء بمنزلتها[7]، أي بمنزلة

---

(١) سورة الأعراف، الآية / ٧٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) في المخطوطة: (أنبسة) تحريف.

(٤) لاتقلب ياء (أفْعَل) تاء إذا كانت في موضع فاء الفعل نحو (أيْقَنَ، وأيْنَع، وأيْسَرَ) وما أشبه ذلك كما لم تُغيّر الواو في (أفْعَل) ولم تقلب تاءً كقولك: (أوْصَلَ، وأوْرَق)، والأصل في القلب: الواو، فكما لم يجب قلب الواو تاء في (أوْصَلَ) وبابه، لم يجب قلب الياء... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ١٣٠.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٩، وهذا النص من تمام سابقه.

(٦) قلبت الواو تاء في مثل (أوْلَجَ، وأوْكَأ) فقيل: (أتْلَجَ، واتْكَأ) وهو شاذ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٣٠، وسبب الشذوذ أنه ليس ثمة سبب يقتضي الإعلال، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٩٤.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٩.

الواو، إذا صارت اليـاء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في (افْتَعَل)؛ فكذلك صار (يأْتَيِسُ) بمنزلة (يأجَلُ) في أن اليـاء التي هي فـاء قلبت ألفًا، كما قلبت الواو ألفًا من (يأجَلُ) وفي كتاب أبي العباس:[1] وقالوا: يَا أَسُ، ويَايَسُ بدل يأتَيِسُ ويَاتئِسُ التي في نسخ غيره، وهو أجود لأنه أقرب إلى (يأجل) من (يَفْتَعِل) إليه[2].

* * *

(١) يريد في نسخة أبي العباس المبرد من كتاب سيبويه.

(٢) يقول أبو الحسن الرماني: «بعض العرب يقول: يَا أَسُ، ويَايَسُ؛ لأنه لما ثقل اليـاء في هذا الموضع فروّا منه إلى حرف مناسب له هو أخف منه، ومن العرب من يقول: يَيِسَ... مثل يَعِسَ، ووجه ذلك التشبيه بيَعِدُ»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٨٤.

وفسّر أبو سعيد ذلك بقوله: «أما الذي قال: يَا أَسُ، ويَايَسُ، فإنه يقلب من اليـاء الساكنة ألفًا في قولك: يَيْئسُ، ويَيْئَسُ، وليس ذلك الوجه، وإنما تقلب اليـاء والواو ألفًا إذا حركتا وانفتح ما قبلها، ولكنهم شبّهوا قلب هذه اليـاء بقلبهم الواو ألفًا في (يَوْجَلُ) و(يوجَل) وما أشبه ذلك، حين قالوا: (يَاجَلُ ويَاجَلُ)؛ وإنما قلبوا الواو ألفًا استثقالاً للواو مع اليـاء في (يَوْجَل)، والألف أخف، فأبدلوها منها، فأما يَيِسَ، ويَئِسَ فشبه مع شذوذه بـ(يَرِنُ، ويَعِدُ)» شرح السيرافي للكتاب، جـ ١، ق ١٣١.

ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية[1]
وهما في موضع العين[2]

قال سيبويه: فكذلك هذه الحروف حيث اعتلت، جعلت حركتهن على ما قبلهنّ، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلهما[3].

يريد ، إذا كانا لامين نحو يَغْزُو ويَرْمِي[4].

قال سيبويه: كما لزم ما ذكرتُ [١٨٦/أ] لك الحركةُ مما بعده[5].

أي كما لزمت العين من (يَغْزُو ويَرْمِي) الحركة مما بعدهما وهما الكسر والضمّ اللذان لزما الزاي من (يغزو) والميم من (يرمي).

قال سيبويه: وكانت فَعُلتُ أولى بفَعَلْتُ من الواو من فَعِلتَ[6].

قال أبوعلي: من الأولى صلة لقوله: بفَعِلْتَ، ومن الثانية صلة لأَوْلَى،

---

(١) في المخطوطة: (ثابتة) تحريف.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢، وفي الكتاب: «... حركة ماقبلها».

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: «والاعتلال في باب (يَرْمِي ويَغْزُو) سكون حرف العلة مع إلزامه (يَفْعَل) في بنات الواو، و(يَفْعَل) في بنات الياء للفرق بينهما بما يقتضيه الأل فيهما، إذ الأصل الذي هو الصحيح يجيء (فَعَلَ) فيه على (يَفْعِلُ) و(يَفْعُل)، فلما صار المعتل لزم بنات الياء أحد الطريقين، وهو (يفعِلُ) ولزم بنات الواو الطريق الآخر، ولا يجب مثل ذلك في باب (خَشِيَ وعَمِيَ) لأنه ليس إلا طريق واحد، وهو (يَفْعِلُ)؛ فلم يقع فيه تخيّر كما وقع فيما له طريقان». شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ٨٥.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٥٩/٢، وفيه: (... من فَعَلْتُ).

فتقدير الكلام فكان فَعُلتُ بفَعَلتَ من الواو أولى من فَعِلتَ[1].

قال سيبويه: نظيره في الاعتلال من مُحَوَّل إليه يَعِدُ، ويَزِنُ[2].

أي، نظيره في أنه كانت الفاء تبقى على حركتها لو لم تعلّ.

قيل في قوله: يَعِدُ ويَزِنُ: إنه ينبغي أن يكون يريد بيَعِدُ ويزِنُ عِدَةً وزِنَةً، لأن التحويل إنما هو في عِدَةٍ دون (يَعِدُ)، لأن حَرَكة الفاء حُوّلت إلى العين لمّا حذفت.

وقيل أيضًا: إن (فَعَل)، عليه أن يكون في مضارعه يَفْعُل ويَفْعِلُ، ووَعَدَ (فَعَلَ)، ولم يجيء في مضارعه إلا يَفْعِلُ، فقد حُوّل مِن يَفْعِلُ إلى (يَفْعِلُ)، كما أن فَعَلَ من القول محوّل إلى (فَعُلْتُ)، فإن قيل لصاحب هذا التفسير الثاني: قد جاء (يفْعُل) في باب (يَعِدُ)، وذلك قول بعضهم: وَجَدَ يَجُدُ، فمن جوابه: أنّ يَجُدُ شاذّ، وحُذفت الفاء منه كما حُذفت من (يَفْعِلُ)؛ ليُعلم أنّ الأصل (يفْعِلُ)، (فَيَجُدُ) بعْدُ كأنه على يفْعِلُ، إذ لو كان على (يَفْعِلُ) لثبتت الفاء كما ثبتت في (مَوْضُوء) ونحوه.

---

(١) يقرر الرماني امتناع العرب في بنات الياء من (فَعُلْتُ) لئلا يُخرجوا الأخفّ إلى الأثقل، وأنه لو بنى (فَعُلَ يَفْعُل) من (رَمَى) لقيل: (رَمُوَ يَرْمُو) وهذا إخراج للأخف إلى الأثقل، ولو بنيت (فَعُلَ يَفْعُل) من (رَمَيْتُ) لقلت: (رَمُوَ)، فلا يكاد يوجد في كلام العرب، وأمّا (قُلْتَ تقُولُ) فيجب فيه (يفعُلُ) من وجهين:

أحدهما: أنه إن بني على (فَعَلَ) وجب فيه (يَفْعُلُ).

وإن بني على (فَعُلَ) وهو المغيّر وجب فيه (يفعُلُ) أيضًا، وليس كذلك (بِعْتَ تَبِيْعُ ...

انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٨٥ - ٨٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩، وهو متعلق بالفقرة السابقة.

قال سيبويه: فاعتلّت كما اعتلّت خِفْتُ وهِبْتُ[1].

قال أبوعلي: يقول: إنّ طُلْتُ فَعُلْتُ ليس بمنقول من فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ كقُلْتُ، كما أن أصل خِفْتُ وهِبْتُ فَعِلْتُ ليس بمنقول من فَعَلْتُ كبِعْتُ[2].

قال سيبويه: ألزمـوه يفعِلُ حيث كـان مُحـوّلاً من فَعَلْتُ ليـجـري مجرى ما حول إلى فَعُلْتُ[3].

قال[4] : يعني بقوله: ليجري مجرى ماحول إلى فَعُلْتُ، أي في أن تصير حركة عين (يَفْعَل) من الياء مثل حركة عين (فَعَلْتُ) منها كما كانت حركة عين (يَفْعُل) (وفَعَلْتُ) من الواو والياء، كما اتفقا في النقل[5].

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) يقـول أبو سـعـيـد : «أمـا فَعُلَ فنحـو طَالَ ، وجَادَ إذا كـان طويلاً وجـواداً، والأصل طَوُلَ وجَوُدَ، وصـورة قَالَ وبَاعَ وهَابَ وخَافَ وطَالَ واحـدة ، وإنما يسـتـدل على كل وزن من هذه الأوزان بشيء غير صيغته إذ كانت صيغته تشاكل صيغة الوزن الآخر»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٣١.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) القائل هنا أبو علي نفسه.

(٥) عبارة سيبويه واضحة المعنى لولا أن أبا علي اجتزأها، فهي تقول: «وإذا قلت: يفعل من (قُلْتُ) قُلتَ: (يَقْوُلُ)، لأنه إذا قـال (فَعُلَ) فـقـد لزمـه (يفْعُل)، وإذا قلت: يَفْعَلُ من (بِعْتَ) قلت: يَبْيعُ، ألزمـوه يفْعِل. . . »، الكتـاب ٣٦٠/٢، والواقع أن (خِفْتُ وهِبْتُ): فعِلْتُ، ألقوا حركتها على الفاء، وأذهبوا حركة الفاء، فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتل الذي بعدها، فأصل (خِفْتُ وهِبْتُ) فَعِلْتُ بكسر العينْ، وقد ألقوا حركة العين على الفاء في فِعْل المتكلم ولم يفعلوا ذلك في فعل الغائب، وجعل ذلك حجة لقُلْتُ وبِعْتُ في إلقاء حركة العين على فاء الفعل - وإن كانت خِفْتُ وهِبْتُ في الأصل على فَعِلتُ، وقُلْتُ وبِعْتُ الأصل فيهما فَعَلَ ثم نُقل إلى فعُل وفعِلَ . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٣٣. وبيّن الرماني أن في مثل (قِيْل ، وخِيْفَ ، وهِيْبَ ، وبِيْعَ) ثلاثة أوجه هي: =

قال سيبويه: فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في (يَفْعُل)(١).

قال أبوعلي: قوله: كما وافقه في تغيير الفاء، أي كما وافق ما كان من الياء ماكان من الواو في تغيير الفاء منه، وتحريكه بما هو من جنسه، كذلك وافقه في تغيير العين وتحريك ماهو من جنسه.

قال سيبويه: لأنهما لم يعتلاً محوّلتين، وإنّما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل(٢).

قال أبو علي: كأنّ قائلاً قال له: لِمَ لمْ يجيء يَخَافُ ونحوه على (يَفْعِل)، إذ كان الماضي منه على (فَعِلَ) كما أن الماضي من (يَبِيْعُ) على (فَعِلْتُ)، وجاء المضارع على يفْعِل نحو يَبِيعُ؟ فقال: خالف (يَخافُ) (يَبِيْعُ)، لأن ماضي (يَخَافُ) أصله (فَعِلَ) ليس بمنقول من (فَعَلَ) إليه، كما أنّ بَاعَ كذلك [١٨٧/أ].

فلما كان أصله (فَعِلَ)، لزم في مضارعه (يَفْعَلُ)، ولم يلزم ذلك في (يَبِيْعُ) وإن كان ماضيه (فَعِلَ)، لأن أصله (فَعَلَ)، فجاء المضارع على ذلك، ويدلُّ على أن (خَافَ) أصله (فَعِلَ) غير منقول من (فَعَلَ) قولك:

= فِعْل، وفُعْل بالإشمام، وفُعْل بالقلب إلى الواو، إلا أن أجودها الأول (قِيْلَ وبِيْعَ) لأنه أقيس للنقل الذي جرى على قياس النقل في (فَعَلْتُ) وأبعد من الكلفة بالإشمام الذي فيه صعوبة، وأما (فَعَل) فهو على إتباع الفاء لأنها حركة خفيفة يثبت معها حرف العلة، فاستمر القياس في (قِيْلَ، وبِيْعَ، وخِيْفَ، وهِيْبَ) على منهاج واحد. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ٨٦.

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٠.

رَجُلٌ خَافٌ، فوافق من الصحيح قولك: رجُلٌ فَرِقٌ من فَرِقَ ويَفْرَقُ، فَخَافَ يَخَافُ أصله فَعِلَ يَفْعَل غير منقول، كما أن طَالَ يَطُولُ أصله فَعَلَ يَفْعُلُ غير منقول يستدل عليه بِطَوِيْلٍ، كما استدللت على خَافَ يَخافَ، وهما مثل ظَرِيْفٍ وشَرِيْفٍ وفَزِعَ وبَرِق.

قال سيبويه : فكما اتّفقن في التغيير ، فكذلك اتّفقن في الإلحاق[1].

قال أبوعلي : يقول: كما اتفق بنات الياء والواو في التغيير في (فَعَلْتَ ويفْعَلُ) كذلك اتفقن في غير التغيير في مجيء الفاءات مفتوحة غير منقولة إليها حركات عيناتها.

قال سيبويه: ونظيرها من الصحيح فَضِلَ يَفْضُل[2].

قال أبوعلي: أخبرنا أبوبكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال: حدثني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود:

ذَكَرْتُ ابنَ عَبَّاسٍ بِبابِ ابن عَامِرٍ ... ومَا مرَّ مِنْ عَيْشِي لَديْهِ ومَافضِلْ[3]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٦١، والإشارة إلى أن (مِتَّ تَمُوتُ) معتلة من (فَعِلَ يَفْعُلُ) ولم تحوّل كما يحولّ (قُلتُ وزُدْتُ).

(٣) البيت من الطويل وهو بسنده في المنصف ٢٥٦/١، والشاهد فيه قوله: (وما فَضِلْ) نظيراً من الصحيح لما اعتل من (فَعِلَ يفْعُل) نحو: (مِتُّ، تَمُوتُ)، وهو لأبي الأسود الدؤلي، انظر ديوانه/٤٦.

وتختلف بعض ألفاظه في المصادر التي روته، ففي المنصف ٢٥٦/١ يرويه وفيه: «... عيشي ذكرتُ...» ومثله في خزانة الأدب ٢٨٥/١، وفي شرح المفصل ١٥٤/٧: «... يومي ذكرتُ ...». قال الزمخشري: «وأما فَعِلَ يَفْعُل، ومِتَّ تَموت فمن تداخل اللغتين» وقال ابن يعيش مفسراً ذلك : «ولم يأت عنهم فَعِلَ : يَفْعُلُ بكسر العين في الماضي ==

قال سيبويه: فلمّا كنَّ في معنى ما لابُدَّ له أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله، تحرّكْنَ[1].

أي، صَيِدَ بمعنى اصْيَدَّ، وما قبل الياء من (اصْيَدَّ)، فلا يلزم اعتلالها[2].

* * *

ومن باب ما لحقته الزّوائِد من هذه الأفْعَال المعتلّة[3]

قال سيبويه: ولم يجعلوه يعتلّ من محوّلٍ إليه[4].

أي، لم يجعلوا (أفْعَل) يعني من (فَعَلَ) الذي يحوّل إليه (فَعَلَ) [معتلا][5]، وذاك أنه لو أُعِلَّ (أفْعَل) مما نقل إليه (فَعَل)، لكان خروجًا عما عليه أصول الأبنية، - لأنه كان يصير الإعلال في بنات الواو من (أفْعُل) من بنات الياء من (أفْعِل)، فلما كان يؤدي إلى هذا جُعل الإعلال

== وضمها في المستقبل إلا أحرف يسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها...»، نفسه.

(١) الكتاب ٢/٣٦١.

(٢) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: إن (عَوِرَ) (فَعِلَ) وكذلك (حَوِلَ وصَيِدَ) فأشار إلى أن (فَعِلَ) إذا كانت عين الفعل منه واواً أو ياءً فإنها تنقلب ألفًا نحو (هَابَ وخاف)، والأصل فيهما (هَيِبَ، وخَوِفَ)، ولكن عرض في (عَوِر وحَوِل وصَيِدَ) ما منعها من الإعلال، وذلك أن (أفْعَل) لايعتل نحو (أبْيَض وأسْوَد)، والواو والياء فيهما بمنزلة الحروف الصحيحة كقولك: (أحمر، وأشهب) ... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٣٧.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٢.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٢ ، وفيه : «ولم يجعلوه معتلاً ...».

(٥) زيادة يقتضيها تمام المعنى.

في (أفْعَل) ونحـــوه من (فَعَل) المنقـــول، لا من (فَعُل) (وفَعِلَ) المنقـــول إليهما (فَعَل)[١].

قال سيبويه: وذلك أَجَادَ وأَقَالَ[٢].

قـال أبوعلي: (أَجَادَ) كـان أصله (أَجْوَدَ)، وكـان الحـرف الذي قـبل الواو سـاكنًا، فلمـا أعلّت الواو حُوِّلَتْ[٣] حركتها إلى الحرف السـاكن الذي قبله[٤].

قال سيبويه: وفي تَفَاعَلْتُ وتَفَعَّلْتُ مع مـا[٥] ذكـرت أنه لم يكن ليعتل[٦] ... الفصل.

---

(١) فسّر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «اعلم أن الأفعال التي تلحقها الزوائد وتعتلّ أربعة وهي: (أفْعَل، وافْتَعَل، وانْفَعَل، واستَفْعَل)، فـأمّا (أفْعَل) فنحـو: (أَجَادَ وأَبَانَ وأَقَالَ)، والأصل فـيـه: (أَجْوَدَ، وأَبْيَنَ، وأَقْوَلَ)، ألقـوا فـتـحـة اليـاء والواو على السـاكن وهو فـاء الفعل، وقلبوها ألفًا فقالوا: أَجَادَ وأَبَانَ. وأمّا (افْتَعَل) فنحو: (اخْتَارَ، واقْتَادَ)، والأصل: (اخْتَيَرَ، واقْتَوَدَ)، قلبوا اليـاء والواو ألفًا لتحركها وانفتاح مـا قبلها كما فعلوا ذلك ببـاع، وقال، ولم يحفلوا بما فيها. وكذلك (انْفَعَل): (انْقَادَ، وانْسَابَ) والأصل: (انْقَوَدَ، وانْسَيَبَ) قلبوا الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: انْقَادَ وانْسَابَ، وصـار ما قبل الواو واليـاء من فـاء الفعل بمنزلتـه حيث لم يكن زائداً، كأن قَوَدَ وسَيَبَ في انْقَوَدَ وانْسَيَبَ بمنزلة قَوَلَ وبَيَعَ، ولم يحفلوا بالألف والنون.

وأما (اسْتَفْعَلَ) فهو كقولك: (اسْتَجَار، واسْتَبَانَ، واسْتَقَامَ) والأصل: (استجور، واسْتَبْيَنَ، واسْتَقْوَمَ)، فألقيت فتحة الواو والياء على ماقبلها، وقلبتها ألفًا ...» انظر الاعتلال لهذه الصيغ ومزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، جـ١، ق ١٣٩.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في المخطوطة: حوّل.

(٤) انظر تفسير ذلك عند أبي سعيد السيرافي فيما نقلناه عنه آنفًا.

(٥) في المخطوطة: معما.

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

أي مع ما ذكرت من أنه أعلّ لاجتمع ثلاثة سواكن، لزم حذف اثنين منها وأنه في قوله: لم يكن ليعتل رفع بالظرف الذي هو (في).

قال سيبويه: مما أسكن ما قبله، فيما ذكرت لك، قَبْل هذا شبّهُوه بفَاعَلْتُ[1].

أي مما ليس قبله ألف ولا ياء ولا واو[2].

قوله: شبهوه بفَاعَلْتُ أي بفَاعَلْتُ الذي عينه ياء أو واو[3].

قال سيبويه: ولم يعتل الحرف من محوّل إليه[4].

أي الحرف الذي قبل العين من أقام من الحركة التي حوّلتْ إليها من العين[5].

قال سيبويه: لأنه قد يشترك في هذا المعنى ما يصح.

قال[6] [١٨٧/أ] يقول: إنه قد يشترك في معنى (افْتَعَلُوا) مايصحُ وهو (تَفَاعَلُوا)[7].

---

(١) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٢) أي في مثل بَايَعْتُ، ومَاوَلْتُ ونحو ذلك.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) يعني أنهم إذا قالوا: أقَامَ، وأجَادَ فهو أفْعَل، وإذا قالوا: استَعَاذَ، واستَرَاثَ فهو استَفْعَلَ، ولم يكن على بناء غير هذا فحوّل إليه كما كان (قُلْتُ، وبعْتُ) على (فَعَلْتُ) ثم حوّل إلى (فعلْتُ) و(فعلت)، وليس في الكلام بناء على هذا النحو يحوّل إلى (أفْعَلَ)... » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٤٠.

(٥) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٦) القائل هنا هو أبو علي نفسه.

(٧) العرب تقول: احْتَوَشُوا واهْتَوَشُوا، وإن لم يقولوا: تفاعلوا، فاحتوشوا، واهتوشوا إنما صحّتا لأنهما في معنى (تَهَاوَشُوا وتَحاوَشُوا)، وإن كان لايستعمل تهاوشوا وتحاوشوا، ==

ومن باب ما اعْتُلَّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها(١)

أي على اعتلال الأفعال.

قال سيبويه: وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لايعتلّ فَعَل منه(٢).

قال(٣): ما لايعتل (فَعَلَ) منه نحو (ضَرَب)، فإنه يقال فيه: (ضَارِبٌ)(٤).

== ولكن هذا التقدير فيهما، كقولنا: رجل فقير على فقر، فهو فقير وإن كان لايستعمل فقر. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١٠، ق ١٤١.

(١) الكتاب ٣٦٣/٢، وفيه: «... من أسماء الأفعال...» ورواية السيرافي توافق ماجاء في التعليقة، وعند الرماني: «باب المعتل من الأسماء الجارية على الفعل»، وترجمه أبو سعيد بأنه يعني «ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال، وهي أسماء الفاعلين كـ(قَائِل)، المشتق من (قال)، و(خَائِف) المشتق من (خَافَ)، و(مُقِيم) المشتق من (أقام) و(مُقَام) المشتق من (أقم) وغير ذلك». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) هو أبوعلي رحمه الله.

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «... إنما وجب ذلك [الإجراء على الاعتلال] لأن الفعل إذا اعتلّ اقتضى إعلال ما تصرّف منه مما هو جارٍ عليه، ليكون على مشاكلته في الإعلال، ولايجوز فيما صح فعله إعلال الاسم فيه، فتقول: (مقاول)، لأنه قد صحّ فعله في (قَاوَلَ، يُقَاوِلُ)، وكذلك (مُتَقَاوِلٌ) يجري على (تَقَاوَلْنَا، نتَقَاول) وكذلك (عَاوَرَ، وصَايَدَ) بغير همز، فإعلال (فَاعَلَ) مما اعتل عين الفعل فيه يُقلب الحرف فيه همزة للمناسبة بينه وبين حرف العلة، مع مشاكلة الهمزة للألف الزائدة بأنها من حروف الحلق كالألف، وأنها زائدة، تشاكل المبدل بلحاق كلمة لم يكن فيها، وقد جرى القياس في هذا على هذه العلة في كل ما لا تصلح فيه الحركة من حروف العلة، إذا وقع بعد الألف الزائدة...» شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ٩٩.

قال سيبويه: ولاتجعلها بمنزلة فَعُلت في الفِعْل[1].

قال أبوعلي: يقول: لاتُبدل من الياء واواً إذا انضم ما قبلها في الفِعْل نحو: رَمُو، ومَرْمُوْ.

قال سيبويه: فمَعِيْشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعُلَةً ومَفْعِلَةً[2].

قال أبوعلي: يجيز سيبويه في (مَعِيْشَةٍ) أن تكون مَفْعَلَة، كأنّ أصله (مَعْيُشَة)، ثم يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء كما أبدلتها منها في (بِيْضٍ) جمع أَبْيَض، وفي (عِيْنٍ) جمع (عِيَان) على قول من قال: (رُسْلٌ) فهذا قوله في هذا ونحوه، أعني (مَفْعُلَة) من بنات الياء ونحوها.

وأما الأخفش فلا يجيز في مَعِيْشَةٍ أن تكون مَفْعُلَه، وكذلك (دِيْكٌ) (وفِيْلٌ) ونحوه، لا يجيز فيه أن يكون (فُعْلاً)، ويقول: لو كان (مَفْعُلَة) أو كان فُعْلاً لكان (مَعُوشَةٌ، ودُوك).

ويقول: إنما تبدل من الضمة كسرة لتصحيح الياء في الجموع دون الأفراد، وبِيْضٌ جمعٌ، وكذلك (أَدْلٍ، وحُفِيٌّ)، فأما الآحاد فلا يبدل من ضمتها كسرة.

قال أبو عثمان: وقد ترك الأخفش قوله هذا، وناقض فيه، لأنه يقول: إن المحذوف من (مَبيع) عين الفعل، فلما حذف العين صار (مَبُوع) على وزن (مَقُول)، ثم أبدل من ضمة الباء كسرة، ومن واو (مَقُول) ياء فصار (مَبِيْع)، فقد قلب الضمة كسرة في الواحد، وهو يزعم أنه لا يفعل ذلك إلا

---

(١) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢.

في الجميع[1].

قال سيبويه : إذا أردت منهما مثل مُخْدَعٍ، وكمُسْعُطٍ يجري من الواو (كأُفْعُل) في الأمر قبل أن يدركه الحذف[2].

أي حذف العين من همزة الوصل، قال: لو أمرت من (قُلْ) قبل أن يدركه الحذف والتغيير لقلت: (أُقْوُلْ)[3].

قال سيبويه: وذلك نحو (مَكْوَزَة)، (ومَزْيَد)[4].

---

(١) (مَفْعُول) من البيع يقال فيه: (مَبِيْعٌ) والأصل: (مَبْيُوعٌ)، نُقلت الحركة فيه من الياء إلى الباء، وحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، وكسر ما قبل الياء على قياس الكسر في (بِيْضٍ) فصار (مَبِيْع). والأخفش يذهب إلى أن المحذوف عين (مَفْعُول) على قياس حرف المدّ واللين إذا لقيه ساكن حذف الأول من الساكنين أصليًا كان أو زائداً في نحو: (تقضي الحقّ، ومُسْلمي القوم، ويدعُو الداعي)، إلاّ أن المازني ألزمه على أصله بأن تقول: (مَبُوعٌ)؛ لأن الياء مضمومة وبعدها واو (مَفْعُول)، فليس في هذا ما يدعو إلى الياء إذ قد حذفت بقي واو (مفعول) قبلها حرف مضموم، فانفصل الأخفش من هذا لأن الياء لما سكنت وجب كسر المضموم قبلها كما يجب في (بِيْضٍ)، حذفت لالتقاء الساكنين، فصادفت واو (مَفْعُول) وهي ساكنة قبلها كسرة، فانقلبت على ما قبلها ياء فار (مَبِيع)، قال المازني: وكلا القولين حسن جميل، وقول أبي الحسن أقيس...»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ٩٠- ٩١، وانظر المنصف ١/ ٣٠٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٤.

(٣) نقل أبو سعيد عن الأخفش أنه يقول في (مَفْعُل) من ذوات الياء مثل (مُسْعُط) (مَبُوع)، فيقلب الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها لما ألقيت ضمتها على ماقبلها كما قال في (مَفْعَلة) من العَيْش: (مَعْوَشة)، قال: وقد قال قوم في (مَفْعَلة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: (أجْوَدْتُ) فجاءوا بها على الأصل، وذلك قولهم: (إنَّ الفُكَاهَةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأذى)، وهذا ليس بمطرد، كما أن (أجْوَدْت) ليس بمطرد... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٤.

قال أبوعلي: يقول: (مَزْيَدٌ، ومَكْوَزَةٌ، ومَرْيَمٌ)، ونحو هذا، أسماء مصوغة لأشخاص بأعيانها، لامناسبة بينها وبين الفعل[1]، ولو كانت من الفعل لاعتلت، كما أن (مَوْرَق، ومَوْهَب) لو كانا مصدرين أو موضعين للفعل لكسرت العين منهما، ولم تفتح مثل مَوْعِل، لكن لما كانا اسمين علمين لم يجريا مجرى ما أخذ من الفعل لموضعه.

وقال أبو علي: تَهْلَلٌ[2]، اسمٌ عَلَمٌ، ولو كان منقولاً من الفعل

---

(١) انظر المنصف ٢٩٥/١.

(٢) تَهْلَلُ: بالفتح ثم السكون، ولامان، الأولى منهما مفتوحة، موضع قريب من الريف، قال ياقوت: وقد روي بالثاء المثلثة، وأنشد لمزاحم العُقيلي:

فَلَيْتَ لَيَالِينا بطخفَةَ فاللّوَى ... رَجَعْنَ، وأياماً قِصَاراً بِمَأْسَلِ

فإن تُؤْثِري بالودِّ مَولاك لاأقلْ ... أسأت، وإن تستبدلي أتَبَدَّلِ

عذاريّ لم يأكُلنَ بطَيخ قَرْيَةٍ ... ولم يتجنَّبْنَ العِرارَ بِثَهْلَلِ

انظر معجم البلدان ٦٤/٢، ٨٨.

وقد أدرج سيبويه (تَهْلَل، وحَيْوَة) فيما لايطرد كما أن (أجْوَدَتْ) ليس بمطرد وأن نحو: (مَكْوزَة، ومَزْيَد) مما جاء على الأصل، قال الرماني: «وبعض العرب يقول: (إن الفكاهة مَقْوَدةٌ إلى الأذى) فيخرجه على الأصل للإشعار به، كما قالوا: اسْتَحْوَذَ وكذلك مَكْوزَةٌ ومَزْيَدٌ وتَهْلَلٌ وحَيْوَةٌ. كل ذلك للإشعار بالوصل». شرح الرماني لكتاب، جـ٥، ق ٩٣، ومَكْوزَةٌ اسم رجل، وكذلك مَزْيَدٌ، والقياس فيهما: مَكَازَةٌ ومَزَادَةٌ، قال أبو سعيد: وإنما جاء هذا كما جاء تَهْلَلٌ، وهو اسم وكان القياس أن يقال: تَهَلٌّ بالإدغام، لأن (يَفْعَلُ) من المضاعف الذي عينه ولامه من جنس واحد يُدغم كقولك: يَعَضّ، ويَشَمّ وما أشبه ذلك، وفي الأسماء: أظَلّ، وأقَلّ، والأصل: يَعْضَضُ، ويَشْمَمُ، وأظْلَلُ، وأقْلَلُ، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر في (أظَلّ) ردّه إلى أصله فقال:

يَشْكُو الوجا من أظْلَلٍ وأظْلَلِ

ومن الشاذ الذي ذكره سيبويه قولهم: حَيْوَة، وكان القياس أن يقال: حَيَّة، لأن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياء وتُدغم. انظر شرح االسيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨.

مسمّى به بعد أن استعمل فعلاً. لوجب أن يكون كما أعِلّ، يريد، لما كان كذلك.

وقال أبوعلي: مَحْبَبٌ عَلَمٌ، كما أن مَوْرَقٌ عَلَمٌ[1]، وجاء [١٨٨/أ] كل واحد منهما مخالفًا للأسماء المناسبة للأفعال نحو الأسماء المأخوذة من الأفعال لمواضع الأفعال.

قال سيبويه: ويتمّ في (أفْعُل)، (وأفْعِلْ) لأنهما اسمان[2].

قال أبوعلي: (أفْعُل) الذي عينه واو لايُعَلُّ مثل أدْوُرٌ، (وأفْعِل) نحو (أهْوِنَاء) في جمع (هَيِّن) لايُعلّ أيضًا لما ذكره سيبويه[3].

قال أبوعلي: إذا كانت الزيادة في أول الكلمة زيادة يشترك فيها الاسم والفعل وتدخل عليهما جميعًا، فإنك إذا أدخلتها على الاسم وكان كل بناء من الأبنية التي يشترك فيها الاسم والفعل صحّحته[4]، ومثاله الهمزة التي تدخل في نحو: أنا أَضْرَبُ، وأحْمَرُ، إذا بنيت اسمًا على

---

(١) مَحْبَبٌ ومَوْرَقٌ اسمان أشار إليهما سيبويه، وهما من أسماء الرجال وجاءا على هذه الصورة شذوذًا، انظر الكتاب ٣٦٤/٢، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق٨، قال الرماني: «فأما مَوْرَقٌ ومَوْهَبٌ فصحّ على القياس لأن حرف العلة ساكن في موضع الفاء، وذكرا في هذا الموضع لأمرين: أحدهما: تبيين أن قياسهما التصحيح، والآخر: التشبيه به ما أخرج على أصله مما حرف العلة في موضع العين منه»، شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ٩٣.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢ ؛ انظر شرح عيون كتاب سيبويه /٣٠٢- ٣٠٣ ؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٩٣/٢- ١١٩٤.

(٣) انظر الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) في المخطوطة: (صححه)، والمراد بالزيادة هنا حروف المضارعة (الهمزة والياء والنون والتاء).

(أفْعَل) صحَّحته نحو هذا (أقْوَلُ)[1]، وإن أدخلته على فِعْلٍ أعللته، فقلت: (أقَالَهُ)[2]، ومثال ما يجيء في أوله الزيادة التي يشترك فيها الاسم والفعل إلا أنه على مثال لايكون عليه الفعل، بناؤك نحو (تِحْلِىءٍ) من القَوْل[3] تقول فيه: (تِقْيِلٌ)، فَتُعِلّ، لأن البناء للاسم دون الفعل، وإن اشتركا في الزيادة، فاختصاص الاسم بالبناء الذي يكون له دون الفعل بمنزلة الزيادة التي تقع أولاً، ويختص بها الاسم دون الفعل في أن يُعَلّ الاسم المختص بالبناء الذي لايكون في الفِعْل وإن كان في أوله الزيادة التي تدخل على الفعل كما يُعَلُّ ما في أوله الزيادة التي اختص بها، فإن كان على بناء الفعل ألا ترى أنك تعِلّ نحو (تِحْلِىءٍ) من القَوْل والبَيْعِ، كما تُعِلّ المَثَابَةَ والمَقَالَ والمَآةُ ونحو ذلك، وعقْدُ هذا الباب على هذا[4].

---

(١) قال أبو نصر: يعني أنك إذا قلت: هو أقْوَلُ النَّاسِ، فقد فضلت الاسم الأول على الناس، وإذا قلت: هو أقْوَلُ منْكَ فقد فضلته على غيره، أي على المخاطب، وهذا معنى قوله: كما فضَّلت الأول على غيره وعلى الناس ... ولم يعتلّ (أقْوَل منك) (وأبْيَعُ منك)، لأنه اسم، وأما قولهم: ما أقْوَلَهُ، وما أبْيَعَهُ، فإنما تمّ وإن كان فعلاً لأنه لايتصرف، ففرقوا بينه وبين الفعل المتصرف، ولأن معناه (أفْعَل منك) فألحق به، فلم يعتلّ لذلك»، شرح عيون كتاب سيبويه /٣٠٣.

(٢) يريد أن الاسم إذا جاءت في أوله إحدى زوائد الفعل الأربع فإنه لايُعل كما أعلّ الفعل إذا كانت عينه واواً أو ياءً، تقول مثلاً: (هذا أقْوَمُ وأبْيَعُ من هذا) ونحو ذلك، أما الفعل فإنه يعتل في هذا الوزن نحو (أقَامَ، وأبَانَ) ونحوهما. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨.

(٣) انظر الكتاب ٣٦٦/٢، حيث قال سيبويه: «وكذلك تِفْعِلٌ نحو التِّحْلِىء، يجري مجرى (إفْعِل)، كما جرى (تُفْعُل) مجرى (أفْعُل)، فأجرى مجرى ما أوله ميم».

(٤) مثال التِّحْلِىء من القَوْل والبيع: تِقْيِلُ، وتِبْيِعُ، يجري مجرى (أفْعِل) قبل أن يدركه الحذف، وهو إقْيِل، وإبْيِع. انظر شرح عيون كتاب سيبويه /٣٠٤.

قال أبو الحسن في قول سيبويه: إن أردتَ مثال إثْمِدٍ قلت: إبْيِعٌ {وإقْوِلٌ}، لئلا يكون كإفْعِلِ منهما {فِعْلاً} وإفْعَلْ قبل أن يدركهما الحذف والسكون للجزم[1]. يعني فرقوا بين إبْيِعٍ وإبْيَعٍ[2] إذا كانا اسمين من (بِعْ)، و(خِفْ) من قبل أن يحذفا، لأنهما كانتا قبل الحذف (إخاف وإبْيع)، فحذفوا همزة الوصل لما تحركت الياء، وحذفوا موضع العين لما أسكن موضع اللام للوقف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين الاسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف، على هذا جميع هذا الباب وإن اقتصر أبو الحسن على هذا المثال.

قال سيبويه: وإنما منعنا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء، أنها ليست في الأسماء، والصفة إلا في (يَفْعَل)[3].

قال أبوعلي: يقول: لم يذكر كيف تبنى هذه الأمثلة من بنات الياء والواو فيما أوله الهمزة، لأنه لم يجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات مجيء ما أوّله الهمزة، إنما جاء منه مثل (يَرْمَعُ) في الاسم، فكما لم يذكر كيف يُبنى مثل (أفْعُل) لأنه ليس في الأسماء والصفات مثله كذلك لم يذكر في الياء لأنه لم يجيء.

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥، ومابين المعقوفتين ساقطة في المخطوطة.

(٢) إبْيِعٌ: نظير إثْمِدٍ، وإبْيَعٌ: نظيره إصْبَعٌ.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥، وهو يشير إلى مثل: (دَارَ، يَدُورُ، تَدْوِرَةٌ) التي جاء في قول الشاعر:

بِتْنَا بتَدْوِرَةٍ يُضِيءُ وجُوهَنا   دَسَمُ السَّلِيْطِ على فَتِيْلِ ذُبَـالِ

ونحو (التَّتْوِبة تريد: التَّوْبَةَ من تَابَ، يَتُوبُ)، لأنه ليس في الأسماء مثل تُفْعَل نحو: (تُقْوَلٌ وتُبيَعٌ) ولا بناء تَفْعُلُ نحو: (تَقْوُلٌ، وتَبْيُعٌ) وتَفْعِلَةٌ يصح في هذا نحو التَّتْوِبَة، والتَّدْوِرَة. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ٩٤.

قال سيبويه: فمن ثمّ لم يحتاجوا إلى التفرقة[1]، يقول: لم يفرّقوا بين الأسماء والأفعال التي على وزنها وأوائلها ميم، لأن الانفصال بينهما يقع بالزيادة، ألا ترى أن الفعل لايكون أوّله ميمًا[2]. [١٨٨/أ].

قال أبوعلي: تُفْعُلٌ[3]، إذا بنيت مثله من القَوْلِ فإنه يجب إعلاله لأنه بناء يختصّ به الاسم، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (تُفْعُلٌ).

قال سيبويه: وكذلك تِفْعِل نحو (التِّحْلِىء) يُجرى مجرى (أَفْعِل)، كما أجري تُفْعُلٌ مُجرى أَفْعُل[4].

يريد (بأَفْعِل) الذي هو فِعْلٌ لا اسم، أي يُعَلّ مـثل (تِحْلِىءٍ) من القَوْلِ والبَيْعِ، كما يُعلّ (أَقْعِل) الذي هو فِعْلٌ قبل الحذف والسكون[5].

* * *

---

(١) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٦/٢. قال أبو سعيد: «الاسم الذي في أوله الميم الزائدة يُعَلّ، لأن الميم قد دلّت على الفرق لأنها لاتكون زائدة إلا في أول الاسم، فاستغنوا بدلالة الميم أن يصحح الاسم، فيدل التصحيح على الاسم كما فعلنا ذلك بـ(أَقْوَلُ - قَالَ)» شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠.

(٣) (تُفْعُل) مثل (التُّنْفُل) فإنه لايكون فعلاً، فهو بمنزلة ماجاء على مثال الفعل. هكذا قال سيبويه، الكتاب ٣٦٥/٢- ٣٦٦، ولما لم يكن له في الفعل نظير، وجب أن يُعَلّ فرقًا بينه وبين الفعل، كما هو الحال في ما أوله ميم زائدة، فإذا أردنا بناء (تُفْعُل) من القَوْلِ قلنا: (تُقُولٌ) ومن البيع (تُبِيعٌ) كما فعلنا في (مُفْعِل) لأنه على مثال الفعل ولا يكون فعلاً. هذا على قول سيبويه، أما على قول الأخفش فيقال: تُبُوع، وتفعل من القول والبيع: تُقِيل وتُبِيع. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠- ١١.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ٩٤.

ومن باب أتِمَّ فيه الاسمُ عَلى مِثَالٍ فَمُثِّلَ بِهِ لِسُكُون مَا قَبْلَهُ أو مَابَعْدَهُ(١)

قال سيبويه: ولو كان جاءَ عليه لاعتَلَّ، فإنما هو كفَعِيْلٍ يعني مَفْعُول(٢).

قال أبوعلي: يريد: أن (فَعِيل) الذي هو في بمعنى (مَفْعُول) غير جار على الفعل، كما أن (طويل) ونحوه من (فَعِيْلٍ) الذي بمعنى (فَاعِلٍ) غير جارٍ على الفعل، وإذا لم يجريا على الفعل، وكان مابعده ساكنًا لم يجب أن يُعلّ(٣).

قال: وسألته عن (مِفْعَل)، لأي شيء أُتِمَّ؟(٤) الفصل.

قال أبوعلي: يريد أن (مِفْعَل) مثل (مِفْعَال) في المعنى، فكما لا يُعل (مِفْعَال) لاجتماع ثلاث سواكن وحذف اثنين منها، كذلك لم يعلّ (مِقْوَلٌ) الذي بمعناه كما لم يُعَلّ (اعتَوَرُوا) الذي يعني به تَعَاوَرُوا(٥).

---

(١) الكتاب ٣٦٦/٢ بتصرف واختصار.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٣) لو كان (طويل) على الفعل لاعتل، ولما جاء (مفْعُول) على الأصل غير معلّ نحو (مَخْيُوطٍ) و(مَعْيُوفٍ) فكان (مَفِيْلٌ) بالأصل أولى وللسلامة ألزم. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢. قال الرماني: «لايعتل طَوِيْلٌ لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وإنما الجاري عليه (طائل)، ويجوز (مَخْيُوطٌ) للإشعار بأن الياء أخف من الواو، فجاز بناء الأصل». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ٩٥.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) فسر هذا أبو سعيد فقال: «يعني أن مِفْعَلاً - وإن كان نظيره {مِفْعَال} من الفعل أَفْعَل، فهو في معنى (مِفْعَال) الذي لانظير له في الفعل ولايعتل، قال: والدليل على أن (مِفْعَلاً) في معنى (مِفْعال) اشتراكهما في أشياء كثيرة؛ ألا ترى أنك تقول: ==

قال: وسألتُه عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالةٍ، وياء صَحِيفَةٍ، الفصل، آخره فإنما أجمعُ ما أصله الحركة[1].

قال أبوعلي: يعني أن أصل العين في مَعُونَةٍ ومَعِيْشَةٍ الحركةُ، لأنهما على وزن مَفْعُلَة، ومَفْعَلَة[2].

قال سيبويه: فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله[3].

قال أبوعلي: ما اعتل على فعله من الأسماء: (قائلٌ وبَائِعٌ)، ومعنى قوله: اعْتُلّ على فعْله، أن (قائلاً) اعتلّ لَمّا اعتلّ (يَقُولُ)، لأنّه جار عليه، ومشابِهُهُ واعتلّ (يَقُولُ) لاعتلال (قَالَ)، وأصل الاعتلال في هذا وما أشبهه إنَّما سرى فيه من الفعل الماضي، ولولا هو لما اعتلّ المضارع ولا الاسم الجاري عليه لسكون ما قبل العين فيهما، وما اعتلّ من الأسماء،

= مِطْعَنٌ، ومِطْعَان، ومِفْسَدٌ ومِفْسَاد، فأردت بِمِفْعَل من المبالغة في الفعل ما أردت بمفعال...» شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣.

(١) الكتاب ٣٦٧/٢. والعبارة بتمامها قوله: «وسألته [الخليل] عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالةٍ، وياء صَحِيفَةٍ، لأي شيء هُمِزن في الجمع، ولم يكنْ بمنزلة مَعَاوِنَ، ومَعَايِشَ، إذا قلت: صَحَائِفُ ورسائِلُ، وعجائز؟! فقال: لأني إذا جمعت (مَعَاوِنَ) ونحوها، فإنما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركتُ كجَدْوَلٍ».

(٢) أضرب أبو علي عن تفسير المسألة وفسَّر هنا مسألة أخرى وهي قول سيبويه: «ولو كانت (تَقُولُ) اسمًا ثم أردت أن تكسر لجمع لقلت: (تَقَاوِلُ) وكذلك: تَبِيْعُ: (تَبَايِعُ) فلا تهمز، لأنك إذا جمعت حرفًا والمعتل فيه أصله التحريك، فإنما هو كمعُونةٍ ومَعِيْشَةٍ، لم تُرِد اسمًا على الفعل فتجريه مجرى الفعل، ولكنك جمعت اسمًا» الكتاب ٣٦٧/٢، وسوف يعيد تفسير هذه المسألة من زاوية أخرى قريبًا.

(٣) الكتاب ٣٦٧/٢، وقوله: (ما اعتل على فعله) مصطلح يعني اسم الفاعل، انظر المصطلح النحوي /٦٩.

فإنما يعتلّ للمناسبة بينه وبين الأفعال بأن تكون جارية عليها أو موافقة لها في البناء نحو حَاف، وبَاب، وسائرها يجب أن يصح، وهذه جملة تشتمل على عامة الإعلال والإتمام(١).

قال أبوعلي: ويدلّ تصحيح (عاوِر)(٢) ونحوه على أن الإعلال في اسم الفاعل نحو (قَائِل) إنما حدث لجريه على الفعل، ألا ترى أن (عَاوِراً) يصح لصحته في (عَوِرَ)(٣).

قال سيبويه : فإنما هو كـمـعُونَةٍ ومَعِيْشَةٍ ، ولم تُرد اسمًا على الفعل(٤).

قال أبوعلي: يريد؛ لم تُرد بمَعَايشَ اسمًا جاريًا على الفعل، فلزمك أن تعلّه كما تعلّ الأسماء الجارية عليه، وليست الجموع بجارية على الفعل جري أسماء الفاعلين عليها.

قال سيبويه : فإذا قلت : فَواعِلٍ من (عَوِرْتُ وصَيِدتُ) همزْتَ، لأنّك تقول في شَوَيْتُ: شَوايَا(٥).

---

(١) قال أبو سعيد: «إن (رِسَالة، وعَجُوز، أو سَفِينَة) إذا جمع فهو بمنزلة ما اعتلّ نحو أسماء الفاعلين من (يَقُولُ ويَبِيْعُ)» وقال أيضًا: «لم تكن ألف رِسَالةٍ وواو عَجُوزٍ أقوى حالاً من ألف (قَالَ) وواو (يَقُولُ)، وقد قلبت في اسم الفاعل همزة في قولك: (قَائِل)، وكذلك تقلب ألف (رسالة) وواو (عجوز) همزة». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٦٧.

(٣) يعني أن اسم الفاعل يصحّ من (عَوِرَ) لصحة الفعل، ولا يشتق منه اسم الفاعل، ... يقال: عَوِرَ فهو أعْوَرُ، ويَعْوَرُ فهو عَاوِرٌ غداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق١٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٧.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٧.

قال أبوعلي: كان حكم اسم الفاعل من [١٨٩/أ] (شَوَى)إذا كان كسِّر أن يقال: (شَواوِي)، الواو الأولى بدل من ألف فَاعِل، والتي بعد الألف عين الفعل، واللام بعدها، لكن لو جمع هكذا لوقعت الواو قبل حرف قريبة من الطرف، وقبل التي قبله واو أخرى، فلزم همزه لقربه من الطرف، كما لزم همز (أَوَائِل)، فإذا لزم همزه فقلت: شَواءٍ صار كمَطَاءٍ في اعتراض الهمز في الجمع فإذا صار إليه أبدلت من الياء الألف كما أبدلت منها في (مَدَارَا)، فصار (شَوَاءَا)، ثم أبدت من الهمزة الياء لاجتماع ثلاث متجانسات، كما أبدلتها منه في خَطَايا ومَطَايَا، فصار شَوَايَا، فمعنى قوله: (لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَايَا)، أي أنك تعتبر صحة الواو والياء في عَوِرَ وصَيِدَ بشَوَيْتَ وحَيِيْتَ، وتصححها حيث تصحِّحها، وكذلك تُعلُّهما حيث أعللتهما، وكما اعتلّت العين في شَوَايَا الذي عبِرةٌ لعَوِرَ، كذلك اعتلّت من عَوائِر، وصَيَايِد، كما أنه لو صحّ في عَاوِرٍ صحّ في شَاوٍ، والياء التي في شَوَايا بعد ألف الجَمْع هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعْل من حَيِيَ، فإنما أبدل منهما ياءان لاعتراضهما في الجمع[1].

* * *

---

(١) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «اعلم أن لام الفعل متى اعتلّت وعرضت قبلها همزة في الجمع ولم يكن أصلها الهمز، فإن لام الفعل تقلب ألفًا، ثم تقلب الهمزة ياء... فمن ذلك جمع شَاوِيَةٍ، تقول فيه: شوايا، والأصل فيه شواوي، كما تقول في قاتلة: قَواتِل، فلما جمع شواوي وقعت ألف الجمع بين الواوين، وهي قريبة من الطرف. لأن الواو الثانية ليس بينها وبين الطرف حرف، فوجب همزها كما ذكرنا في أوائل، فصار شَوَائِي، فعرضت هذه الهمزة في الجمع، ولام الفعل معتلة، فقلبت الياء ألفًا - كما ذكرنا - فصار (شواءا)، فوقعت ==

ومِنْ بابِ مَا جَاءَ من أسْمَاء هذا المعْتَلّ على ثَلاثَة أحْرُفٍ لا زِيَادَةَ فيه[1]

قال أبوعلي: كل اسم من الأسماء الثلاثية وافق بناءً من الأبنية التي تكون للأفعال أُعِلَّ كما يُعَلّ الفعل إلاّ أن يشذّ شيء نحو قَوَدٍ[2]، وكل اسم من الثلاثي جاء على بناءٍ يختص به الاسم صُحِّح ولم يُعَلّ نحو بُيُضٍ[3]، ونُوَمٍ[4]، ومُرَرٍ[4]، وعلى هذا جميع هذا الباب.

== الهمزة بين ألفين، والهمزة شبه الألف، فصارت كأنها ثلاث ألفات، فقلبت الهمزة ياء فصارت شَوَايا » شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ١٥، واحتج أبو سعيد لقلب اللام المعتلة من الياء إلى الألف، وفصل في ذلك كثيراً، ولولا طول الاحتجاج لنقلته هنا لما فيه من الفائدة.

وفسرها أبو الحسن الرماني بقوله: «بناء فَوَاعِل من عَوِرْتُ، وصَيِدْتُ: عَوائِر، وصوائِد بالهمز، لأن الواوين إذا كانت ألف الجمع بينهما ثقلتا كثقلهما لو التقتا، لأنه ليس بينهما حاجز حصين، إذ هو حرف لايمكن فيه الحركة، وهو موضع يفرّ من الثقيل فيه إلى الهمزة، فوجب الهمز لهذه العلة. وكذلك فَيَاعِل من صِدْتُ تقول فيه: صَيَائد بالهمز، وفَوَاعِل من شَوَيْتُ: شوايا، لأن الهمزة عرضت في جمع، والجمع ثقيل، وكونها عارضة تحسر على تغيير لضعفها من حال ما يثبت في الواحد والجمع، فلزمها أن تهمز وتقديرها: شَوَاوِي، ثم يهمز فيصير شَوَائي، ثم تفتح فتنقلب الياء ألفًا، فيصير شَوَاءَا فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة من مخرج واحد، فتقلب إلى الياء وهو حرف مناسب بها، ولا يصلح الواو، لأنها الحرف الذي فرّوا منه في هذا الموضع»، شرح الرماني للكتاب، جـ٥ ، ق ٩٦.

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٨/٢ فهذا النص ترجمة لمعان أوردها سيبويه في مطلع هذا الباب.

(٣) يقال: دَجَاجٌ بُيُضٌ، كما يقال: رجالٌ غُيُرٌ، ومن خفف (فُعُل) من بنات الياء قال: بِيْضٌ، وغِيْرٌ. انظر الكتاب ٣٦٩/٢، وانظر المنصف ٣٤٠/١.

(٤) يقال: رَجُلٌ نُوَمٌ إذا كان كثير النوم، كما يقال: نُوَمَةٌ. انظر تهذيب اللغة ٥٢٠/١٥ (نوم)، وهناك معان أخر لهذا اللفظ.

(٥) انظر تهذيب اللغة ١٩٥/١٥ وما بعدها (مرّ).

قال سيبويه: فَوَافَقَتْ، (يعني هذه الأسماء) الفعْلَ كما تُوافق الفعلَ في باب يَغزُو ويَرْمِي[1].

قال أبوعلي: يعني أنك إذا جعلت (فَعَلَ) من (غَزَوْتُ)، و(رَمَيْتُ) اسمًا أعللته فقلت: هذا غَزًا، ورمًا، واعتلّ اعتلال (غزا) إذا أردت به الفعل نحو غَزَا، وإعلاله قلبك الواو التي هي لامه ألفًا[2].

قال سيبويه: كما فُعل ذلك بأدْؤُرٍ وخُوْنٍ[3].

قال أبوعلي: يقول: لو جاء (فَعَلٌ) على الأصل كما جاءَ (رَوِعٌ) للزم إعلالُه كما لزم الإعلال في أدْؤُرٍ وخُوُنٍ لانضمام عينيهما[4].

---

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «ماكان من الأسماء الثلاثية على وزن الفعل وعينه واو أو ياء اعتلّت، كما فعل ذلك بالفعل وذلك في ثلاثة أبنية وهي: (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ) كقولهم: دارٌ، وبَابٌ، وسَاقٌ، فهذا على (فَعَلَ)، ورَجُلٌ خَافٍ، وكَبْشٌ صَافٍ - إذا كان كثير الخوف، وكثير الصوف - ورَجُلٌ مَالٌ إذا كان كثير المال، ويَومٌ رَاحٌ إذا كان كثير الريح...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٦.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢، وفي المخطوطة: «كما فعل ذلك بأدؤرٍ وخُوْنٍ» وهذا من تمام قول سيبويه: «وأما فَعُلٌ فلم يجيئوا به على الأصل كراهية للضمة في الواو ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الاسكان والهمز كما فعلوا...».

(٤) فسر هذا القول أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لم يجيء على الأصل فَعُلٌ كما جاء (رَوِعٌ وحَوِلٌ) استثقالاً للواو والضمة، وقد علموا أنهم إذا ضموا الواو فجاءوا بها على الأصل لزمهم أن يجعلوها مثل أدْؤُرٍ، فيهمزونها، أو يسكنونها مثل خُوْنٍ، وهو جمع خِوان، وكان حكمه أن يقال (خُوُنٌ)، كما يقال: حمارٌ وحُمُرٌ، وكتابٌ وكُتُبٌ، ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٦.

قال سيبويه: ولم يكن لأدْؤُرٍ وقَوُولٍ مثال من غير المعتل يسكن فشُبِّه به[1].

قال أبوعلي: يقول: لم يكن لأفْعُل وفَعُولٌ نظير من غير المعتل يسكن نحو (كَبْدٍ)، ألا ترى أن العين من (أفْلُسٍ) لاتكون إلا بحركة أبداً.

قال سيبويه : وأما فُعُلٌ في بنات الياء فبمنزلة غير المعتل، لأن الياء وبعدها الواو أخف عليهم[2].

قال أبو علي : يقول: الياء إذا كانت بعدها الواو مثل يَوْم وحَيُودٍ أخف من الواو[3] إذا كان بعدها الواو، نحو قَوُولٍ، فكذلك الياء إذا كانت [١٨٩/ب] بعدها الضمة أو معها كانت[4] أخفّ من الواو ومعها الضمة، فلذلك تُقْلَبُ (فُعُل) من الياء نحو (بُيُضٌ)، وحذفت نحو عُوْنٍ، وبُوْنٍ[5].

---

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) يقول الرماني: «جمع (غَيُورٍ غُيُرٌ، ودجاجٌ بُيُضٌ) على الأصل في بنات الياء لأن الياء أخف من الواو، فلا يلزمونها الإعلال كما يلزم بنات الواو، فأما على مذهب من قال: رُسْلٌ، فيقول: غُيْرٌ، وبُيْضٌ، لتصح الياء في الجمع... » شرح الرماني للكتاب، جـ٥ ، ق ٩٩.

(٤) في المخطوطة: (كان)

(٥) يقول أبوسعيد: «وأمّا فُعُلٌ من الياء فإنه لاتستثقل فيه الضمة؛ لأن الياء أخفّ من الواو، وذلك: رَجُلٌ غَيُورٌ، وقَوْمٌ غُيُرٌ، ودجاجةٌ بَيُوضٌ، ودجاج بُيُضٌ، فإذا أجريته مجرى رُسْلٌ وحُمْرٌ وخفّفت قلت : قوم غِيْرٌ ، ودجاج بِيْضٌ، لأن الياء قد سكنت وقبلها ضمة ، فكسر ما قبلها حتى تسلم الياء، كما قالوا في جمع أبْيَض: بِيْضٌ». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٦.

قال سيبويه: ومن قال: رُسْلٌ فخفف، قال: (بِيْضٌ وغِيْرٌ) كما يقول بها في (فُعْلٍ) من أَبْيَضَ لأنها تصير فُعْلاً[1].

قال أبوعلي: يقول: إنها مخففة توافق (فُعْلٌ) الذي هو جمع (أفْعَلِ) فكما تبدل من الضمة كسرة في فُعْلٍ أفْعَل نحو بِيْضٌ في (أبْيَض) لتصحّ الياء فيه ولاتنقلب واواً لانضمام ما قبلها وسكونها، كذلك (فُعِل) في (فُعْل) المخففة من (فُعُل).

* * *

ومن باب تُقْلَبُ فيه الواوُ ياءً لا لياء قبلها ساكنة[2]

قال سيبويه : ألا ترى أنّ ذلك[3] دعاهم إلى أنهم لم يثقلوها[4] في (فَعْلات) إذا كان ما أصله التحريك يسكن[5].

قال أبوعلي: يقول: يسكن نحو (فَعْلاتٍ) لو حركت عينه المعتلة لما يلزمه من انقلابه ألفًا لوقوعها متحركة بين متحركين[6].

---

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في المخطوطة: «أنك في ...».

(٤) في الكتاب: (لايستثقلونها) وما عند السيرافي يوافق ماجاء في التعليقة.

(٥) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٦) فسر أبو سعيد قوله: (لم يُثقلوها في فَعْلاتٍ) بقوله: «يعني أنهم في جمع جَوْزَةٍ ودَوْلَةٍ يقولون: جَوْزَاتٌ، ودَوْلاتٌ، فيسكّنونها، وهم يحركون غيرها من الحروف الصحيحة، كقولهم: تَمْرةٌ، وتَمَراتٌ، وضَرْبَةٌ وضَرَبَاتٌ، وإنما لم يحركوها لأنها من حروف العلة وقد ==

قال سيبويه : وأمّا ما كـان قـد قلب في الواحد فـإنه لايثـبت في الجمع[1] .

قال: يقــــول : قَلَبَتْ الألفُ الواوَ ياءً في (رِياضٍ وجِبَالٍ) ونحـــوه لشبهها بالياء وإن كانت ساكنة كما قلبت الياء من (يَوْجَلُ) الواوَ التي هي ياء، وإن كـانت سـاكنة، على القلب في (رِيَاضٍ وجِبَالٍ) أجود منه في (يِيْجَل) لمكان الكسرة[2] .

قال سيبويه: فلما كـان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قلب في الواحد[3] .

= تسكّن في مثل هذا الجمع الحروف الصحيحة كقول الشاعر:

فتستريحَ النَّفْسُ من زَفْرَاتِهـــا

فإذا كان ما ليس فيه علة قد سكن، كان حرف العلة أولى بذلك» .

وقال أبو سعيد: «وبعض النحويين يقول: العلة في تسكينهم الواو والياء في (فَعْلات) كجَوْزَاةٍ وبَيْضَاتٍ أنهم لو حركوها فقالوا: (جَوَزَات، وبَيَضَاتٌ) كما قالوا: تَمَرَاتٌ وضَرَبَاتٌ للزمهم قلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا: دَارٌ، ونَابٌ . . . » شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٧ .

(١) الكتاب ٣٦٩/٢ .

(٢) يقال: «سَوْطٌ وسِيَاطٌ فتقلب الواو ياء لاجتماع ثلاثة أسباب: بأنها واو قبلها كسرة، والإجراء على الواحد إذ الواو فيه ساكنة ميتة، والاعتلال يشاكل الميت فيجب إجراؤه عليه، والضعف بمشاكلته الضعيف وهو الألف الزائدة، فاجتمعت ثلاثة أسباب: سكونها في الواحد، والكسرة التي قبلها، والألف الزائدة التي بعدها، وكذلك ثَوْبٌ وثِيَابٌ، ورَوْضَةٌ ورِيَاضٌ، فجرى (سِياطٌ) مجرى (جِبَال) في الحكم وإن اختلفت العلة»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٠٠ .

(٣) الكتاب ٣٦٩/٢ .

أي ألزموا بدل الياء من الواو في جميع[1] ما أبدلت الياء من الواو في واحدة.

قال سيبويه: وإذا قُلت: فِعَلَةٌ، فجمعت ما في واحده الواو، أثبتَّ الواو كما قلت: فِعَلٌ فأثبتَّ ذلك[2].

قال أبوعلي: يقول: إذا جمعت اسمًا على (فِعَلَة) وقد صحّت الواو في واحده صحّحته في (فِعَل)، فوافق (حِوَلاً) ونحوه من الآحاد التي صحت العين منها وليس بعد العين من (فِعَلَة) ألف تقلب الواو ياء، كما كان في (السِّيَاطِ) نسقٌ أو (زَوْجٌ) وإن اتفقا في صحة الواو فيهما مفردين فقد اختلفا في الجمع وانقلاب العين فيه، لأنه ليس بعد العين في (فِعَلَة) ألف، كما كان في (فِعَال)[3].

قال سيبويه: وهذا ليس بمطرد يعني ثِيَرةً[4].

قال أبوعلي: إنما قال: إن (ثِيَرة) ليس بمطرد، لأنه لا ألف بعد العين منها، فتقلبها كما كان في (سِيَاط).

وكان أبوبكر يقول: هو مقصور عندي من (فِعَالَة) نحو ذِكَارة وحِجَارة، فقصر عنها، وقد ثبت انقلاب الواو منها ياء لوقوعها قبل الألف.

---

(١) في المخطوطة: (في جمع).

(٢) الكتاب ٢/٣٦٩.

(٣) القاعدة في مثل هذه الألفاظ أن ماكان واحده على (فَعْل) وعين الفعل منه واو ساكنة ثم جمعته على (فِعَلَة) صحّت الواو كعُوْدٍ وعِوَدَةٍ، وزَوْجٍ وزِوَجَة، وكُوزٍ وكِوَزَةٍ، وربما شذّ فقالوا: ثَوْرٌ وثِوَرَةٌ وثِيَرَةٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٩.

وحكي عن أبي العباس أنه قال: قلبت الواو فيه ليُفرِّق بين ثور الأقط وثور البقر(١).

قال سيبويه: ولو جمعت الخِيَانَةَ والحِيَاكَةَ كما قلت: رِسَالَةٌ ورَسَائِلُ، لقلت: حَوَائِك وخَوَائِن(٢).

قال أبوعلي: الواو في (حَوَائِك) إذا كان جمع (حِيَاكَةٍ) هي عين الفعل [١٩٠/أ] من (فَعَائِل)، والهمزة مبدلة من ألف (فِعَالة)، وفي حَوَائِك إذا كان جمع (حِيَاكةٍ) هي الواو التي تبدل من ألف فاعل في مثل (ضَوَارِب)، والهمزة فيها بدل من الواو التي هي عين الفعل(٣).

قال سيبويه: فكأنك تقول: عَاوَدَ فتقلبها واواً(٤).

---

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٠٠، وانظر المقتضب ٢٠١/١. قال أبو منصور: يقال: مررت بثِيَرةٍ، لجماعة الثَّور، ويقال: هذه ثِيَرةٌ مُثِيْرةٌ، أي تثير الأرض، قال الله تعالى في صفة بقرة بني إسرائيل «لاتثير الأرض ولا تسقي الحرث»، ... والثَّوْرُ: القطعة من الأقط. تهذيب اللغة ١١١/١٥ (ثار)، وقد أوجبت الضرورة قلبها في (ثِيَرة) و(ثِيْران) ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، قال الأعشى:

فَظَلَّ يأكلُ منها، وهي راتِعَةٌ حَدَّ النَّهار تُراعي ثِيَرَةً رُتَّعا

انظر ديوان الأعشى /١٠٦.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٣) أي أنه لا يقال في جمع الحياكة: حَيَائِكُ، ولا في جمع الخيانة: خَيَائِن... وإن كان الواحد مكسوراً، لأن الحاء في (حيائك) قد انفتحت فردت الواو إلى أصلها، فليست مثل (دِيْمة ودِيَم) فالدال مكسورة وبعدها في الأصل واو، فتركت ياء كما إذا كانت العلة التي من أجلها قلبت في الواحد ياء لانكسار ما قبلها، والكسرة موجودة في الجمع، وكانت الواو بعد الفتحة أخف عليهم وبعدها الألف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٧٠/٢.

أي: فتقلب الياء التي انقلبت عن الواو في حِيَاكةٍ وخِيَانَةٍ.

وقوله: فكأنك تقول عَاوَدَ، يشبه الفتحة في فاء (فَعَائِل) مثل قولك: (حَوَائِك) بالألف التي تكون قبل الواو في (عَاوَدَ) فكما صحَّت الواو في (عَاوَدَ) وقبلها الألف، كذلك صحَّت وقبلها الفتحة في الجمع وإن كانت معتلة في الواحد، لأن ماله اعتل فيه زائل عنه في الجمع.

قال سيبويه: والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكن[١].

أي في اسْتَفْعَلَ وأَفْعَل.

قال أبوعلي: يريد أن الفاء في اسْتَفْعَل وأفْعَل ساكن قبل الإعلال، وليس التاء في افْتَعَل كذلك، وكما سكنت الفاء في اسْتَفْلَ وأفْعَل، كذلك سكنت في مصدريهما فألقيت حركة العين على الفاء الساكنة وحذفت العين من اسْتِفْعَال وافْعَالً لالتقاء الساكنين ولم يكن ما قبل العين من افْتِعَالٍ في اخْتِوَارٍ ونحوه ساكنًا فتلقى عليه حركة المعتل، كما فُعِل في أفْعَال ونحوه، فحركت العين ولم تحذف كما حذفت في افْعَالً[٢].

قال سيبويه: ولايفعلون هذا بالياء لأنها بعدها أخف عليهم[٣].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٠.

(٢) قال أبو سعيد: «مصدر (انْفَعَل) و(افْتَعَل) يلحقه من الاعتلال ما لحق قِيامًا وحِيَالاً، وذلك أن (انْقَادَ) وهو (انْفَعَل) و(اجْتَازَ)، (افْتَعَل) آخرهما وهو (قَادَ، وتَازَ) بمنزلة (قَامَ وحَالَ) فيقال: انقياد، واجتياز، كما يقال: قِيام، وحِيالٌ، فأما اسم اختار واختير فمعتل، كما اعتل اسم قال وقيل، فاسم اختار مختار، وأصله: مختور، قلبت الواو ألفًا لحركها وانفتاح ما قبلها، ولذلك اسم (اختير) أيضًا: (مختار) وأصله (مختور)...» شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٠ بتصرف.

أي لاتُهمز اليا ء إذا انضمّت، لأن الواو بعدها أخف عليهم من الواو بعد الواو، فنحو غُيُور وعُيُون أخف من غُوُور(١).

قال سيبويه: لخفة الياء وشبهها بالألف، فكأنّها بعد ألف(٢).

أي الواو إذا كانت بعد اليا ء في (غُيُور) فكأنها بعد ألف نحو (عَاوَدَ) لأن اليا ء تشبه الألف، فصحّت بعد الياء كما تصح بعد الألف.

قال سيبويه : شبّهوها بقولهم : عُتِيٌّ في عُتُوٌّ ، وجُثِيٌّ في جُثُوٌّ وعُصِيٌّ(٣).

قال أبوعلي: قلبت الواو في (صُوَّمٍ) ياءً لقربها من الطرف، وانضمام ماقبلها(٤)، كما أن عُصيّ وعُتيّ قلبت الواوان فيه ياءين لذلك، فصُيَّم وإن لم يكن المعتل منه اللام فهو مشبّه بالمعتل اللام، الدليل على ذلك كسر الفاء منه ككسرها في عِصِيّ، وأنها إذا بعدت من الطرف بحرفٍ آخر غير اللام لم تعلّ، فمن قال: صُيَّم لم يقل إلا صُوَّام، ولم يقلب الواو فيه ياء(٥).

---

(١) يهمزون مثل (أدْؤُر) لاجتماع الواو والضم، ولأن الضم هنا أخفى، ولا يهمزون في مثل (صُيَّم، وصُوَّم، وقُيَّم، وقُوَّم ونُيَّم ونُوَّم) لما كانت الياء أخف عليهم.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٠ ، وهذه العبارة هي تمام العبارة السابقة.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٠، وتمام النص: «... وعُصِيٍّ في عُصُوٍّ».

(٤) أي يقال: صُيَّمٌ.

(٥) انظر مزيداً من التفصيل والتوضيح لهذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق١٩.

قال سيبويه: وأمّا طَوِيلٌ وطِوَالٌ {فهو} بمنزلة جَاوَرَ وجِوَارٌ[١].

يريد: إن الواو في الجمع صح كما صح في الواحد، كما أنه صح في المصدر لصحته في الفعل[٢].

قال سيبويه: جعلوه بالزيادة التي لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه[٣].

قال أبوعلي: يريد، أن (حَوَلاَن، وحَيَدَان) خرج بالزيادة التي لحقته عن مشابهة الفعل، لأن الفعل لاتلحقه هاتان الزيادتان كما خرج الحَوَلُ لمخالفة بنائه بناء الفعل عن مشابهة الفعل فلم يعلاً كما أعِلّ الفعل[٤].

قال سيبويه: قالوا: مَشُوْبٌ ومَشِيْبٌ[٥].

قال أبوعلي: إنما قيل مَشِيبٌ في مَشُوبٍ، فقلبت الواو فيه ياءً لأن قربها من الطرف كقرب فُعَّل منه[٦].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٠، ومابين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) يفسر هذا أبوسعيد بقوله: «يعني أنه لايعتلّ جمع (طويل) لتحرك الواو في واحده، كما لا يعتل مصدر جاور لصحة فعله»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٠، وفيه: «بالزيادة حين. . .» مكان «بالزيادة التي. . .» هنا.

(٤) قال أبو سعيد: «جعل سيبويه (فَعَلاَنًا وفَعَلَى) إذا كانت عين الفعل واواً أو ياء بمنزلة ما لا يعتل وهو كلام العرب الشائع الكثير، وذلك أنهم جعلوه بهذه الزيادة خارجًا عن وزن الفعل، ولاحقًا بما لايُعلّ ولا يشبه الفعل كـحَوَل، وغيَر وإن لم تكن الألف والنون في الجَوَلاَن وألف التأنيث في حَيَدَى وصَوَرَى بمنزلة هاء التأنيث، لأن ألف التأنيث والألف والنون قد يجمع الاسم عليهما، فيعتد بهما في جمعه، كقولك في جمع حُبْلى: حَبَالى، وفي جمع سِرْحَان: سراحين. . .» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٠.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٧٠.

(٦) أي أن قلب الواو ياء هنا شبيه بقلبه في (صُوَّم وصُيَّم) على (فُعَّل).

قال سيبويه : ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بها في المعتلّ الأضعف على الأصل، إلى قوله وهو: [١٩٠/ب] ويتركان في المعتلّ الأقوى[١].

قال أبو علي: المعتل الأضعف المعتل اللام، والمعتل الأقوى المعتل العين[٢].

قال سيبويه: فتمّت كما قالوا: عَرَوَاء[٣].

أي كما صححوا عَرَوَاء المعتل اللام كذلك صححوا قُوَبَاء المعتل العين[٤].

قال سيبويه : وقد قال بعضهم في فَعَلان و{فَعَلَى} كما قالوا في فَعَلٍ ولا زيادة فيه[٥].

---

(١) نص كلام سيبويه : «ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل، نحو: غَزَوَانٍ، ونَزَوَانٍ، ونَفَيَانٍ، ويتركان في المعتل الأقوى».

(٢) ناقش أبو سعيد هذه المسألة في ظل سابقها من هذا المعتل فقال: «لما رأينا فَعَلانًا إذا كانت لام الفعل منه واواً أو ياءً لايعتل كقولك: النَّزَوان، وغَزَوان، ونَفَيَان، ولام الفعل أولى بالاعتلال من عينه، وجب ألا تُعلّ العين في هذا البناء إذ لم تُعل اللام التي هي أولى بالإعلال منها. فإن قال قائل: لم لم تعل لام الفعل في مثل: نَزَوَان، ونَفَيان؛ قيل له: لو أعللناها سكّناها، فاجتمع ساكنان ألف فَعَلان، واللام المعتلة: فيجب إسقاط أحدهما، فإذا سقط يبقى (نَزَانٍ، ونَفَانٍ) فيشبه فَعَالاً». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٧١.

(٤) (فُعَلاء) يصح ولا يعتل، لأن صدره (فُعَل) لايشبه وزن الفعل كَنُوَمٍ ونُوَم. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٠.

(٥) الكتاب ٢/٣٧١، ومابين المعقوفتين زيادة منه.

قال أبوعلي: من قال: (دَارَانٌ) أعلّه كما أعلّ (دَارَ)[1]، ولم يخرجه بالزيادتين من شبه الفعل كما لم يخرجهما الهاء في نحو دارَةٍ، وعَانَةٍ من شبهه، لأن الألف والنون قد توافق الهاء فلا يعتد بهما كما لايعتد بالهاء، تقول في تصغير زَعْفَران: زُعَيْفِرَان. ولو كان معتداً لم يجز هذا التصغير، فيصغّر بناء ماكان فيه هذه الزيادة من نحو ماذكرنا كما يصغر ما فيه الهاء وزاد على مثال فُعَيْعِيْل.

قال أبو العباس: يقول: إن المطرد في باب (دَارانٍ) الإعلال، ويعتل بما ذكرتُ من أن الزيادة غير معتد بها، فلم يخرج بها من شبه الفعل.

* * *

ومن بَاب ما تُقْلَبُ فيه الياءُ واواً[2]

قال سيبويه: فأجريت مجرى الأسماء التي لاتكون وصفًا[3].

قال أبوعلي: أجريت الطُّوبَى مجرى الأسماء لأنها إنما تكون وصفًا بِمِنْ نحو أَطْيَبُ مِنْ كذا، فإذا لم يوصل بِمِنْ، شابهت الأسماء، ألا ترى أن (أَفْضَل) من قولك: (أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) ينصرف في النكرة كما ينصرف (أَفْكَلَ) ولو كان مع حذف (مِنْ) منه وصفًا كما يكون إيَّاه مع إثباته لم ينصرف في النكرة كمالاينصرف في (أحمر)، فشابه الاسم من هذه الجهة،

---

(١) (دَارَان): من دَارَ يَدُور، ومثلها: (حَادَانٌ) من حَادَ يَحِيْدُ، وقد جاء ذلك في الكتاب.

(٢) الكتاب ٢/٣٧١، وفي المخطوطة: «. . . ما تقلب فيه الواو ياء» خطأ.

(٣) الكتاب ٢/٣٧١.

ودخل الألف واللام فلم يثبت معهما (مِنْ)[١].

قال سيبويه: فإنما أرادوا أن تحول إذا كانت ثانية من علّة[٢].

أي: أي أن تُحول الياء إذا كانت ثانية نحو الطُّوبى.

وقوله: من عِلّة، أي من أجل الضمة التي قبلها.

وقوله: (فكان ذلك)[٢]، أي قلب الياء واواً في الطُّوبى، وتَقْوى وشَرْوى[٣].

* * *

---

(١) يقول الرماني في هذه المسألة: «والذي يجوز في الياء التي تقلب واواً وهي عين إجراؤها على ذلك فيما اجتمع فيه سببان: أحدهما: الضمّ قبل الياء، والآخر: الفرق بين الاسم والصفة، مما يحتاج فيه إلى الفرق، وما عدا ذلك فيكسر لها ما قبلها إذا كانت عينًا، نحو: (بِيْض)، لأنه لايحتاج في مثل هذا إلى الفرق، واعتل سيبويه بأن (الفُعْلى) لايكون وصفًا في هذا الباب بغير ألف ولام... نحو (الأفْضَل، والفُضْلى)، وذكر ذلك ليبيّن أنه قد خرج بلزوم التعريف إلى حكم الاسم، لأن لزوم التعريف أصل في الاسم، وعارض في الصفة... فلما خرج (الفُعْلى) إلى حكم الاسم بلزوم التعريف وفيه معنى الصفة المحضة فعومل معاملة تؤذن بذلك، وجرى التغيير بلزوم التعريف، وجرى (فَعْلى) مما لايلزمه التعريف على الأصل في الإعلال... فتقول: الطُّوبى، والكُوسى، فتقلب الياء واواً للعلة التي بيّنّا...» شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٠٣. وانظر مزيداً من التفصيل في هذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢١.

(٢) الكتاب ٢/٣٧١.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «القياس عند سيبويه أن يكون (فُعْلى) اسمًا إذ كان ثانيه ياء أن تسلم الياء لقربها من الطرف، ولم يجعل بألف التأنيث فيقال: (الكِيْسى) [مفردها: الأكيس، ومؤنثه: الكُوسَى]، وطِيْبا، ولكن العرب اختارت الواو، وقلب الياء إليها تعويضًا من قلب الواو ياء في مواضع كثيرة لأن دخول الياء على الواو أكثر من دخول الواو على الياء، وكذلك الكلام في شروى وتقوى في باب قلب الياء واواً»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢١.

ومن باب ما تُقلب الواو فيه ياءً
إذا كانت متحركة والياءُ قبلها ساكنة[1]

قال سيبويه : فأصلها (فَيْعَلُولة)، وليس في غير المعتل فَيْعَلُولٌ مصدراً[2].

قال أبوعلي: أصل قَيْدُودٍ قَيَّدُودٍ، كأنه (قَيْوَدُود)، فقلبت الواو التي هي عينٌ ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها، ثم حذفت العين وألزمت الحذف إذ استمر في نحو (سَيِّد)[3]، وهذا يدل على أنه قد يكون في بناء المعتل ما لايكون في الصحيح.

فإن قيل: ماتنكر أن يكون (فَعْلُولَة) دون (فَيْعَلُولَة)، وأن يكون هذا البناء جاء في المعتل وإن لم يجئ (فَعْلُولَة) في الصحيح كما جاء (سَيِّدٌ) [١٩١/أ] وإن لم يجئ في الصحيح أو جاء على (فَعْلُولَة) للزوم الهاء له، فإن لم يجئ بغير الهاء على ذلك كما جاء (مَفْعُلَة) بالهاء ولم يجئ مَفْعُلٍ؟.

قيل: لو كان (فَعْلُولَة) لوجب أن يقال فيما كانت عينه واواً كونُونَة قَوْدُودَة ، فكانت تظهر الواو دون الياء لأنها العين ، ولما أظهرت الياء

---

(١) الكتاب ٣٧١/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٣) (سَيِّد) على (فَيْعِل) من سَادَ يَسُودُ، وإنما جاز أن يكون على (فَيْعِل) من غير نظير له في الصحيح لأنه بمنزلة ما بني على مهمل في التصغير والجمع . . . انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ١٠٤.

علمنا أنها ليست بفَعْلُولَة[1].

قال سيبويه: ولأنهم قالوا: هَيَّبَانٌ وتَيَّحَانٌ لم يكسروا[2].

قـال أبوعلي: يقـول: لو كـان سَيِّدٌ، ولَيِّنٌ على فَيْعَل، لفـتح العين المدغم فيها كما فتح العين من هَيَّبَان، وتَيَّحان، لأن هيَّب وتَيَّح من هيَّبان وتَيَّحان بمنزلة سَيِّد، ولقيل: عَيَّرٌ، ففتح عينات هذه الحروف يدل على أن سيِّداً ونحوه لو كان أصله الفتح {لَفُتح}[3] كما فُتحْنَ، إذ هُنَّ مثله في الزِّنة والإعلال ووقوع الزيادات قبل العين[4].

قـال أبوعلي: الدليل على أن المحـذوف من (مَيْتٍ) العَيْنُ ظهـور اليـاء، ولو كـان ياء (فَيْعَل) المحـذوف لقيل: مَاتَ دون (مَيْتٍ)[5]، وإنما كـان يلزم مَات، لأنه إذا حـذفت ياء (فَيْعَل) بقـيت الواو التي هي عين متحركة، فلزم انقلابها ألفًا كما لزم انقلاب (خَافَ) لذلك وتعلم من بنات الواو في هذا أن المحـذوف من بنات اليـاء نحـو (لَيْنٍ) العين أيضًا، كـما تعلم من كينونة أن الياء في صيرورة ليست بالعين، وإنما كان حذف الواو التي هي عَيْن أولى ، لأنها المتكررة كما أن التخفيف وقع على الهمزة

(١) زنة (كَيْنُونة): فَيْعُولة، وكذلك صَيْرُورة، وقَيْدُود ليس الأصل فيه (قَيْدُود) ظهرت فيه الواو لأنها ساكنة قبلها فتحة، وهو من قَادَ يَقُود، وليس في غير المعتل (فَيْعَلُول) مصدراً، ولكنه مما اختص به المعتل». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥ ، ق ١٠٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٢، والهيَّبَان: الذي يهاب كل شيء، والتَّيحَان: الذي يعترض في كل شيء قاله أبو سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ١١، ق ٢٢.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) انظر المسائل الحلبيات /٣٤٣.

(٥) انظر المسائل الحلبيات /١٧٢.

الثانية لتكررها[١].

قال سيبويه: لما كانوا يحذفونها في العدد الأقلّ[٢].

يعني بالعدد الأقلّ (سيِّداً) إذا قيس بعدَّته عدةَ كَيْنُونَة[٣].

قال سيبويه: ويلغن الغاية في العدد إلا حرفًا واحداً[٤].

قال: يعني بالغاية نحو (اشْهَيْبابٌ)، فإنه على غاية ما يكون عليه

---

(١) يومىء أبو علي هنا إلى قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ، وهَيْنٌ، ولَيْنٌ فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائر) لاستثقالهم الياءات...». الكتاب ٢/٣٧٢، وهذا الأسلوب فاشٍ في التعليقة، فقد يكتفي بالتعليق على النص دون نقله.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٢، وهذه العبارة من تمام قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائر) لاستثقالهم الياءات كذلك حذفوها في كَيْنونَةٍ وقَيْدُودةٍ وصَيْرُورَةٍ كما كانوا يحذفونها...».

(٣) (سَيِّدٌ، ومَيِّتٌ) ليسا على (فيعَل)، ولو كانا كذلك لوجب أن يقال فيهما (سيد، وميت) كما قالوا: (تَيَحَان وهَيَبَان)، وقد ذكر سيبويه: أن قومًا قالوا (سيِّد) (فيعِل) فيكسرون عين الفعل منه... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٢- ٢٣. قال الرماني: «وقال بعض النحويين في سَيِّد، وصَيِّب إنه (فَيْعَل) عُدل إلى (فَيْعِل) فيحمله على نظير من الصحيح نحو (صَيْرف) و(صَيْقَل)، وجعل وجه تغييره كتغيير (دَهْرِيّ، وبَصْرِيّ، وأُمَوِيّ) لإيذان بقوة التغيير في حروف العلة كقوة التغيير في النسب، وأبى ذلك الخليل وسيبويه لأنه مخالف للموجود الذي له نظير من (قُضَاةٍ ورُمَاةٍ) بالحمل على الشذوذ ... ومَيْتٌ وهَيْنٌ وزنه فَيْعِلٌ، ويجوز فيه الأصل من التثقيل فتقول: مَيِّتٌ، وهَيِّنٌ، ولَيِّنٌ، ولا يجوز في (قَيْدُودٍ، وكَيْنُونةٍ) التثقيل لكثرة الحروف»، شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق٤٠١. هذا والأصل في (سَيِّد): سَيْوِدٌ، وعين الفعل منه واو ومن (ميِّت)، ولأنهم استثقلوا الياءين والكسرة كان الحذف لازمًا، وانظر المسائل المشكلة/٨٧، والتعليقة ١٦٩/٤.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.

الاسم ذو الزوائد، والأصل كثرة، (وكينونة) أقلّ منه بحرف واحد[1].

قال سيبويه: وإنما أرادوا بهِنَّ مثل عَيْضَمُوزٍ[2].

أي بكينونة ونحوها، لأن (عيضموزاً) على (فَيْعَلُول) فألحق به من الثلاثي (كينونة) ونحوها[3].

قال سيبويه: وأمّا (فعِيَلٌ) مثل (حِذْيَمٍ)، فبمنزلة فَيْعَلٍ[4].

قال أبو علي: يريد أنه مثله في باب الإدغام، لأنك تقلب الواو ياء لسكونها قبلها كما قلبته في (طيًا) مصدر طَوَيْتُ، (ففَعْيَل) من القول بمنزلة (فَيْعَل) منه[5].

---

(١) الغاية في العدد سبعة أحرف مع الزيادة ومثل ذلك (أشهيباب)، وأما (عَيْضَمُوز، وكينونة) تنقص عن الغاية حرفًا فهي على ستة أحرف، فألزموها الحذف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٣.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢ ، وعن العَيْضَمُوز. انظر التعليقة ٢٨٨/٤.

(٣) انظر التعليق على المسألة السابقة.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٥) أي أنه يستوي لفظ (فَيْعَلٍ) و(فَعْيَل) مما عينه واو أو ياء إلا في كسر أوله فلو بنينا (فَعْيلاً) من (قَامَ) لوجب أن نقول :(قَيِّم) والأصل (قَيْوَم) فاجتمعت الواو والياء الأولى منهما ساكنة ، فقلبت الواو ياءً ، ثم أدغمت الياء منهما ، (وفَيْعَل) من القول تقول فيه (قَيِّل)، فليس بينهما فرق إلا في كسر أوله وفتحه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٤.

والحِذْيَمُ: صفة للسيف القاطع، من الحَذْم وهو القطع، ومنه قول عمر رضي الله عنه لمؤذنه: «إذا أذَّنْتَ فترسَّل، وإذا أقمت فاحْذِمْ» يعني الحَذْرُ في الإقامة وقطع التطويل. انظر تهذيب اللغة ٤٧٥/٤ (حذم).

قال سيبويه : (وأمّا تَحيّزْتُ فَتَفَيْعَلْتُ)[1] . الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تَفَيْعَل) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، ولو كان (تفعّلتُ) لظهرت الواو مُضَعَّفة، كما تقول: تقوّلتُ في تَفَعَّلتُ من القول، فبهذا تعلم أنه تَفَيْعَلَ دون تَفَعَّل.

وأمّا التَّحيُّزُ، إذا أردت مصدره فهو على تَفَعُّلٍ وإن كان وزنه على الحقيقة تَفَيْعُل، إلا أنه لو كان تَفَعُّل دون تَفَيْعُل، لكان التَّحَوّز، يقول الله تعالى: «أو متحيِّزاً إلى فئة»[2] وزنه مُتَفَيْعِل[3].

قال سيبويه: لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فَهُمْ في الواو والياء أجدر[4].

قال أبوعلي: أي إذا لم يُدغموا (وَتَدَه)، فيقولوا: وَدَّهُ **[١٩١/ب]** لتحرك المقارب الأول، فإن لاّ يدغموا الواو والياء إذا تحرك الأول منهما أجدر، لأن الواو والياء مخارجهما أبعد من مخارج التاء والدال، لأنهما من أطراف الثُّنا واللسان، والواو من الشفة، والياء من وسط اللسان ومخارجها أبعدُ، وإذا تباعد المخرجان كان الإدغام فيه أشد امتناعًا.

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٢.

(٢) سورة الأنفال ، الآية /١٦.

(٣) قال أبو سعيد: «إنما علمنا أن (تَحَيَّزتُ) تَفَيْعَلتُ، لأنه لو كان (تَفَعَّلتُ) لوجب أن يقال: (تَحَوَّزتُ) إذ كان من (حاز يحوزُ) من الواو، ولكان المصدر (تَحَوُّزاً)». انظر شرح السيرافي للكتاب ٢/٢٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٣.

قال سيبويه: ولم يجيزوا وَدَّ[1].

قال أبوعلي: يريد في (يَفْعَل) من وَتَد، لأن وَتَدَ مثل وَعَدَ، فالفاء تنحذف في يَفْعِلُ، ولم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرك التاء[2].

قال سيبويه: ومثل ذلك رُوْيَة ورُوْيَا[3]، الفصل.

قال أبوعلي: الأصل في (رُوْيَا) الهمزة وإن حذفت، فكما لاتدغم الهمزة في الياء، كذلك لاتدغم هذه الواو، كما لم تردَّ الياء في (لَقَضْوَ)، وأنت تريد (لَقَضُوَ الرَّجُل)[4]، لأنه وإن أسكن فالضمة مرادة، كما أن الهمزة مرادة وإن خفف[5].

---

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «ولم يجيزوا يدّ» خطأ.

(٢) قال أبوسعيد: «أول هذا الفصل بين من كلام سيبويه، فأما قوله: ولم يجيزوا وَدَّ، فإنه يعني لم يجيزوا إدغام التاء في الدال في (وَتَدَ) فعل ماض، فيقولون: (وَدَّ)؛ لأن الحركة تمنع من الادغام، ولم يجيزوا (يَدّ) في (يَتَدَ) لحركة الياء؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين علتين:

إحداهما: حذف الواو وهي فاء الفعل كما حذفوها من (يَعِدُ). و(يَزِنُ) وما أشبهه.

والأخرى: التسكين والإدغام، وجعل سيبويه اجتماع الياء والواو بمنزلة الحرفين المتقاربي المخرج، فما لم يدغم الحرفان المتقاربا المخرج نحو وَتَدَ، ويَتَدُ، لم يدغم أيضًا الواو والياء إحداهما في الأخرى لتحرك الأولى منهما كما ذكره في صَيُودٍ، وطَوِيْلٍ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٤.

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) انظر ص ١١، ٨٨ من هذا الجزء.

(٥) في مثل (رُوية، ونُوْي) إذا خففت الهمزة صارت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم لاتقلب ياء للياء التي قبلها، لأنها همزة قد خففت، فالنية فيها نيّة الهمزة. وإذا خففت الهمزة في (رُوْية) جاز قلبها ياءً فيقال: (رِيَّة) وقد قالته العرب. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٥.

قال سيبويه: لأن الواو بدل من الألف فأرادوا أن يمدُّوا[1].

أي: الواو في (سُوْيِرَ) كما تمد الألف في (سَايَرَ)، ولو أدغم لزال مثال المدّ[2].

قال سيبويه: وألا يكون فُوْعِلَ وتُفُوعِلَ بمنزلة فُعِّلَ وتُفُعِّلَ[3].

قال أبوعلي: لو أدغمت تُسُويِرَ فقلت: تُسُيِّرَ لالتبس تُفُوعِلَ بتُفُعِّلَ كما كان يُلبِسُ فَوْعِلَ نحو سُوْيِرَ تُفُعِّلَ لو أدغمت.

قال سيبويه: فيصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المدّ[4].

قال أبوعلي: يقول: لو أدغمت الواو في الياء، أو الواو في الواو في (سُوْيِرَ)، (وقُوولَ)، لزال عنهما بالإدغام المدّ، فخالف بعض الأفعال بعضًا، لأن المدّ في الألف من (سَايَر)، لايجوز أن يزول لامتناع إدغامها. ولو أدغم هذه الواو لزال بالإدغام عنها المدّ وصار بمنزلة الحروف التي لامدّ فيها. كالياء والتاء ونحوهما من الحروف الأمثال المتعرية من المدّ.

قال سيبويه: فلما كانت كذلك شُبِّهت هذه الياء بواو رُوَيَّةٍ، وواو يُوطِئ[5].

قال أبوعلي: يقول: شبهت الياء التي في (دِيْوَانٍ) بالواو في (رُويهٍ)

---

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «... فأرادوا أي يُمدُّوا».

(٢) لو أدغم فقال: (سُيِّرَ) لزال مثال المد في واو (سُوْيِرَ).

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢، وفيه: ... واو بُوطِرَ)، والذي في شرح السيرافي: ... واو سُوْيِرَ).

مخففة همزتها، فلم تدغم اليـاء في الواو من (دِيْوانٍ)[١]، كما لم تدغم الواو في الياء من (رُويَةٍ)[٢] لاجتماعهما في أنهما غير لازمتين، ألا ترى أن اليـاء من (دِيْوَان) أصلها الواو وعنها انقلبت، كما أن أصل الواو في (رُويَةٍ) الهمزة وعنها خففت[٣].

قال سيبويه: ولذلك قلت: قَرَارِيطُ[٤].

أي لأن وزن (دِيْوَانٍ وقِيْراطٍ) في الأصل فِعَّال، قلت: قَرارِيْطُ فرددت التضعيف لما فَصَلت بينهما بحرف، ولو كان فِيْعَالاً، ولم يَكُنْ فِعَّالاً، لوجب في تكسيره وتصغيره قراريط، ودواوين[٥].

* * *

---

(١) أي لم يُقل: (دَوَّان).

(٢) فلم يقل: (رِيَّة).

(٣) قال أبو سعيد: «شبهوا ياء (ديوان) إذ كانت لاتثبت وهي واو في الأصل بواو (رُوية) إذ كانت همزة في الأصل». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٦.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٣.

(٥) قال الرماني: «تقول: دِيوان فلا تقلب الواو لأن الياء عارضة، إذ أصله (دِوَّان)، ويرجع في التصريف إلى الأصل، فتقول: دُوَيْوِيْنٌ، ودَوَاوِيْن»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق١٠٦.

ومن بَابِ مايُكسَّر عليه الواحدُ مما ذكرنا في الباب الذي قبله(١)

قال سيبويه: ولما اعتلت ها هنا، فقلبت بعد حرف مَزِيْدٍ في موضع ألف فَاعِلٍ(٢).

يعني العين التي هي واو، واعتلالها انقلابها ياء(٣).

قال سيبويه: وصار انقلابها ياءً نظير الهمزة في قَائِل(٤).

قال [١٩٢/أ] أبوعلي: يقول صار انقلاب العين ياءً في (سَيِّد) كانقلابها همزة في (قائِل) لأنهما اتَّفقا [في أتيَّة](٥) الاعتلال وإن اختلفا في كيفيته(٦).

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٤، وفي المخطوطة: (وكما) مكان (ولما)، ورواية السيرافي توافق ما جاء في الكتاب.

(٣) يُريد أنك تهمز عين الجمع من (فَيْعِلٍ وفَيْعَلٍ) فتقول في (عَيِّلٍ): عَيَائِلٍ، وفي (خَيِّرٍ): خيائر لوقوعها بعد الألف.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٥) في المخطوطة: (إِبِيَّة)، وزدتُ حرف الجر قبلها ليستقيم المعنى. والأتيُّ: هو كل جدول ماء، ويقال: أتٍّ لهذا الماء فيهيء له طريقه. ونقل عن العجاج: سَيْلٌ أَتِيٌّ مَدَّهُ أَتِيٌّ.
والتأتي: التَّهيُّؤ للقيام. والمراد في عبارة الفارسي أن انقلاب العين ياء في (سيِّد) من الواو كانقلابها همزة في (قائل) فكل منهما أتى من إعلالٍ مشابه لإعلال الآخر، والمؤاتاة حسن المطاوعة، يقال: تأتَّى لفُلانٍ أمرُهُ، وقد أتاه الله تَأْتِيَةً. انظر تهذيب اللغة ١٤/٣٥١- ٣٥٢ (أتى).

(٦) ناقش أبو سعيد هذه المسألة وعرضها بالتفصيل فقال: وإذا جمعت (سيِّد) قلت: (سيايد)، وأصله (سَيَاوِد)، وإذا جمعت (عَيِّنًا) أو (خَيِّرًا) أو (عَيِّلاً) قلت: (عَيَائِنُ) و(خَيَائِرُ)، و(عَيَائِلُ)، والأصل: ياءان، لأنها من الخَيْر، والعين، والعَيْلة، قال: وإنما همزت هذه =

قال سيبويه: ولم يصلوا إلى الهمزة(١).

أي لم يصلوا إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء، وإنما تهمز الياء والواو عينًا ولامًا إذا كان قبلهما ألف(٢).

وقوله: فكأنهم جمعوا شيئًا مهموزًا(٣).

أي إذا جمع (سَيِّد) الذي هو غير مهموز، فكأنه جمع مهموز، لأنه نظير ما اعتل بالهمز وهو (قَائِل)، ألا تراهما اجتمعا في باب الاعتلال وإن كانت العين من (قَائل) انقلبت همزة والعين من (سَيِّد) انقلبت ياءً.

قال سيبويه: كما قالوا: صُيَّمٌ، فأجروها مجرى عُتِيٍّ(٤).

قال أبوعلي: قلبت الواو الأخيرة من (صُيَّم) ياء(٥)، لقربها من الطرف، ولما انقلبت، انقلبت الواو الأولى أيضًا ياء، لسكونها، كما أنّ الواو التي في نفس الطرف لما قلبت ياء كنحو الواو من (عُتُوٌّ) انقلبت الأولى لها أيضًا ياءً.

= الأشياء لأن الواحد منها قد اعتلّ، وصار بمنزلة الفاعل معتلاً، وذلك أن (سيِّداً) و(خَيِّراً) (فَيْعِلٌ)، فوقعت الياء منه في موضع ألف فاعل، كألف قائل وبائع». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٦.

(١) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٢) لم يهمزوا (سيّد) لأن الهمزة إنما تقع بعد الألف، لاستحالة إدغام الألف في ما بعدها وإذا جمع مافي واحده الألف همز، كقولك: في جمع (بائعة) و(قائلة): بوائع وقوائل، فلذلك إذا جمعت (سيِّدا) و(عيِّلاً) فكأنك جمعت (سائداً وعائلاً) إذ كانت الياء في موضع الألف وما بعدها معتل. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٤.

(٥) أصل (صُيَّم): صُوَّم، الواو مشددة.

قال أبوعلي: في تصحيح الواو في (عَوَاوِر)[1] إنما صحَّت الواو فيه وإن كانت (كأوائِل) التي همزت فيه العَيْنُ، لأن اليـاء تلزم فَعَاعِيل جمع فُعَّال مرادة فيها، محذوفة للضرورة، فكما أن تلك الياء التي تلزم همزة العين لبعدها عن الطرف، كذلك لايلزم همزة إذا حذفت لضرورة الشعْر، إذ هي ثابتة في الكلام، وعلى هذا لو جمعت (أوائل) في الشعْر فزدت فيها مضطراً ياءً لإشباع الكسرة كقوله:

... نَفْيَ الدَّراهيم تنْقَادُ الصَّيَارِيْف[2]

(١) إشارة إلى ما أنشده سيبويه في الباب دون نسبة وهو قول الشاعر من الرجز:

وكَحَّلِ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ

وقد اختلفت المصادر في نسبته لقائله، فابن جني ينسبه للعَجّاج، انظر الخصائص ٣٢٦/٣، وليس في ديوانه، وينسبه العيني لجندل بن المثنى ٥٧١/٤، وانظر شرح التصريح ٣٦٩/٢، وشرح شواهد الشافية/٣٧٤، انظر البيت في المنصف ٤٩/٢، وقال أبو عثمان: «ترك الهمز لأنه أراد (العَوَاوير) ولكنه احتاج فحذف الياء، وترك الواو على حالها». وأنشده في موقع آخر وقال: إن (عُوَّار) جمعه (عواوير) ويقال فيه (عواور) وأنشد البيت، المنصف ٥٠/٣. انظر مزيداً من مصادر هذا البيت في معجم شواهد النحو الشعرية/٧٢٤.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ونسبه سيبويه للفرزدق، وأنشده على زيادة الياء في (الصياريف) للضرورة، تشبيهًا لها بما جمع في الكلام على غير واحده. انظر الكتاب ١٠/١. وصدر البيت هو قوله:

تَنْفِي يَدَاهَا الحصى في كل هَاجِرةٍ ...

وتنسبه كثير من المصادر للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وقد أنشده أبو سعيد في باب الضرورة، وقال: الوجه في الكلام «الدَّراهم والصيارف»، وإنما زاد الياء ها هنا لأن دخولها في الجمع في غير ضرورة على وجهين: انظر مايحتمل الشعر من الضرورة/٨٠، وبهامشه مزيد من المصادر التي أنشدت البيت.

لم تدع الهمز، وكنت قائلاً (أوائيل) كما لم تهمز لما حذفت الياء في الضرورة وإن زدتها، وكذلك يقول الأخفش.

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة عَوِرْتُ فوافقتها[١].

أي، وافَقَتْ (صَيِدْتُ) (عَوِرْتُ) في أن قيل: صَوائِد مثل عَوائِر.

قال سيبويه: كما وافقت حَيِيْتُ شَوَيْتُ[٢].

قال أبوعلي: أي في أن قيل في (فَواعِل) من حَيَيْتُ (حَوَايَا)، كما وافقت حَيَيْتُ (حَوَايَا)، كما قيل في فَواعِل من شَوَيْتُ (شَوَايَا)، وإنما قيل (حَوَايَا)، لأن الهمزة عَرَضَتْ في جمع لقرب الياء من الطرف فصار مثل مَطَايِي[٣]، ثم أبدل من الياء الألف كما في فُعل في (مَطَايَا) (وهَدَايَا) فصار (حَوَآأ)، ثم أبدل من الهمزة الياء، فصار (حَوَايَا)[٤].

قال سيبويه: كانت الياءان تستثقلان[٥].

قال أبوعلي: ويقول: لو قيل: (حَوَايِي)[٦] فلم تهمز الياء لكان في الاستثقال (كقَوَاوِل) لو لم تهمز الواو.

* * *

---

(١) الكتاب ٣٧٤/٢. (٢) الكتاب ٣٧٤/٢. (٣) في المخطوطة: (مطاي).

(٤) قال أبو سعيد الرماني: «جمع فَوَاعِلَ من شَوَيْتُ: شَوَايا، لأن الهمزة تعوض في جمع، والزائد وغير الزائد في التضعيف سواء؛ لأن العلة واحدة، وهي مضاعفة حرف العلة». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٠٧.

أما (الحَوَايا) فهي الحفائر الملتوية التي يملؤها ماء السيل، فيبقى فيها دهراً لأن الطين أسفلها عَلِكٌ صلبٌ يمسك الماء، واحدتها (حَوِيَّة)، وقد تسميها العرب الأمعاء، تشبيهًا بحوايا البطن، وقيل غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٢٩٢/٥، ٢٩٩ (حوى).

(٥) الكتاب ٣٧٤/٢. (٦) في المخطوطة (حَواي).

ومن بَابٍ مايجري فيه بعض ماذكرنا إذا كُسر للجمع على الأصل[1]

قال أبو علي: الفرق بين هذا الباب والذي قبله أن الواو والياء الواقعتين بعد ألف الجمع[2] لا تهمز بعدها عن الطرف بحرف اللين الذي بينهما وبين آخر الكلمة، فلا يهمز كما همز ماتضمن الباب الذي قبله من الياء والواو للقرب من الطرف نحو قَوَائِل وكَوَائِل[3].

قال سيبويه : وإنما خالفت الحروف الأوَلُ هذه [١٩٢/أ] الحروف لأن كل شيء من الأوَل هُمِزَ على اعتلال فعله أو واحده[4].

قال أبوعلي: يريد خالف (عَوَاوِرُ قُوَّلَ) في باب الجمع فلم يهمز (فَاعُول) وإن همز (فَاعِل)، لأن نسبة (فاعول) من (فاعل) كنسبة (فُعَّال) من (فُعَّل)، لأن كل واحد منهما زائد على (فُعَّلٍ) و(فاعِل) بحرف لين رابع يبعد به الياء والواو في الجمع من الطرف.

* * *

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٥.

(٢) أي في مثل: طاووس وطَوَاوِيس، ونَاوُوسٍ ونَوَاويس، وتقول: قَيَّام وقَيُّوم، ودَيُّور ودَيَاوِيْر، وعُوَّار وعَوَاوِير، ولا تهمز شيئًا منه كما همز في الباب السابق (فَعَاعِل).

(٣) قال أبو سعيد: «دَوَاوِير وعَوَاوِير خالفت (سَيَائِد، وأَوَائِل) وسائر ما تضمنه الباب الذي قبل هذا، وأن الذي يهمز لاجتماع الواوين أو الياءين أو الياء والواو إنما يُحمل على اعتلال واحده كسَيَائد حملاً على (سيِّد) أو على اعتلال واحده كقَوَائل حملاً على (قائلة) إذ كان قريبًا من الطرف... » شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٥.

ومن بَابِ فُعِلَ من فَوْعَلْتُ
من قُلْتُ، وفَيْعَلْتُ من بِعْتُ[1]

قال سيبويه: كما وافق (فَاعَلْتُ) من هذا الباب غير المعتل، ولم يكن فيه إدغام[2].

أي إذا قلت فيه: فُوْعِلْتُ كقولك: بُويِعْتُ، فَبَنَيْتَ[3] فِعْلَ المفعول لم تُدغم[4].

قال سيبويه: ولم يكن هذا بمنزلة العينين في حَوَّلْتُ وزَيَّلْتُ[5].

أي (فَيْعَل)، أي لم يدغم كما أدغم (فُعِّلَ) من (فَعَّلَ) نحو (قُوِّلَ) من (قَوَّلَ)، لم يُقَلْ في (فُعِلَ) من فَيْعَل: (قُيِّل)، ولا في (فُوْعِلَ): فُوِّلَ.

قال سيبويه: فلما كانتا كذلك أجريتا مجرى الألف[6].

قال:[7] لمّا جرت الواو والياء كالألف في أن يقع بعدهما ما ليس من موضعهما كما يقع بعد الألف من (فَاعَلَ) من غير موضعه أجريتا مجرى الألف في المد، وترك الإدغام إذا وقع بعدهما حرف مثلها مما اعتلت.

---

(1) الكتاب ٢/٣٧٥.

(2) الكتاب ٢/٣٧٥.

(3) في المخطوطة: (البَنَيْتَ).

(4) أطال أبو سعيد في شرح هذه المسألة وفصّل، الأمر الذي يصعب معه نقل كلامه كله هنا، كما أن نقل بعضه ينقص الفائدة، فآثرت الإحالة إليه في شرح الكتاب، جـ١١، ق ٢٨.

(5) الكتاب ٢/٣٧٥، وفيه: «ولم تجعل هذا ...».

(6) الكتاب ٢/٣٧٥.

(7) القائل هو أبو علي نفسه.

بمنزلة العينين، إذ كانا حرفين مفترقين[1].
لازمين، فيلزم إدغامهما، لأنها قد تقع ولا

، الزيادة كذلك جرت ها هنا مجراها، لو لم
ما كان يُمَدّ (حِيَنَئذٍ).
ـه واو فَوْعَلْتُ وألف افْعَالَلْتُ[3].
ـ لاتلزم ولا يجب إدغامها.
: فيجريان في (فُعِلّ) مجرى غير المعتل[4].
ـمد وترك الإدغام.
ـ سيبويه: كما أجريتَ الأوّل مجرى غير المعتل[5].
أي نحـو: (فُوْعِل)، كـقـولك: (قُوْوِلَ وبُوْيِعَ)، أجـريتـه مـجـرى (يُوْطِرَ)
فمددت ولم تدغم كما يُمَدّ في الصحيح التي لا ياء بعدها[6].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٥، والحديث حول الواو والياء، وزيادتهما كما تزاد الألف.
(٢) الكتـاب ٢/٣٧٦، وقـد ربط أبوعلي تعليـقـه بنص الكتـاب؛ فـجـاء مـوهمًا بأنه من كـلام سيبويه.
(٣) الكتاب ٢/٣٧٦.
(٤) الكتاب ٢/٣٧٦.
(٥) الكتاب ٢/٣٧٦، وهذه العبارة من تمام سابقتها.
(٦) قال أبو سعيد: «والياء التي وقعت قبلها الواو الزائدة قد يقع في موقعها حرف آخر فيمَدّ، نحو (اغْدَوْدَنَ)، فإذا وقعت الياء لم تذهب المدّة، وإنما أدغم فيما سمي فاعله، لزوال المدة». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٢٩.

قال سيبويه: وذلك قولك : قد بُوْوِعَ ، وقُوْوِلَ ، قلبت ياء (بُويِع) واواً[١].

يريد: الياء الأولى التي هي عين قبل ياء (فَعْيَل)، ولم تُبدل من الضمة كسرة، إرادة لتصحيح الواو كما فَعَلْتَ ذلك في (بِيْعَ) (وبِيْضَ) ونحوه لأنه على أربعة أحرف[٢]، ألا تراهم قالوا: عُوطِطَ من تعيَّطت الناقة؟ فلم تصحح الياء، وقلبت واواً، وهذا نذكره في الباب الذي يلي هذا بعدُ[٣].

قال سيبويه : فلا تقلب الواو ياء في (فُوْعِلَ) من (بِعْتُ) إذا كانت من (فَيْعَلْتُ) لأنَّ أمرها كأمر (سُوِيْرتُ)[٤].

قال أبوعلي: يقول: (فَيْعَل) بمنزلة (فَاعِل)، ألا ترى إذا بنيت (فِعْلَ المفعول) من (فَاعَلَ) في أن الواو غير لازمة، كما أنها في (فُوعِل) من (فَاعَلَ) غير لازمة، وإذا لم يلزم لم يجب إدغامه.

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٦.

(٢) قال الرماني: «بناء (تَفَيْعَلَ) من القول والبيع: (تَقَيَّلَ) و(تَبَيَّعَ)، ولما لم يسمّ فاعله منه: تُقُوْوِلَ، وتُبُويِعَ، فأمّا (تَفَعَّلَ) منهما: فتَقَوَّلَ، وتَبَيَّع، وفُعِل منهما: تُقُووِل، وتُبُيِّعَ، ونظير الأول: تُفُيهِقَ، وتُفُوهِقَ، ونظير الثاني: حَوَّلَ، وحُوِّلَ، وزَيَّلَ وزُيِّلَ... وفيما لم يسمّ فاعله: قُووِلَ وبُويِعَ، وفَوعَلَ من قُلْتُ وبِعْتُ: قَوَّلَ، وبَيَّعَ، ولما لم يُسمَّ فاعله منهما: قُوْوِلَ، وبُووِعَ، يصح الواو كما صحَّتْ في سُوْيِر...» شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٠٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٧. وسوف يأتي بعد قليل.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٦.

قال سيبويه: تقديرها: عُعْتُ [١٩٣/أ] من قولك: أَأْأَةٌ، وإن لم يتكلم به لما يجتمع فيه مما يستثقلون(١).

قال أبوعلي: يقول: هذه الحروف مثل (اليَوْم)(٢) في أنها لا يؤخذ منها (فِعْلٌ)(٣). كما لم يؤخذ منه، لأن كل واحد منهما لو اشتق الفعل منه لاجتمع حروف اعتلال قد تُكره وحدها حتى (تُعَلّ) فتُسكّن أو تُحذف، فلما كانت تستثقل مفردة لزم أن تُطّرح مركّبة(٤).

---

(١) الكتاب ٣٧٦/٢، مع اختلاف في ترتيب الكلام، (والآءَةُ) نوع من النبات.

(٢) يشير إلى قول سيبويه فيما جاء على (فِعْلٍ) لايُتكلم به من نحو الواو في أوّل، ووَيْحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْلٌ بمنزلة (اليَوْم) كأنّها على الترتيب من (وِلتُ، ووِحْتُ، وأَوْتُ) وإن لم يتكلم بها.

(٣) ألمع سيبويه إلى أن الخليل يرى أن (اليَوْمَ) كأنه من (يُمْتُ) - وإن لم يستعمل في الكلام - وتساءل أبوسعيد عن الذي أحوجهما إلى ردّه إلى الأفعال، والأسماء أصول، والأفعال فروع، وأجاب بأن الخليل لم يرد أن (يومًا) مأخوذ من (يُمْتُ)، وإنما أراد أنه لو بُني من (يَوْمٍ) (فَعَلَ) لقيل: (يَمَتَ) - وإن كان لايبنى منه - ألا ترى أن سيبويه والخليل قد أجازا أن يبنى الفعل من كل اسم يورده السائل، حتى لو قال: ابْنِ لي من (عمرٍو) مثل (ضَرَبَ، ويَضْرِبُ)، قيل له: (عَمَرَ، يَعْمِرُ)، وإذا قيل: ابْنِ من (جَعْفَرٍ) مثل (دَحْرَجَ: يُدَحْرِجُ) لقيل: (جَعْفَرَ، يُجَعْفِرُ)، فلا يمتنع بناء الأفعال من جميع الأسماء التي لها نظائر، فإذا قيل: ابْنِ لي من (يَوْمٍ): (فَعَلَ يَفْعَلُ) كان ممتنعًا، لأنه ليس في شيء من الأفعال ما عينه وفاؤه من حرف العلة، وإنما يقع ذلك في الأسماء التي لايُصرَّف منها فِعْلٌ نحو: (وَيْحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْلٌ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٠، وانظر المقتضب ٢٢٢/١.

(٤) يقول: إن الفِعْلَ لايبنى من (أَأْأَة) المشتقة من (يَوْمٍ)، لأن عين الفعل واوٌ، وفاؤه ولامه همزتان، ولو بني من شيء من هذا فِعْلٌ لزمه ما يُستثقل مع الإعلال، فلو بني منه مثل (قَالَ، يقولُ) لوجب أن يقال: (يَامَ، يَيُوْمُ)، وكذلك في (وَيْح) ووَيْس) لو صيغ منها =

قال سيبويه: فإذا قلت: أفْعِلَ، ومُفْعَلُ، ويُفْعَلُ؛ قلت: أُوْوِمُ ويُوْوَمُ، ومُوْوَمٌ، لأنّ الياء لايلزمها أن يكون بعدها ياءٌ أبداً(١).

فإذا لم يلزم أن تكون بعدها ياء كان مثل ياء (فَيْعَل) يلزمها المدّة ولا تدغم كما يدغم (بُويِعَ) لمّا لم يلزم واو (فُوعِلَ) من فَيْعَلْتُ، وكانت قد تكونُ ياءً في (فَيْعَل) بهذا الذي يعني.

وقال أبوالعباس: الخليل يقول: أُوْوِم، ويُوْوَمُ، لأن الواو منقلبة من ياء، فلما بناها هذا البناء جعلها مَدّة وإن كانت أصلية، لأنها منقلبة كما انقلبت واو (سُوْيِرَ) من ألف (سَايَر)، فقد صارت نظيرتها في الانقلاب، قالوا: وفي أُوْوِمَ منقلبة عن ياء كما أنها في (سُوْيِرَ) وفُوْعِلَ من فَيْعَلٍ من (بِعْتُ) منقلبة عن ياء وألف، فلما صارت هذه الواو موافقة لهذه المدّات التي لا تدغم لم تدغمها وإن خالفتها في باب الزيادة، والأصل (قَالَ).

= مثل (بَاعَ، يَبِيْعُ) لقيل فيها: (وَاحَ، يُوْيِحُ)، والأصل: (وَيَحَ، يَوْيَحُ)، فيجب حذف الواو التي هي فاء الفعل، لدخولها في باب (وَعَدَ، يَعِدُ) كما يجب إعلال الياء التي هي عين الفعل؛ لدخولها في باب (باع، يَبِيْعُ) فيلحقه اعتلالان من جهتين ... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٠، قال المبرد: «ولا يكون فعْلٌ في مثل (أأأةٍ)؛ لأنها حروف كلها معتل؛ لأن الألف من حروف العلة»، المقتضب ٢٢٢/١.

وقال أبو سعيد: «وأما (أأأة) فلو بني منه فعْلٌ للزمه تغيير، لأنه يلزمه في الماضي (أأأ) {وفي المضارع}: (يَوْوِءُ) إن كانت ألفه منقلبة من واو، وإن كانت منقلبة من ياء قلت: {في مضارعه}: (يَئِيْئُ)، فإذا كان الفعل للمتكلم قلت: (أَوْتُ أو: أَيْتُ) وتقلب الهمزة التي هي لام الفعل واواً أو ياءً لاجتماع الهمزتين لما سقط عين الفعل اجتمعت همزتان وهما فاء الفعل ولامه، فيجتمع فيه إعلال بعد إعلال». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٠.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢، وقوله: (أبداً) في آخر النص ليست في الكتاب، وليست في شرح السيرافي.

والذي عليه النحويون غير الخليل في (أَفْعِلَ) منه (أَيِّمَ)، لأنها أصلية، فالإدغام لازم لها لأن المدّ ليس بأصل في الأصول فأما الخليل فيعتبر هذه الياء بياء (أيْقَنْتُ)، بحيث صحت في (أيْقَنْتُ) صححه من (أَفْعَلَ) بين (اليوْم) مدّة ولم يدغمها في العين[1].

قال سيبويه: فإذا كسَّرت على الجمع هَمَزْت فقُلت: أَيَائِمُ، لأنها اعتلت هاهنا كما اعتلّت في (سَيِّد)، والياء قد تُستثقل مع الواو، فكما أجريت (سَيِّد) مجرى فَوْعَلٍ من (قُلتُ)[2].

قال أبوعلي: أي في أن هَمَزْته فقلت: (سَيَائدُ) كما تقول في (فَوْعِلٍ) (فَوَاعِلُ)، فكما أجريت ما أدغم فيه حرف زائد مجرى ما أدغم فيه حرف أصلي في همزك إياه في التكسير لقربه من الطرف، واجتماع ياءين أو واوين، أو واو وياء، وأعني بالأصليين (أَيِّمَ) و(أَوَّلَ) والزائدين (سَيِّدٍ وقَوَّلٍ)[3].

---

(١) المقتضب ٢٢٣/١ بتصرف، وقد وسع أبو علي فكرة أبي العباس حول إجماع النحويين على خلاف الخليل في هذا الموضع.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٣) انظر المقتضب ٢٢٠/١- ٢٢٢، قال أبوسعيد: «إذا جمعت (أَيِّمًا) الذي هو (أَفْعَل) من (يَوْم) قلت: أيَائم، فهمزت لوقوع ألف الجمع بين ياء وواو، كما همزت في (سَيِّد) إذا جمعت قلت: سَيَائد، وأصله (سَيَاود)...».
قال: فكما أجريت سيِّداً مجرى (فَوْعَل) من (قُلتُ)، كذلك يجري هذا مجرى (أول) [الكتاب ٣٧٦/٢]، قال القاضي: يعني أن (فَوْعَل) من (قُلتُ) لو جمعته يجري مجرى (أوّل)، فقُلتُ: قَوَائِل، كما قلت: أوَائِل، والأصل: أوَاوِل، وقَوَاوِل. فلما جرى (فَوْعَل) مجرى (أَفْعَل) كذلك جرى (أَيِّم) وهو (أَفْعَل) مجرى (سيِّد) وهو (فَيْعَل) لأن أصل (أيِّم) ياء وواو، كما أن أصل (سيِّد) كذلك»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣١، وانظر المنصف ٤٤/٢ - ٤٥.

قال سيبويه: وأما أفْعَوْعَلْتُ من (قُلْتُ)، فبمنزلة افْعَوْعَلْتُ من (سِرْتُ) في (فَعَلَ)[1].

قال أبوعلي: يعني أنه مثله في أن يبيّن ويمدّ فلا يدغم[2].

قال سيبويه: وأتِمّتْ افْعَوْعَلْتُ منها كما تُتَمُّ فَاعَلْتُ وتَفَاعَلْتُ لأنهم لو أسكنوا فيه حذف الألف[3].

قال أبوعلي: يقول: لو أسكنوا الواو التي بعد واو (افْعَوْعَلَ) في (اقْوَوْلَ)، والتي بعد الألف من (قَاوَلْتُ) سقطتا لالتقاء الساكنين ألف (قَاعَلْتُ) وعينُها وواو (افْعَوَّلَ) وعينها.

قال أبو الحسن: أقُولُ: اقْوَيَّلْتُ لئلا أجمع بين ثلاث واوات فإذا قلت: فُعِّلَ قلت: اقوُوْوِلَ.

يقول: جمعت بين ثلاث واوات إحداها مضمومة لأن الثانية كالمدة كما فعلت ذلك في قُووِلَ.

قال أبوعلي: [١٩٣/أ] يقول: لا أدغم الواو الوسطى في الثالثة ولا أقلب الثالثة ياءً، لأن الوسطى مدّة، وغير لازمة كما أن الأول من (قُووِلَ) غير لازمة فلا أدغم.

* * *

---

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) يقول الرماني: (افْعَوْعَل) من (قُلْتُ): اقْوَوَّلَ بالإتمام عند سيبويه، لأن إحدى الواوات مدغمة، تقوى بالإدغام حتى تتصرف بوجوه الإعراب في عَدُوّ ونحوه. والأخفش يقول: (اقْوَيَّلَ) لئلا يجمع ثلاث واوات في مثل هذه الصفة من (افْعَوَّل) فإذا بني منه فعل ما لم يُسم فاعله قيل: اقْووِوِل على المذهبين جميعًا، لأن الواو الأخيرة تصير مدّة؛ فصح كما تصح في (سُوَيْر)...»، شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١١٠.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

ومن باب تقلب فيه الياء واواً(1)

قال سيبويه : ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة (بِيْضٍ) ، و(قد بِيْعَ) حيث خرجتْ إلى مثالها هذا(2).

قال أبو علي: يقول: لم يبدل من الضمة في فاء (كَوْلَل)(3) لتصح الياء كما أبدل منها كسرة في فاء (فُعل) لتصح الياء، وذلك في نحو (بِيْضٍ) . . وقوله: حيث خرجت إلى مثالها هذا يعني (كُوْلَلٌ)(4).

قال سيبويه: وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك(5).

---

(1) الكتاب ٣٧٧/٢، وفي المخطوطة: (. . . تقلب فيه الواو ياءً)، ورواية السيرافي والرماني توافق ما في الكتاب.

(2) الكتاب ٣٧٧/٢ مع قليل من الاختلاف، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة.

(3) في المخطوطة: (كَوْأَلل).

(4) يقول أبوسعيد: «إذا بنينا من (الكيل) فَعْلَل، أو فُعْلَل، قلبت الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها وما بعدها من الطرف، ولأن هذه الياء لاتكون في تصاريف هذا البناء إلا ساكنة، . . . ويشبه فَعْلَل وفُعْلَل من الكَيْلِ بِيْضًا، وبِيْعَ، وذلك أن (بيضًا) جمع أبيض، والياء قريبة من الطرف، (وبِيْعَ) أصله (فُعِلَ) بتحريك العين منه، وهو أيضًا قريب من الطرف، فلما كانت الياء في (فُعْلَل) وهي عين الفعل لاتحرك في تصاريفه، أشبه ياء (بَيْطَرَ) وأَيْقَنَ، فلما قلت فيما لم يُسمَّ فاعله، وفيما انضم أوله: بُوطِرَ، وأُوْقِنَ؛ وجب أن يقال: كُوْلِلَ».
انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣١.
ويقول الرماني: «الذي يجوز في الياء التي تقلب واواً إجراؤها على ذلك بسكونها وانضمام ما قبلها وبعدها عن الطرف، ولايجوز فيما قرب من الطرف إلا تغيير ما قبلها، نحو: (بِيْضٍ)؛ لما لم يكن بين أول الكلمة وآخرها إلا حرف واحد، وكان تغيير الحركة إلى الحركة أسهل من تغيير حرف إلى حرف لزم ذلك فيما قرب من الطرف . . . » شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١١٠- ١١١.

(5) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبوعلي: يقول: ليس أصل الاسم والفعل تحرك عينها، كما أنه إذا كان على ثلاثة نحو (بيْعَ) فأصل عينه التحريك قبل الاعتلال.

قال سيبويه: والاسم يجري مجرى (مُوقِنٍ)(١).

قال: يعني أنه لم تقلب من ضمة فائه كسرة، كما لم تقلب ضمة فاءات هذه الأشياء.

وأنشد سيبويه:(٢)

مُظَاهِرةٌ نَيّا عَتِيقًا وَعُوْطَطًا　　فَقَدْ أَحْكَمَا خَلْقًا لَهَا مُتَبَايِنَا

وقال: العُوطَطُ فُعْلَلُ(٣).

---

(١) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٢) البيت من الطويل ولم ينسبه سيبويه، وأنشده على قلب الياء واواً في العُوْطَط؛ لسكونها وانضمام ما قبلها كما انقلبت في (مُوقن)، وأصله من اليقين. الكتاب ٣٧٧/٢.
قال أبو سعيد: «العوطط الذي ذكره سيبويه من الياء، وهو اعتياط رحم الناقة، أو الأتان إذا كانت كذلك عائط. قال أبو ذؤيب:
فَرَمى فأنْفَذَ من نَحُوصٍ عَائِطٍ　　سهمًا فَخَرَّ وريْشُهُ مُتَصَمِّعُ
قال أبو عبيد: يجمع عائط: عُيُطٌ، وعُوطٌ، فمن قال: عُيُطٌ فهو كما قال سيبويه وهي بمنزلة (بِيْض)، ومن قال: عُوطٌ جمعها من الواو بمنزلة سُوْدٍ، وحينئذ لايكون لسيبويه حجة في عُوطط في الاستشهاد على (كُولَلٍ) من الكَيْل». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣١، وانظر الشاهد وشرحه في شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١١١، وأنشده في المنصف ١٢/٢ دون نسبة وقال: قلبت الياء واواً لانضمام ماقبلها، وكانت في الأصل (عُيْطَطًا، فقلبت الياء واواً... ولم نرهم قالوا: (عَيْططًا) ففتحوا العين لتصح الياء. وانظره في المصدر نفسه ص ٤٢ مع تفسيرات وتعليلات أخرى، وانظر البيت في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٠٧/٢، ولسان العرب ٢٣٢/٩ (عيط).

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢.

قـال أبوعلي: وجـه الاحـتـجـاج في هذا الموضع بعُوطَط، أي قـالوا: عُوطَط، فلم يقلبوا الضـمـة كـسرة كـما فُعِل في (بيض)، واسـتـدل على أن هذه الواو منقلبة عن اليـاء بسماعهم تَعيَّطَتْ، فالواو في (عُوطَطٍ) منقلبة عن هذه الياء[1].

* * *

ومن بَابِ ما الهمزُ فيه في موضع اللام[2]

قـال أبوعلي: العين من (سَاءَ) واوٌ، يدل على ذلك قـوله: (يَسُوءُ)، (وداءً) العين فـيـه منقلبـة عن واوٍ، يدل على ذلك قـولهم: (أدْوَاءً) في الجمع، (وجاء)، عينه ياء، يدل عليها قولهم: (يَجِيْءُ)[3].

قال سيبويه: اعلم أن الياء والواو لا يُعلأن واللام ياء أو واو[4].

يعني أنهـمـا لايُعـلان إذا كـانا عـينين، ومـثـال مـا العين واللام فـيـه معتلأن: يَجْيَا، ويَلْوَى، أعِلّ اللامُ، ولم تعلّ العين[5].

---

(١) يقول أبو الفتح: «وإنما سُمع إبدال الضمة كسرة لتصح الياء في (بِيْضٍ) جمع (أبْيَضَ)، وما كان على وزنه من الجمع، فإذا زال ذلك البناء وجب إثبات الضمة، وقلب الياء واواً، هذا من طريق القياس، وقد ورد السماع أيضًا بتقويته في قولهم: (عُوْطَطٌ) وهو من (تَعَيَّطَتِ النَّاقةُ)، وأصله: (عُيْطَطٌ) فانقلبت الياء واواً...»، انظر المنصف ٢/٤٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٧٧ مختصراً.

(٣) الأمثلة الواردة هنا كلها في مفتتح هذا الباب من الكتاب.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٧.

(٥) يقول الرماني: «ولايجوز إلا إعلال الحرف الذي هو أحق بالإعلال، وهو حرف المدّ واللين، مع أن الهمزة أقرب إلى الحرف الصحيح، لأنها تصح في مواضع لاتصح فيها حروف المدّ واللين، نحو: قَرَأ، وزَأرَ، فهي أقرب إلى الحروف الصحاح، وليس لها ما يناسبها كمناسبة الأحرف الثلاثة بالمدّ واللين، ولايجوز إعلال العين واللام لما في ذلك من الإجحاف والإخلال، إذ =

قال سيبويه: ولم تكن لتجعل بَيْنَ بَيْنَ، من قبل أنهما في كلمة واحدة وأن التضعيف لايفارقه[1].

قال أبوعلي: يقول: صار تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة لازمًا كلزوم الأدغام في المثلين إذا اجتمعا في كلمة[2].

قال سيبويه : ولم يجعلوا هذا بمنزلة (خَطَايَا)، لأن الهمز لم يعرض في الجمع[3].

قال أبوعلي: يقول: ما بعد الجيم من (جَاءَ) بمنزلة ما بعد الطاء من (خَطَايَا) لأن الهمزة في كلا الموضعين بعد الألف، وبعد الهمزة همزة إلا أن الفصْل أن همزة (جَاءَ) لم تعترض في جمعٍ، وهمزة (خَطَايَا) اعترضت في الجمع، أعني الأولى[4].

= لو أعلّت الهمزة على قياس إعلالها إذا اجتمعت مع همزة أخرى، لأدّى ذلك إلى الإبدال ثم الحذف الذي يُخلّ بالكلمة، فلهذا لايجوز أن يجمع على الكلمة إعلال العين واللام، ولكن تُعل العين لأنها أحق بذلك. . . فيجري (سَاءَ يَسُوْءُ) مجرى (قَالَ يَقُولُ)، و(جَاءَ يَجيْءُ) مجرى (بَاعَ يَبِيْعُ). . . انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١١٣.

(١) الكتاب ٢/٣٧٧ باختصار.

(٢) يقول أبو سعيد: «إنما أراد سيبويه بهذه المقدمة أن يبين أن الأفعال الثلاثية التي لاماتها همزات وعيناتها ألفات نحو ما ذكرنا من (شَاءَ، وسَاءَ، وجَاءَ) وما أشبه ذلك ليست من باب (حَوَى، وأحْيَا) وأن هذه الهمزات هي أصلية غير منقلبة من ياء ولا واو، وأن سبيل الهمزة في (جَاءَ يَجيءُ) كسبيل العين في (بَاعَ يَبِيعُ) وسبيلها في (سَاءَ يَسُوءُ) كسبيل اللام في (قَال يَقُولُ)، وأن اللام من الفعل صحيح والعين معتلة، فأعلّت العين بأن قلبت ألفًا، وتركت اللام همزة كما كانت، . . . »، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٧- ٣٧٨.

(٤) قال الرماني: « . . . ولايجوز أن يجري (جَاءٍ) مجرى (خَطَايَا) وإن كانت الهمزة عارضة - لأنها عرضت في جمع» . . . انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥ ، ق ١١٣ . وقال =

قال سيبويه: [١٩٤/أ] واعلم أن ياء (فَعَائِل) أبداً مهموزة[١].

قال أبوعلي: نحو جُيَاءٍ[٢]، ولا تقلب الهمزة فيه، ولا الياء كما فعلت ذلك بخَطَايَا؛ لأنه واحد، فهو مثل جاءٍ الذي هو أيضًا واحد، وكذلك (فُعَاعِل)، تقول: جُيَاءٍ، فتقلب الياء الموزونة العينَ الثانية همزة لقربها من الطرف، ومجيئها بعد ألف قبلها ياء، ولا تقلبها لأنها واحد كما قلت في (خَطَايَا)، لأن (فُعَاعِل) واحدٌ (وخَطَايَا) جمع[٣].

= أبو سعيد: «المرضي عند الخليل أن يكون (جَاءٍ) وبابه قد اطّرد القلب فيه لطلب التخفيف، وذلك أنا رأيناهم قد استثقلوا هذه الهمزة المنقلبة من الياء والواو في (قائل، وبائع، وهائب) وليس بعدها همزة حتى قدّموا وأخروا، فقالوا في (شائك: شاكي) وفي (لائث: لاثي)، فلما أجروا عين الفعل إلى موضع لامه لئلا تلزمهم هذه الهمزة فيما لام فعله صحيح فراراً وفعلوا ذلك بالصحيح فراراً من هذه الهمزة... فجاءٍ وشاءٍ قد نقل عند الخليل عن (فَاعِلٍ) إلى (فالِعٍ)، وقوله: (فالتقت همزتان ولم تكن لتجعل بين بين من قبل أنهما في كلمة واحدة) يعني أن (جائيًا) - وإن كان أصله همزتين - فلا يجوز تخفيف إحداهما بأن يجعلها بين بين وتحقيق الأخرى، كما جاز أن تجعلها بين بين في (قائل وهائب)؛ لأن جعل الهمزة بين بين يبقي أثر الهمزة فيها، لأن همزة بين بين هي التي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، كأنا إذا جعلنا حركة همزة (قائل) بين بين جعلناها بين الهمزة والياء لأنها مكسورة والكسرة من الياء... قال: (ولم تجعل هذا بمنزلة خطايا)، يعني أن (خَطَايَا) الأصل فيه: (خَطَائِئ) بهمزتين، كما أن (جائِئ) بهمزتين، غير أن همزة (خطايا) كانت عرضت في جمع، وهمزة (جائي) لم تعرض في جمع.» والجمع أثقل من الواحد. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٣، وانظر المنصف ٨٦/٢- ٨٧.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) في المخطوطة: (جُيَادٍ) بالدال.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٣.

قال الرماني: «وأما فعائل من (جِئْتُ، وسُؤْتُ) فتقول فيه: (جِيَايَا، وسوَايَا)، لأن واحده لايخلو من أن يكون فَعِيْلَةً أو فَعُولة، أو فَعَالَة، أو فِعَالَة أو فُعَالَة، وأيهما كان فهذا جمعه والهمزة عرضت له في جمع ...»، شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١١٣.

قال سيبويه: لأنك أجريت واحدها مجرى الواحد من شأوْتُ[1].

قال أبوعلي: يقول: لاتقلب الياء ألفًا، والهمزة المنقلبة عن الياء ياء في الجمع، كما لاتقلبها في (فَواعِل) من (شَأوتُ)، لأن (جَاءٍ) وإن كانت همزته منقلبة، فبمنزلة (شَاءٍ) من (شَأوْتُ) في أنَّ همزتهما جميعًا ثابتتان في الواحد لم يعترضا كما اعترضت همزة (فَواعِل) من (شَوَيْتُ) في الجمع، ولم يكن في الواحد، ففَواعِل من حيث لا تقلب منها ماذكرنا، كما لا تقلب من (فَواعِل) من شَأوْتُ لاتفاقهما في ثبات الهمزة في كل واحد منهما.

قال سيبويه: وأما فَعَائِل من جِئْتُ وسُؤْتُ فكخَطَايَا، تقول جَيَايا وسَوَايَا[2].

قال أبوعلي: لأن همزته تعرض همزة (مَطِيَّة وخَطِيَّة) فيه، فهو خلاف (فَواعُل) من (جِئْتُ)، وهذه الياء التي بعد ألف الجمع في جَيَايَا والياء المبدلة من الهمزة التي تبدل من ياء (فَعِيْلَة) أو ألف (فَعَالة) أو واو (فَعُولة)[3].

---

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وفي المخطوطة بالشين في (سُؤتُ، وسوايا).

(٣) علل أبو سعيد هذا بقوله: «وإن (فَعَائِلَ) إما أن تكون جمع (فَعِي) أو (فَعُول) أو (فَعَال) ونحو ذلك مما سكن حرف المدّ في واحده، ولحقته المدة، وإما أن تكون جمع (فَعِيل) نحو (عشير) وما أشبه ذلك، فإن كان جمع الأول فهو مهموز كما همز جمع سفينة وعجُوز ورسالة، وإن كان من الثاني وقعت ألف الجمع بين يا ءين أو ياء وواو، وهي بقرب الطرف فهمزت لذلك...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٣.

قال سيبويه: وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في (جِئتُ) حين قالوا: فَاعِلٌ ولم يصلوا إلى حذفها[1]، الفصل.

قال أبوعلي: أي إلى حذف الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في فَاعِل، (كراهية أن يلتقي الألف في (فَاعِل) والياء)[2].

يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام يقُول لو حذفت الهمزة من (جَاءٍ) كما حذفت من (شَاكٍ) (ولأثٍ) لالتقى ساكنان، وفي (شَاكٍ) لايلتقي ساكنان، لأن الكاف حرف صحيح فهذا الحذف في (شَاكٍ) تقويةٌ لقول غير الخليل، لأن حكم (جَاءٍ) على هذا كان يلزم أن تحذف همزته المنقلبة عن العين كما حُذفت في قولهم: (شَاكٍ)، إلا أن الحذف لم يكن فيه كما جاز في (شَاكٍ) (ولأثٍ) لما يلزم التقاء الساكنين[3].

قال سيبويه: فأمَّا فُعَائِلٌ من جِئْتُ فَجُيَاءٍ[4].

---

(١) الكتاب ٣٧٨/٢ مختصراً، والضمير يومئ إلى قوله: «وأكثر العرب يقول: لاثٌ وشَاكٌ سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة...».

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وهذه الجملة من تمام سابقتها.

(٣) قوله: (لاثٌ وشَاكٌ سلاحه) قد أوردهما سيبويه في الشعر.

فعلى الأولى قول العجاج:

لاثٍ بها الأشَاءُ والعُبْرِيُّ

وعلى الثانية قول طريف بن تميم العنبري:

فَتَعَرَّفُوني إنَّني أنا ذَاكُمُ ... شَاكٍ سِلاحِي في الحَوادِثِ مُعْلَمُ

مستشهداً بهما على قلب (لاثٍ وشَاكٍ) من (لائث وشَائِك). انظر الكتاب وهامشه ٣٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبوعلي: معنى قوله: وأمّا (فُعَائِلُ) من (جئتُ) ومن (بِعْتُ) وكذلك سائر هذه الأبنية التي في هذا الباب، أي أنك تبنيه من الحروف التي هي أصول، كالفاء والعين واللام، ولا يريد إذا قال مثلاً فُعَائل من (جِئْتُ) أنك تبنيه من لفظ هذه الكلمة، ولكن من الكلم التي هذا البناء، وغيره مأخوذ منه(١).

قال سيبويه: فهي كمُفَاعِل من شَأَوْتُ(٢).

أي في لزوم الهمزة له، وأنها لم تعرض فيهما في جَمْعٍ.

قال: وإنما فعلت ذلك لالتقاء الهمزتين ولزومهما(٣).

قال: يقول: تزيد على اللام التي هي همزة لامًا، فتلتقي همزتان فتبدل [١٩٤/ب] الثانية بحسب حركة الأولى(٤).

قال سيبويه : وأما فَعَاعِل من جِئْتُ وسُؤْتُ ، فتقول : سَوَايا وجَيَايَا(٥).

---

(١) أي أننا متى بنينا (فَعَائل) من (جِئْتُ) اجتمعت في آخره همزتان، فجعلت الأخيرة ياءً كراهية لاجتماع الهمزتين، وذلك أن لام الفعل من (جئت) همزة، وفي (فعائل) همزة زائدة بعد الألف، فتلتقي همزتان، فلا يجوز أن تقول: (جَيَايا)؛ لأن الهمزة لم تعرض في الجمع. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٤.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢ وفي المخطوطة: (فهي كفَاعِل).

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٤) فَعْلَلٌ من (جِئْتُ وقَرَأْتُ): جَيْأَى، وقَرْأَى، فتجتمع همزتان، تقلب الثانية على حركة ما قبلها، فتقلب ألفًا في (فَعْلَل)، كما تقلب ياء في (فعْلِل)... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٤.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبوعلي: لأن الهمزة تعرض في الجمع كأنه جمع سُوَّاءٍ، وجُيَّاءٍ ولو جمعت مثله من القول لهمزته فقلت: (قَوائِل)، فاعترض الهمز في الجمع، وكذلك يعترض في جمع (سُوَّاءٍ)، فإذا اعترض الهمز في الجمع صار عمله كعمل (خَطِيئة) سواء.

قال أبوعلي: (جِيَاءٍ) على قول من يرى القلب كأنه إذا جمع (فُعَّل) الذي هو (جُيَّأ)، و(سُوَّأ) فقد جمع جُيَّاءً وسُوَّاءً، لأنه لما بيّن العينين بألف الجمع، أدى الأولى من العينين سلامة على ما كانت عليه، ثم قلب الأخرى وهي الثانية إلى موضع اللام، ونقل اللامَ التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الواو، فلم يلزم أن تجعل هذا الحرف الذي بعد ألف الجمع ياء مبدلة من همزة مبدلةٍ من ياءٍ أو واو، لكنها همزة أصلية غير مبدلة من شيء، ألا ترى أنها لام الفعل، نقلت إلى موضع العين الثانية، فتقدير (جَيَاءٍ) جمع (جيَاءٍ) على قول الخليل (فعَالِع) وتقديره على قول الآخرين (فَعَاعِل) مقلوبة إلى (فَعَاعِل).

قال سيبويه: فشبهها بقوله: شَوَاعٍ، وإنما يريد شَوَائِعُ[1].

قال:[2] (شوائع) مقلوب عنها شَوَاعٍ[3].

قال سيبويه: فأجريتْ مُجرى واو (شَأَوْتُ)، وياء (نَأَيْتُ) في فاعل[3].

---

(١) الكتاب ٣٧٩/٢ يريد: أنه في حال الجمع تجري مجرى (فَواعِل) من شَوَيْتُ فتقول: (شَوَايَا) فتكون مثل (مَطَايَا) لأن الهمزة عرضت في الجمع وبعدها ياء، أو أن تقلبها فتقول: (شَوَاءٍ) كما قلت: (جَيَاءٍ)، لأنهما همزتا الأصل.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) القلب هنا أن يقال: (شَوَاعٍ) وهو إنما يريد: (شوائِع) وعندئذ ينبغي له أن يقول: (جَيَاءٍ وسَوَاءٍ)؛ لأنهما همزتا الأصل التي تكون في الواحد، قال الشاعر: ==

قال: يعني في أن لم تقلب، لأنه (فَواعِل) وما كان على وزنه ألفًا لم تقلب من همزته التي هي عين ياء كما لم يقلبا في (شَوَاءٍ وقَوَاءٍ) ألا ترى أنك لم تقلب في (جَيَاءٍ) ذَيْنِكَ، كما لم تقلبهما في (شَوَاءٍ) لاجتماع الهمزتين في أنهما في الآحاد وغير معترضين في الجمع[1].

قال سيبويه: والذين قالوا: (سَوَايَةٌ) حذفوا الهمزة[2].

قال أبوعلي: وزن (سَوَايَة) فَعَايَةٌ محذوفة اللام[3].

قال أبو علي: مَلَكٌ[3]، الهمزة فيه فاء الفعل لأنه من الألُوكِ،

= وكأنَّ أولاَهَا كِعَابُ مُقَامِرٍ ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فَهُنَّ شَوَاعِي

يريد: فهن شوائع. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٥.

(١) انظر المقتضب ١/١٤٠- ١٤١، ولهذا أمثلة كثيرة منها قوله:

لَقَدْ زَوَّدَتْني يَوْمَ قَوِّ حَزَازَةً مكانَ الشَّجَا تجولُ حولَ التراقِيِ

قالوا: أراد التراقي. وقول الآخر:

تَكادُ أواليها تَفَرَّى جُلُودُها ويَكْتَحِلُ التَّالي بمُورٍ وحَاصِبِ

يريد: أوائلها.

قال أبو الفتح: «ومذهب من لم يقل بالقلب في (خَطَايَا) عندي أقوى من قول الخليل وذلك أنه حكي عنهم: «غَفَرَ اللهُ له خَطَائِئَهُ» بوزن (خَطَاعِعَهُ).

وحكى أبو زيد: (دَرِيئَةٌ، ودَرَائِئُ - بوزن دراعِعُ - وخطيئة وخطائئ). انظر المنصف ٢/٥٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٣، وتمام المسألة قوله: «وسألته عن قوله: سُؤْتُه سَوَائِيَةً فقال: هي فَعَالِيَةٌ بمنزلة علانية، والذين قالوا... الخ.».

(٣) حذف اللام هنا شبيه بحذف الهمزة في (هَارٍ، ولاَثٍ)، فيقال فيه: مَأْلَكَةٌ، ومَلْأَكَةٌ، قال علقمة بن عبدة:

فَلَسْتُ لإنسِيٍّ ولكنْ لِمَلأَكٍ تَنَزَّلَ من جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

فهمز (لِمَلأَكٍ) وهو واحد الملائكة، فالمَلَكُ مخفف الهمزة المحذوفة من (مَلأَك)، والملك مشتق من الألوكة والمألكة، وهي الرسالة، لأن الملائكة رسل الله. =

وقول لبيد:

وغُلامٍ أرسَلتْهُ أمُّهُ   بألُوكٍ . . .(1).

— قال أبوجعفر الطبري: «الملائكة جمع مَلأك، غير أن أحدهم بغير الهمزة أكثر وأشهر في كلام العرب منه بالهمز، وذلك أنهم يقولون في واحدهم: مَلَكٌ من الملائكة، فيحذفون الهمز منه، ويحركون اللام التي كانت مسكنة لو هُمز الاسم... وربما جاء الواحد مهموزاً كما قال الشاعر:

فلستُ لإنسيٍّ ولكن لملأكٍ   تحدَّرَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

وقد يقال في واحدهم مَألكٌ، فيكون مثل قولهم: جَبَذَ وجَذَبَ، وشَأمَلَ وشَمْأَلَ، وما أشبه ذلك من الحروف المقلوبة.

(1) هذا بعض بيت من الرمل من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة، وهو بتمامه:

وغُلامٍ أرسَلتْهُ أمُّهُ   بألوكٍ فَبَذَلْنا مَا سَأَلْ

وبعده:

أوْ نَهَتْهُ فَأتَاهُ رِزْقُهُ   فاشْتَوى لَيْلَةَ رِيْحٍ واجْتَمَلْ

انظر ديوانه /١٧٨، فالألوكُ: الرسالة، وهي أيضاً المألكة (بضم اللام وفتحها)، قال سحيم:

ألِكْني إليها عَمْرَكَ اللّهَ يا فَتَى   بآية ماجاءت إلينا تَهَادِيا

فقال: ألِكْني: أي أبلغها عني رسالة، انظر ديوانه /١٩ وهناك تجد بيت لبيد.

وقال الحُصَفي، عامر المحاربي:

مَنْ مَبْلِغٌ سَعْدَ بن نعمان مألُكًا   وسَعْدَ بن ذُبيَان الذي قد تختَّما

انظر المفضليات /٣١٨، وقال نابغة بني ذبيان:

ألِكْني ياعُيَيْنَ إليْكَ قَولاً   سَأُهْدِيْه، إليْكَ إليْكَ عَنّي

انظر تفسير الطبري ٤٤٦/١. وقال الأعشى:

وإنّي لايَشْتَكِيْني الألو   كُ، إذا كان صَوْبَ السَّحَابِ الضَّرِيبا

قال: ومعناه لا أردُّ صاحب الرسالة بغير شيء. انظر المعاني الكبير ٤١٠/١.

وانظر بيت الشاهد في تفسير الطبري ٤٤٦/١، قال: فهذا من (ألكْتُ)، وانظر البيت والبيت الذي بعده في المعاني الكبير ٤١٠/١، وأنشد البغدادي جملة من أبيات القصيدة التي ضمنها لبيد هذا البيت، انظر خزانة الأدب ٦٩/١.

يدل على ذلك، إلا أن من قال (مَلَكٌ) فلم يقلبه حذف الهمزة التي هي فاء منهما حذفًا[1]، ولو قلبها كما قلب (أشْيَاءَ وقِسِيّ) ونحوهما، فجعل الفاء موضع العين ثم قال: (مَلَك)[2] لم يحذف الهمزة حذفًا، لكن خففها فحذفها وألقى حركتها على الساكن الذي قبلها على شرط التخفيف في مثلها.

قال سيبويه: وكذلك أشْيَاءُ وأشَاوَى[3].

قال: والواو في (أشَاوَى) بدل من الياء التي هي عين الفعل وهو نادر عن القياس[4].

قال سيبويه: وكان أصلُ أشْيَاءَ شَيْئَاءَ[5].

---

(١) أي لو قال: مَألَكٌ.

(٢) أي قال: مَلأكٌ. وبعد التخفيف والحذف تصبح : (مَلَك).

(٣) الكتاب ٢/٣٧٩.

(٤) قال الرماني: «وزنة (أشياء) على مذهب الخليل لَفْعَاءُ، قلبت الهمزة التي هي لام الفعل والهمزة الزائدة للتأنيث وبينهما الألف، وأصله: (شَيْئَاء) على زنة فَعْلاء، وهو اسم للجمع ليس على واحده، كقولهم: (طَرْفَاء) في الجمع، فلما كره اجتماع همزتين بينهما ألف نقلت الهمزة التي هي لام الفعل إلى موضع الفاء، وأديت الزنة التي كانت لأصل الكلمة وهي زنة (فَعْلاء)؛ فصار (أشْيَاء) على هذه الصيغة.

وأما الأخفش فيذهب إلى أن زنتها (أفعِلاء) على قياس (أنْصِبَاء) فكان (أشياء) تجتمع همزتان بينهما ألف في التقدير كما اجتمعت في التقدير الأول، فتحذف الهمزة لئلا تجتمع همزتان بينما ألف بإجماع من الخليل والأخفش، إلا أن الخليل غيّر ذلك بالقلب إلى موضع الفاء، والأخفش غيره بالحذف. . . » انظر شرح الرماني، جـ٥، ق ١١٥، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٦، لمزيد من الشرح.

(٥) الكتاب ٢/٣٧٩.

قال أبوعلي: يقول: لو لم تقلب (شَيَآءُ) على وزن (فَعْلاَء)[1]، وهو واحد بمعنى الجميع كَرهْطٍ ونَفَرٍ، لأن (فَعْلاَءَ) ليس مما يكسر عليه الواحد.

* * *

ومن بَابِ مَا كانَت اليَاءُ والوَاوُ فيه لأمَاتٍ[2]

قال سيبويه: لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلتين كاعتلالهما[3].

قال أبو علي: يريد، جعلوا [١٩٥/أ] ماقبل اللام المعتل مغيراً عما عليه الصحيح، وذلك أن فَعَلَ من الصحيح يلزم مضارعه (يَفْعِلُ) ويَفْعُل[4]، ولا يلزم فَعَل المعتل اللام إلا يَفْعِل ويَفْعُل[5]، فقد تغير المعتل عما عليه الصحيح[6].

---

(١) الناظر في تعليق أبي علي يظن أنه أضرب عن ذكر جواب (لو)، وإنما جوابه أصل عبارة سيبويه التي قدمها على التعليق، وهذا من خصائص أسلوبه في هذا الكتاب، طلبًا للاختصار في التعاليق.

قال الرماني: «وجمع أشْيَاءَ أشَاوَى، كأنه جمع أشَاوَةً، وإنما الأصل في التقدير: شَيْئَاء، وكان الأصل أن تظهر الياء التي هي عين الفعل، إلا أنها جعلت واواً لتؤذن أن واحده مغيّر عن أصله، فجاء على مناسبة الواحد بالتغيير تظهر فيه، ونظيره قولهم: ايْتِه أتْوَةً، وجِيْتُه جِبَاوَةً، للإيذان بمناسبة الواو للياء لأنها خلفتها في الموضع الذي لايتوجه إلا على المناسبة ...»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١١٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٤) نحو (ضَرَبَ يضرِبُ، ونَصَرَ ينصرُ).

(٥) نحو (رَمَى يَرْمِي، وغَزَى يَغزُو).

(٦) انظر توجيه مقدمة سيبويه لهذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٧.

قال سيبويه : وذلك قــولك : رَمَى يُرْمَى ، وغَزَا يُغْزَى ، ومَرْمَى ومَغْزَى[1].

قال أبو علي : انقلبت اللام في (غَزَا) ألفًا لأنها في موضع حركة، وما قبلها متحرك، ولم تقلب في (غَزَوْتُ) لأنها ليست في موضع حركة، كما لم تنقلب في (ثَوْبٍ) لمّا كانت ساكنة، وانقلبت في (بَابٍ) لما كانت في موضع حركة.

قال سيبويه: فلما كثرت[2] هذه الأشياء عليها، وكانت الواو قد تغلب عليها لو ثبتت أبدلوها مكانها[3].

قال أبوعلي: يقول: لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت طرفًا مضمومًا ما قبلها، لغلبت الياء عليها فقلبتها ياء والضمة التي قبلها كسرة ألا ترى أنه لو لم تبدل من الواو في (أدلٍ) ياءً قبل أن يضيفه المتكلم إلى نفسه للزم إبدالها مضافة، وكسر ضمتها، كما أنك لو أضفت (عشرين) مرفوعة (ومسلمين) لقلت: عِشْرِيّ، ومُسْلِمِيَّ[4].

---

(١) الكتاب ٢/٣٨١، وفيه عطف بين الأفعال الماضية والمضارعة، وفي المخطوطة: (مَرمًا، ومَغْزًا).

(٢) في المخطوطة : (كلّت).

(٣) الكتاب ٢/٣٨١.

(٤) يقول أبو سعيد: «الاسم متى كان في آخره واو قبلها ضمة، وجب قلبها؛ لقولنا في (أدلُو: أدلي)، وفي (أحْقُو: أحْقِي) وليس هو مثل الفعل كيَغْزُو ويَدْعُو، وذلك لأن الاسم يلحقه التنوين والنسبة وسائر ماذكر؛ فيجب في بعضها تغيير إلى الياء، فآثروا قلب الواو ياءً في كل حال. . . »، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٣٨.

قال سيبويه: ومن ثم قالوا: مَغْزُوٌّ كما ترى[1].

أي تصحح الواو لمّا سكن ماقبلها وإن كان قبل الساكن منها ضمة.

قال سيبويه: فقال: إذا فعلتُ ذلك تركتُها ياءً على حالها، لأني إنّما[2] خفّفتُ ما قد لزمته الياء[3].

أي، خففت كلمة قد لزمتها الياء، وعلى ذلك لحقتها التخفيف[4].

قال سيبويه: ولو قالوا: غُزْوَ وشَقْوَ، لقالوا: لَقَضْيَ الرَّجُلُ[5].

يقول: لو قيل: (غُزْوَ) فردَّ الواو لتخفيف الكسرة لقيل: لَقَضْيَ الرَّجُل، فردّت الياء لتخفيف الضمة، ولا يردّ واحد منهما كما لا يُردّ في التثقيل، لأن الحركة منوية، والياء يدل على ذلك[6] [١٩٥/أ].

---

(١) الكتاب ٣٨١/٢.

(٢) في المخطوطة: «ولمّا».

(٣) الكتاب ٣٨٢/٢، وهذا جواب الخليل لما طرحه عليه سيبويه حين قال: «وسألته عن قوله: غُزِي وشَقِيَ إذا خُففتْ في لغة من قال: عُصْرَ، وعَلْمَ، فقال: . . .».

(٤) يقول الرماني: «إذا خفف غُزِي وشَقِيَ قيل: غُزْيَ وشَقْيَ، لأن التخفيف عارض لا يُردّ لأجله الحرف الذي أبدل إلى حرف غيره»، شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٢٠. فلم تبدل الياء في غُزِيَ وشَقِيَ واواً، ولكنها بقيت مع التخفيف على حالها.

(٥) الكتاب ٣٨٢/٢، وقوله: (. . . الرجل) غير موجودة في الكتاب، ظاهرة عند أبي سعيد كما في التعليقة، وقد سبق عرض هذه المسألة، انظر ص ١١، ٥٩ ، من هذا الجزء.

(٦) عندما يبدل حرف إنما يكون البدل لعلة موجبه، وعندئذ يصير الحرف المبدل بمنزلة حرف من الكلمة، يثبت فيها وإن زالت العلة الموجبة للبدل ما لم تغير الكلمة عن معناها في نفسها، نحو قولنا: أغْزَيْتُ، ودانَيْتُ، فالأصل فيهما: أغْزَوْتُ، ودانَوْتُ، ولكن الواو تنقلب في المستقبل ياءً في قولك: تُغْزِي، ويُداني، لانكسار ما قبلها، فجعلت في الماضي كذلك وإن لم يكن ما قبلها مكسوراً، لأي المضيّ والاستقبال ليس باختلاف، ألا ترى أن المستقبل يصير ماضيًا إذا أتى عليه زمان كونه. . . فإذا كان القلب الذي يجب في المستقبل =

قال سيبويه: لأنه[1] أسكن العين، ولو كسرها لحذف[2].

قال: يقول: لو كسرها لحذف اللامَ، لأنّها لا تضمّ إذا كسر ما قبلها لكنها تسكّن[3].

قال سيبويه: وتقول سَرْوُوا على الإسكان، وسَرُوا على إثبات الحركة[4].

قال أبوعلي: حركت اللام من (سَرْوُوا) بالضم لمّا سكن ما قبلها للتخفيف ولو لم تخفف لم تثبت كما أنه لو لم تخفف العين من (رَضْيُوا) لما ثبتت لامها[5].

قال سيبويه: تقول في (فُعْلُلٍ) من (جِئْتُ) جُوْءٍ، فإن خفّفتَ قلت: جُيْءٍ[6].

= يجري في الماضي، والذي يجري في الماضي يلزم في المستقبل... والذي بين الفعل التام الحركات والفعل الذي خفف بعض حركاته للاستقبال أقرب، وذلك قولك: غُزِي، وشُقِيَ إذا خففناه قلنا: غُزْيَ وشَقْيَ، ولم تردّ الواو التي انقلبت منها الياء كما تردّها في يَغْزَيَان ويَشْقَيَان، لأن غَزَى وشَقِي أولى أن يحمل على غُزِي وشَقِي من حمل يغزَى ويَشقى عليه إذا كان معناهما وزمانهما واحداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٠ - ٤١.

(١) في المخطوطة: (لأنّ).

(٢) الكتاب ٢/٣٨٢، وهذا تمام قوله: «وسألته عن قول بعض العرب: رَضْيُوا، فقال: هي بمنزلة (غُزْيَ) : لأنه ...».

(٣) يقول الرماني: «بعض العرب يقول في رَضْيُوا لأن الذي يقول في الواحد: رَضْيَ. ويقول: سَرُوَ الرجلُ، وسَرْوَ الرجلُ، فعلى التخفيف يقول: (سَرْوُوا) في الجمع، وعلى التحريك: سَرُوا» شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ١٢٠.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة وتعليل وجوهها في شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤١.

(٦) الكتاب ٢/٣٨٢، وقبله قوله: «وتقول في (فُعْلُلٍ) من (جِئْتُ): جِيءٌ، فإن خففت ...».

قال أبوعلي: كان قياسه أن يكون (جُوْءًا)، إلا أنه يبدل من الضمة كسرة لتصحَّ الياء كما فعل في (بِيْضٍ وعَيْنٍ)، ولا يخصص بذلك الجمع دون الواحد، إنما يعتبر الياء على قول الأخفش (جُوْءٌ)، لأنه يخص بتصحيح الياء والبدل من الضمة كسرةً الجموعَ دون الآحاد[1].

قال سيبويه: قال:[2] فإن خففت الهمزة قلت: جُيٌّ، فضممت للتحريك[3].

قال أبوعلي: إذا خفَّفتَ الهمزة، من (جُي)، حذفت، وألقي حركتها على الياء لسكونها، فإذا ألقي عليها حركة الهمزة تحركت، فإذا تحركتْ [١٩٥/ب] لم تنقلب واواً إذا سكنتْ، ألا ترى أنك تقول: (مُوْقِنٌ) فتقلب وتقول: (مُيَيْقِنٌ) فتصحح، وإذا لم تنقلب الياء واواً لم تبدل من الضمة كسرة، لأن تحرك الياء يمنعها أن تنقلب واواً.

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلُلٍ) من (جِئْتُ): جُوْءٍ[1].

---

(١) يشير السيرافي إلى أنه إذا دخلت الحركة بسبب حرف ثم زال الحرف زالت الحركة نحو قولك: دَجَاجَةٌ بَيُوضٌ، ودَجَاجٌ بُيُضٌ، فإن خففنا فسكن الياء قلنا: دَجَاجٌ بِيْضٌ، فكسرنا الياء، فإذا حركنا الياء زالت الكسرة. ويرتب على ذلك أنه لو بُني من (جِئْتُ): (فُعْلٌ) لقيل: (جِيْءٌ) على مذهب الخليل وسيبويه، ومتى خففنا الهمزة قلنا: (جِيْءٌ)، كسرنا الجيم لتسلم الياء كما فعلنا في (بِيْضٌ) لسكون الياء، فإذا ألقينا حركة الهمزة على الياء تحركت الياء فعادت ضمة الجيم التي هي لها في الأصل. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق٤١.

(٢) القول للخليل، وهو مستخرج من قول سيبويه: (وسألته عن قول بعض العرب...) في مفتتح هذه المسائل، وقد أشار إلى مذهبه هذا أبو سعيد - كما أثبتناه آنفًا.

(٣) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢، وفيه: (... جُوئِيٍ).

قــال أبوعلي: إذا بني (فُعْلُلٍ) من جئتُ فـأول بنائه (جُوْؤُوٌ)، ويلزم قلب اليا ء الثانية واواً، فيصير (جُوْؤُوٌ)، ثم يلزم قلب الضمة كسرة والواو يا ء كما فُعِل في (أَوَلٍ) فيصير (جُوْءٍ)، فإذا خففت الهمزة حذفت وألقيت حركتها على الساكن لسكون ما قبلها، وردت اليا ء التي هي عين، المنقلبة في التحقيق واواً لزوال العلة التي لها، انقلبت فيه واواً، وهي انضمام ما قبلها وسكونها[1].

قال سيبويه: وليس ذا بمنزلة غُزْيَ[2].

قال: يقول : ليس الواو في (جُوْءٍ) كاليا ء في (غُزْيَ)، فيلزمه في تخفيف الهمزة ، فتقول (جُوْيَ) ، ولا يردّ اليا ء كما لم يردّ الواو في غُزْيَ[3].

---

(١) يقول الرماني: «على مذهب الأخفش تقول في (فُعْلٍ) من (جئتُ): جُوْءٌ، لأنه في الواحد، وبنا ء (فُعْلُل) من (جئتُ): جُوْءٍ بإجماع، لأن الضمة قد تباعدت من آخر الكلمة بحرفين فلم يُغيّـر ، وغُيّرت العين ، وتقول على تخفيف الهمز : جُيٍ» انظر شرح الرماني للكتـاب ، جـ ٥، ق ١٢٠.

(٢) الكتـاب ٢/٣٨٢- ٣٨٣، وأول المسألة قوله: «وتقول في فُعْلُلٍ من (جئتُ): جُوْيٍ، فإن خففت قلت: جُيٍ، تقلبها يا ء للحركة، كما تقول في مُوقِنٍ: مُيَيْقِنٌ في التحرك للتحقير، وكما تقول في لَيّةٍ: لُوَيّةٌ، وليس. . . ».

(٣) يقال: (مُوقِن): والأصل (مُيْقِنٌ) فتقلب اليا ء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، وإذا صغّرت أو جمعت قلت: مُيَيْقِنٌ، ومَيَاقِنُ لتحرك اليا ء، وتقول في تصغير (لَيّةٍ): لُوَيّةٌ، وذلك أن الأصل في (لَيّةٍ) لَوْيَةٌ، ثم قلبت الواو يا ء لسكونها، وكون اليا ء بعدها، فإذا صغرناها تحركت فعادت الواو، وليس شيء من ذلك بمنزلة (غَزَى)، لأن الواو إنما قلبت للكسرة كأنها من اليا ء ولزمتها اليا ء كما لزمت (أغْزَيْتُ) بسبب (يَغْزَى). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤١.

ومن بَابِ مايَخْرُجُ عَلى الأصل
إذَا لمْ يَكُن حَرْفَ إعْرابٍ[1]

قــال أبو علي: (عَظَاءَة)[2] لم يصحّ اللام فــيــهــا، لأنه بني على التذكير فدخلت تاء التأنيث عليه، وقد لزم الإعلال وقلب اللام همزة.

قال:[3] فــأمّا (إداوةٌ) فــصــحّت اللام فــيــهــا، لأنهــا بنيت على التأنيث[4] ولم تكن (كعَظَاءةٍ) الذي دخله التأنيث بعد التذكير، لكنها صِيغت على التأنيث في أول حالها، ومثل ذلك ثنَايَان[5]، بني علــى

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٢) يشير إلى قول سيبويه: «وسألته عن قولهم: صَلاءَةٌ، وعَبَاءَةٌ، وعَظَاءَةٌ، فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صَلاءٌ، وعَظَاءٌ، وعَبَاءٌ...»، الكتاب ٢/٣٨٣.

قال المبرد: «فأما من قال: عَظَاءَةٌ فإنما بناه أولاً على التذكير، ثم أدخل التاء بعد أن فرغ من البناء فأنثه على تذكيره.». المقتضب ١/١٩٠.

(٣) القول لأبي علي نفسه.

(٤) انظر المقتضب ١/١٤٠، قال المازني: «إداوةٌ: فِعَالَةٌ، كرِسالة، فإذا قلت: (رَسَائل) همزت، فكأنّ جمع (إداوةٍ) في الأصل: أدَاءٍ، ثم غُيِّرت - على ماذكرت لك - فأبدلت من همزتها الواو؛ لأن الواو كانت ظاهرة في الواحد، فأرادوا أن تظهر في التكسير، فلم يمكنهم أن يُظهروا الواو التي كانت في الواحد ظاهرة، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع واواً، لأن ذلك موضعٌ تثبت في مثله الواو». قال أبو الفتح: «ليست الواو في(أدَاوَى) هي الواو في (إدَاوَة)، وإنما الواو في (إدَاوَى) بدلٌ من الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لامًا لا عينًا...»، انظر المنصف ٢/٦٣- ٦٤.

(٥) (الثّنَايَان) مبني على لفظ التثنية، ومثله (مِذْرَوان)، كما أن (إداوة) مبني على لفظ التأنيث، و(عظاءة) بنيت على التأنيث بعد التذكير.

فثِنَايَان، ومِذْروان لا يفرد لهما واحد، قال المبرد: لو كان مما ينفرد له واحد لم يكن إلا (مِذْريان) وكقوله: عَقَلْتُهُ بِثِنَايَيْنِ، ولو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلا بثنائين. انظر المقتضب ٢/١٦٣- ١٦٤. ولم يهمزوا (ثنايين) لأنهم لم يفردوا الواحد منه، فالياء =

التثنية، كما بني (إداوة) على التأنيث، لولا ذلك لهمزت، لأن هذه الياء لا تصح بعد الألف الزائدة وكذلك الواو، وكذلك (مِذْرَوَان) صحت الواو فيه للزوم الزيادة وأنه عليها بُني، ولو لا ذلك لانقلبت الواو ياءً، كما تنقلب في (مَغْزَيَانِ) لوقوعها رابعة[1].

قال سيبويه: فحركوا، كما قالوا: رَمَيَا، وغَزَوا، وكرهُوا الحذف مخافة الالتباس[2].

قال: إنما ذكر الحذف لأنه لو أعلّ اللام بالقلب من (رَمَيَا) ومن (النَّفَيان) لاجتمع ساكنان، ولزم حذف الأول، فالتبس (فَعَلان) بِفَعَال،

أصل، كما أن الواو في (مِذْرَوَان) أصل، انظر الكتاب ٢/٩٥.

(١) قال أبو الفتح: «ليست الواو في (أدَاوى) هي الواو في (إدَاوَة)، وإنما الواو في (أدَاوَى) بدلٌ من الهمزة التي هي بدل من ألف (إدَاوَة)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لامًا لا عينًا ... فأظهروا الواو هنا في (أدَاوَى) ونحوها؛ ليعلموا أن اللام في (إدَاوَة) وإن كانت رابعة فإنها صحيحة غير منقلبة». المنصف ٢/٦٤.

وقال أبو سعيد: «أما (الثِّنَايَان) فهذه الياء وقعت بعد ألف، واتصل بها علامة التثنية فلم يجب قلبها همزة؛ لأن واحدها لايفرد كما أن هاء (النهاية) لما اتصلت بالياء ووقع الإعراب عليها لم يجب قلبها همزة... يقال: عقلتُه بثِنَايَيْنِ، ومثله مما لايقلب للزوم علامة التثنية له قولهم: (مِذْرَوان)، وهما طرفا الإلية، قال الشاعر:

أَحَوَلِي تنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرويها   لتقتلني، فما أنا ذا عَمَارِ

ولا يستعمل في الكلام واحد المذروين، فلو استعمل واحده لقيل: مِذْرَى، فالألف تكون منقلبة من ياء، لأنها وقعت رابعة طرفًا في موضع تنقلب فيه الواو ياء... ولكن (مِذْرَوَان) لما اتصل بها علامة التثنية ولم تقع طرفا صارت بمنزلة (مَحذُوة)...». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٢- ٤٣، وانظر المنصف ٣/٧١.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٣، وهي يعني تحريك مثل (النَّفَيَان، والغَثَيَان).

وفعل الاثنين بفعل الواحد مثل (رَمَيَا)(١).

قال سيبويه: وقالوا: قِنْيَةٌ للكسرة وبينهما حرف(٢).

قال أبو علي : مثل (قِنْيَةٍ) قولهم: هو ابن عمه دِنْيًا ، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: هو مأخوذ من الدُّنُوِّ(٣)، إلا أن الواو قلبت ياء للكسرة، وأنه اجتمع إلى سكون الحاجز أنه خفي(٤).

* * *

(١) قال الرماني: «أما النَّفَيَان، والغَشَيَان، والنَّزَوان، والكَرَوان، فيصح الواو في هذا والياء – وإن كانت في موضع حركة وقبلها فتحة – لأنه لايمكن أن يخرج عنهما إلى أخف الحروف مع الألف الموجودة، فكان الأصل أحق بها، ولم يكن أيضًا كالصَّلاءة للزوم النون، فلم يقع في آخر الاسم في التقدير كما وقعت العَبَاءة والصَّلاءة، ونظيره: رَمَيَا، وعَدَوَا، والعِلَّةُ واحدة» شرح الرماني للكتاب، جـ٥ ، ق ١٢١. قال أمرؤ القيس:

ومَرَّ على القَنَانِ مِنْ نَفَيَانِه   فأنزَلَ مِنْهُ العُصْمَ من كل منزل

انظر ، المنصف ٣/ ٧١، وعن الغَشَيَانِ والكَرَوان، انظر ، المصدر نفسه ، ص ٧٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٣ – ٣٨٤ ، وتمام الكلام : «... والأصل قِنْوَةٌ ، فكيف إذا لم يكن بينهما شيء».

(٣) يقال للدُّنيا الدانية، أي القريبة، انظر المنصف ٣/ ٧٥.

(٤) يقولون: هذا قِنْيَةٌ، وإنما هو في الأصل: (قِنْوَةٌ)، فجعلوا الواو ياء لكسرة القاف، وبينهما النون الساكنة، وقد وقع الإعراب على الهاء، فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياءً للكسرة بينها وبين الواو حرف ساكن، وجب أن تقلب ياءً متى وليت الكسرة ولم يكن بينهما حرف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٣.

ومن بَابِ ما إذَا التقت فيه الهمزةُ والياءُ قُلبتَ الهمزةُ ياءً والياءُ ألفًا[1]

أي أبدلت الياء من الياء التي هي لام الفعل، أو منقلبة عن الواو التي هي لام.

قال أبوعلي: (مَطِيَّة)، حكمه مَطِيْوَةٌ، إلا أن الواو قلبت ياءً لوقوع ياء ساكنة قبلها، فإذا جمع لزم أن تقلب ياء (فَعِيْلَة) همزة، كما تقلب في (صحائِف) فتصير (مَطائِيْ)، فتجتمع همزة وياء، ثم تبدل من اللام ألفً كما تبدل منه في (مَدَارى)[2]، فتصير [١٩٦/أ] (مَطَاْأاْ)، ثم تبدل من الهمزة الياء لاجتماع متجانسات، فيصير (مَطَايَا)، فهذا تقدير عمله وإن لم يسمع إلا هكذا[3].

قال سيبويه: والهمزة قد تُقلب وحدها، ويلزمها الإعلال[4].

---

(١) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٢) في المخطوطة: (مَدَارا).

(٣) انظر المنصف ٥٥/٢، قال الرماني: تقدير (مَطَايَا): مَطَايِي، تقلب الياء فيه ألفًا فيصير (مَطَاءَا) فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة، فتقلب الهمزة إلى حرف مناسب لها بحسب حالها في الواحد، وهي الياء؛ فتصير (مَطَايَا)، والهمزة عرضت في جميع، وتنزيل التغيير فيه على أربعة أوجه: (مَطَايِي)، ثم (مَطَائِي) بالهمز، ثم (مَطَاءا)، ثم (مَطَايَا). وإنما وجب الهمز لأن ياء (فَعِيلَة) مدّة زائدة، والمدّ لايحرك، فقلب إلى حرف مناسب يجوز أن يحرك، كما قلب في جمع (صحيفة) فقيل: صحائف، وأبدلت الياء ألفًا كما تبدل في (مَدَارَى) و(حَبَالَى)، وأبدلت الهمزة إلى حرف مناسب لها لئلاً تجتمع ثلاثة أحرف متشابهة...» شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ١٢٥.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٢ ، وفيه: «... الاعتلال».

قال: هذا مثل ذِئْبٍ ورَأْسٍ إذا خففت الهمزة فيهما[١].

قال سيبويه: وكما قالوا (حَبَالى)[٢]، ليكون آخره كآخر وليست بألف التأنيث[٣].

يقول: ليست الألف الأخيرة من (حَبَالى) للتأنيث كما ك الواحد، لأن هذه العلامة لا تلحق الجمع إنما تلحق الآحاد[٤].

قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا في جَاءٍ[٥].

قال أبو علي: يقول: لم تقلب الياء في (جاءِي) ألفًا ولا اله كما قلبتا في (مَطَايَا) ونحوه، لأن هذا القلب فُعِلَ في الجمـــوع[٦

(١) أي إذا قلت فيهما: (ذِيْبٌ، ورَاسٌ) من غير همز.

(٢) في المخطوطة: (حَبَـالاً).

(٣) الكتاب ٢/٣٨٥.

(٤) يقرر سيبويه هنا أن العرب تبدل الواو من الهمزة في مثل (هَدَاوَى)، لكنهم ؛ (إداوَة، وعِلاوةٍ، وهَرَاوَةٍ) يقولون: (أَدَاوَى، وعَلاَوى، وهَرَاوَى)، يلزمون الواو ها ه ألزموا الياء في (مَطَايَا) ونحوه، ثم فرق بين الألفات التي تلحق الأسماء هذه، فمنه للتأنيث وهو اللاحق بالمفرد نحو (حبلى) ومنها ما اجتلبت نتيجة الاعتلال ؛ (حَبَالى) تمامًا كما هو حال الواو، فمنها ما هو أصل، ومنها ما اجتلب بفعل الاعلال قال الرماني: «الألف في (حَبَالى) ليست ألف التأنيث التي كانت في (حُبْلى) منقلبة من ياء، وألف التأنيث لا تنقلب من شيء، وإنما هي موضوعة للمعنى، وا (أَدَوَاى) ليست الواو التي كانت في (إداوة) لأنها منقلبة من الهمزة فهي في نية م منه...». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٢٥، وانظر مزيداً من التفصي المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٤.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٥.

(٦) يريد: (مَفَاعِلَ).

الآحاد، ولو أجريت الآحاد في ذلك مجرى الجموع لالتبس ما كان من باب (فَاعِل) بباب (فَاعَل) نحو (طَابَقَ)، وليس في الكلام على مثال (مَفَاعَل)، فيلتبس الجمع[1].

قال: كما أن صحائِف ورَسَائل نظيره مَطَايَا وأداوى[2].

قال:[3] يقول: لأنه يجب أن يهمز (مَطَايَا)، و(أداوَى) كما همز صحائف ورسائل.

قال سيبويه: فهمزتها بمنزلة همزة فَعَالٍ من حَيِيْتُ؛ فتثبت همزته، ولا يُبدلُ منها شيءٌ.

قال: (وإن جمعت قلت: مَطَاءٍ)[4] وغيره مما الهمزة في واحده ثابتة، قلت: مَطاءٍ فصحَّحْتَ الهمز في الجمع، ولم تبدل من الهمزة ياءً، ولا من الياء ألفًا كما فعلت ذلك في جمع (مَطِيَّة) لأن الهمزة فيها إذا كان جمع (مَطَاءٍ) ونحوه، (ولم تعرض في الجمع)[5] إنما كانت ثابتة في الواحد.

---

(١) هذا التعليق مزيج من ألفاظ سيبويه وألفاظ أبي علي. قال أبو سعيد في شرح كلام سيبويه: «يعني أنهم لايجعلون الألف بدلاً من الياء في قاضٍ ونحوه، لأنهم لو فعلوا ذلك فصيَّروه (قاضًا) لصار بمنزلة (ضَارِبٍ) نحو (جَارَى وقاضى زيدٌ عمراً) إذا حاكمه، وليس كذلك (مَدارًا) إذا قلبت ياؤها ألفًا، لأنه ليس في الكلام (مَفَاعَل)، فلا يقع». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٥.

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: «... وأداوا».

(٣) القائل: هو أبو علي نفسه.

(٤) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وهذه الجزئية تكملة لسابقتها، وقد تخللتها تعليقات أبي علي.

قال سيبويه: (فَيَاعِلُ) من شَوَيْتُ وحَيِيْتُ بمنزلة (فَواعِل)[١].

يقول: بمنزلته في أنك تبدل من العينين همزة، ثم تبدل من الهمزة ياء، ومن الياء التي هي لام أو منقلبة عن اللام ألفًا[٢].

قال سيبويه: وذلك لأنك تهمز سَيِّداً، وبَيِّعًا إذا جمعت[٣].

قال: مثّله بسيِّد لأنه مثله في أنّ قبل ألف الجمع يَاءً، وبعدها واواً قريبة من الطرف، فيلزم همزها، كما لزم همز العين من (سيِّد) إذا جمع، فإذا عرض الهمز في الجمع وبعدها الياء عُمل على ما تقدم[٤].

قال سيبويه: وقالوا: فُلُوٌّ وفَلاَوَى[٥].

قال أبوعلي: (فُلُوٌّ) مثل (عَجُوزٌ)، فإذا جمع وجب أن يبدل من واو (فَعُول) فيه همزة، كما يبدل من واو (عجُوز)، فإذا أبدل منها الهمز لزم أن يقال (فَلائِي)، ثم يلزم أن يقال: (فَلأيَا)؛ لاعتراض الهمز والياء بعدها، لكنه أبدل من الهمزة الواو دون الياء لثبات الواو في واحده، وكان هذا أجدر إذا أبدلت ما لا يثبت الواو في الواحد منه، كقولهم في هَدِيَّة:

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٥.

(٢) يقول الرماني: «استوى (فَوَاعِل) من (شَوَيتُ) و(حَيِيْتُ) في الإعلال إذا كانت ألف الجمع إذا وقعت بين ياءين، فهي على منزلتها إذا وقعت بين واوين، وبناء (فَواعِل) من (شَوَيتُ وحَيِيتُ): شَوَاءٍ وحوَاءٍ. وكذلك (فُعَائِل) من (مَطَوْتُ)، ورَمَيْتُ): مُطَاءٍ ورُمَاءٍ، ولا تقلب الياء فيه ألفًا، لأنه يلتبس بباب حُبَارى»، شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٢٦.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٥، وفي المخطوطة: (سيدٌ، وبيعٌ) وكأنه أخرجهما على الحكاية.

(٤) (فَيَاعِل) من شَوَيْتُ، وحَيِيتُ: شَيَايَا، وحَيَايَا. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٥، وفي المخطوطة: (فَلأوَا).

هَداوَى[1].

قال سيبويه : أنّ له مثالاً مفتوحًا يلتبس به لو جعلته بمنزلة (فَعَائِل)[2].

قال[3]: يقول: لو جعلت (فَعَائِل) و(فُواعِل) بمنزلة (فَعَائِل) في إبدالك من همزته ياءً ومن كسرته فتحة، ومن يائه ألفًا لالتبس (فَعَائِل) نحو (حُبَارَى)، فلم ينفصل ألف التأنيث من الألف التي تنقلب عن اللام[4].

* * *

ومن بَابِ مايلزم فيه بدل الياء[5] [١٩٦/أ]

قال سيبويه: وإنما أدخلت التاء على (غازَيْتُ ورجَّيْتُ)[6].

قال أبوعلي: يقول: دخلت التاء على فعْل قد ثبت انقلاب الواو فيه ياءً لعلّةٍ موجبة له، ولم يجب ردّ الواو، لأن أصل هذا الفعل هو الذي انقلبت الواو فيه ياء، وهذا مطاوِعُه[7].

---

(١) في المخطوطة : (هَدَاوا).

(٢) الكتاب ٢/٣٨٥.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) يقول أبو سعيد: «فرق سيبويه بين فَوَاعِل وفَوَاعِل فقال: إذا فتحناه وقلبنا الياء لا يلتبس ببناء آخر، وفواعل متى قلبنا الياء ألفًا التبس بحُبَارَى وشُكَاعَى وما أشبه ذلك»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٦) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٧) السبب في قلب الواو ياء في (غَزَيْتُ ورجَّيْتُ) انقلابها في المستقبل إذا قلت : يغزي ==

قال سيبويه: وقـال: قَوْقَيْتُ وضَوْضَيْتُ، بمنزلة ضَعْضَعْتُ، ولكنهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة[1].

قال:[2] ومـعنى رابعـة أنه إنما قلبت ياءً للزوم الانقـلاب لهـا في المضارع، لانكسار ما قبلها وسكونها.

قـال أبو علي: يدل قـولهم: (الحِيْحَاء)[3] علي أنه مـصـدر فَعْلَلْتُ، ولو كان فَاعَلْتُ لقيل: الحِحَاء مثل القِتَال، والحِيْحَاءُ وزنه (فِعْلال).

قال أبوعلي: كون (غَوْغَاءَ) مـثل (عَوْرَاءَ)[4] أن المدة فـيه للتـأنيث كما أنها في (عَوْرَاء) لـه، إلا أن الفاء واللام في موضع واحد مثل (سَلِسَ وقَلِقَ)، وأمّا من صَرَف فـالهـمزة عنده منقلبـة عن واوٍ كـأنه (غـوْغـاوْ)، ثم أبدل من اللام الهمزة، كما أبدل منها في (سَمَاءٍ) ونحوه.

قال سيبويه: وكذلك الصِّيصِيَة[5].

قـال أبوعـلي: أنزل الصِّيـصِيـة بمنزلة (غَوْغَاءٍ) فـيـمن صـرف، لأنه مضاعف رباعي، كما أن (غَوْغَاءً) كذلك، إلا أن غَوْغَاءً فَعْلالٌ، ووزن هذا

= ويرجي، لأن أصلهما: غَازَيْتُ ورَجَيْتُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٦.

(١) الكتاب ٣٨٦/٢، مع تقديم وتأخير في الأمثلة.

(٢) القائل: هو أبو علي رحمه الله.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، (وغَوْغَاء) عند سيبويه تؤنث فلا تصرف، فهي تشبه (عَوْرَاء)، وتذكر فـتصـرف فـتكون مـشـبهـة (القَمْقَام)، وضـوعـفت الغين كـمـا ضـوعف القاف والميم من (القَمْقَام).

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر تهذيب اللغة ٢٦٥/١٢ وما بعدها.

فعْللة[1].

قال سيبويه: وأمّا قولهم: الفَيْفَاةُ، فالألف زائدة، لأنهم يقولون: (الفَيْفُ) في هذا المعنى[2].

قال أبوعلي: يقول: فقد اشتقوا من (الفَيْفَا) ما سقطت فيه الألف، ولو كانت الألف منقلبة عن أصل، والكلمة مضاعفة مثل (القَمْقَام) لم تحذف الألف كما تحذف الميم من (قمْقَام)، لكن الفَيْفَاة) ثلاثي من باب (سَلِسَ وقَلِقَ)، وألحق بالألف الرباعي، كما ألحق (أرطى) بالألف به[3].

قال سيبويه: وأمّا القِيْقَاءُ والزِّيْزَاءُ فبمنزلة العِلْبَاء[4].

قال أبوعلي: يريد، أن العين ليس من موضع اللام، كما أن العين في (عِلْبَاء) ليس من موضع اللام، وإنما لم يجز أن تكون من موضع اللام أنه لوجعل كذلك لصار مثل (القَلْقَال، والزِّلْزَال)، وفِعْلال المضاعف لايكون إلا

---

(١) الياءان في (صِيْصِيَة) أصليتان وهي على (فِعْلِلة)، مثل (سِمْسِمة)، وقد جعلها سيبويه مثلها ومثل (شَوشاة)، كل ذلك من الرباعي المضعف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٨، والمنصف ١٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في المنصف ١٧٩/٢.

(٣) الفَيْفَاءُ، والفَيْفُ: الأرض المقفرة، قال كثير:

أَنَادِيكِ ماجعَّ الحجيجُ وكبَّرتْ ... بفَيْفَا غزَالٍ رُفْقَةٌ وأهَلَّتِ

وقال ذو الرمة - وقد حذف الألف :

والركبُ تَعلو بهم صُهْبٌ يَمَانِيَةٌ ... فَيْفًا عليه لذيلِ الريح نِمْنِيمُ

انظر المنصف ١٨٠/٢.

قال أبو سعيد: «وفَيْفَاةٌ هي فَعْلاةٌ مثل عَلْقَاةٌ وأرْطاة، وليست بمنزلة شَوْشَاةٍ ودَوْدَاةٍ، وذلك أنهم يقولون: (فَيْفٌ) ثم تزاد عليه الألف»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٨.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢ ، وانظر النص في المنصف ١٨٠/٢.

مَصْدراً وليس (القَيْقَاءُ والزِّيْزَاء) مصدرين أعلاً على أنهما (فِعْلالٌ) عينهما من موضع لامهما، فاللام في (قِيْقَاءٍ) منقلبة عن واو، لانكسار ماقبلها وسكونها، ويدلك على ذلك قولهم: (قَوَاقٍ)، فهذا دليل ثان على أن العين من (قِيْقَاءٍ) ليس من موضع اللام، لأنه لو كان موضعه لكان (قِياقٍ)، ولو لم يسمع هذا الدليل الثاني لعلمت أن هذه الياء منقلبة عن الواو إذ لم يجيء فِعْلالٌ مضاعفًا إلا مصدراً، وليس هذان بمصدرين لكنهما كلمتان من بنات الثلاثة، فاؤهما من موضع لامهما والعين منهما واو، والهمزة فيهما منقلبة عن ياء، والياء فيهما للإلحاق (بسِرْدَاحٍ)، ويدلك على أنها منقلبة عن ياءٍ ظهورها حيث ألحق بسِرْدَاحٍ مبنيّة على التأنيث في ذلك (دِرْحَايَة)، فالهمزة هنا كالياء هناك [١٩٧/أ] إلا أنها انقلبت همزة فيهما، لأنهما مبنيّان على التذكير.

---

(١) قال أبو الفتح ابن جني: «اعلم أن (القِيْقَاء والزِّيزاء) لايخلوان من أن يكونا (فِعْلاءً) مثل (عِلْباءٍ)، أو (فِيْعَالاً) مثلَ (قِيتالٍ)، أو (فِعْلالاً) مثل (قِرطاسٍ). فلا يجوز أن يكون (فِيْعَالاً) لئلا يجتمع الفاء والعين من موضع واحد، ولأنه ليس مصدراً أيضًا فتحمله على (قِيتالٍ)...

ويمتنع أيضًا أن يكون (فِعْلالاً)، لأنك لاتجد (فِعلالاً) مضاعفًا إلا مصدراً نحو: (الزازال، والقِلقَال)، وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف نحو: (قِرْطاس، وجِرْهاس وفِسْطاط) فإذا بطل أن يكون (فِيعالاً) أو (فِعْلالاً) وجب أن يكون (فِعْلاءً) بمنزلة (عِلباءٍ، وحِرْباءٍ). وقول أبي عثمان: «لأنّه ليس في الكلام (فِعْلالٌ) إلا مصدراً» يريد: (فِعْلالاً) المضعف ولو لم يُرد المضعّف لكان خطأً منه، لوجودك أسماءً كثيرة على (فِعْلال)»، انظر المنصف ١٨٠/٢- ١٨١.

قال أبو سعيد: «يعني أن زِيْزَاء وقِيْقَاءَ ليست من المضاعف، والحرف الذي انقلبت منه الهمزة زائدة، وهو إمّا ياء وإمّا واو، ووزنه فِعْلاء، كما أن (عِلْبَاء) وزنه فِعْلاء، ولو =

وقال سيبويه: وأمّا (المَرْوَرَاةُ)، فبمنزلة (الشَّجَوْجَاة)، وهما بمنزلة (صَمَحْمَحٍ)، ولا تجعلهما على (عثَوْثَل)، لأن مثل (صَمحْمَح) أكثر[1].

يقول: لا تجعل (مَرَوْرَاة) على (فَعَوْعَلٍ)، ولكن احمله على (فَعَلْعَلٍ)، وأجاز فيما تقدم أن يكون قَطَوْطَىً فَعَلْعَلاً[2]. وأجاز أبو عمرو أن يكون على الوزنين جميعًا[3].

* * *

== كانت الهمزة منقلبة من حرف أصلي لكان وزنها (فِعْلال)، وليس في الكلام فِعْلالٌ مضاعف مكرر لفظ الفاء والعين إلا مصدراً كقولك: زلزل زِلزالاً، وقلقل قِلقالاً...». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٨.

(١) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٦، والمكان نفسه.

(٣) يقول الرماني: «زنة (المَرْوَرَاة) فَعَلْعَلَةٌ، وكذلك (الشَّجَوْجى): فَعَلْعَل، بمنزلة (صَمَحْمَحٍ) ولايجوز أن يحمل على (عَثَوْثلٍ)، لأن باب (صَمَحْمَح) أكثر، وكذلك (قَطَوْطى): فَعَلْعَل»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٣٩.

وقال أبو سعيد. «إن شَجَوْجَى يحتمل أن يكون (فَعَلْعَلاً) مثل صَمَحْمَحٍ فتكون الشين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامه، ثم أعاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون (فَعَوعلاً) مثل (عثَوثل)، فتكون الواو الأولى زائدة، غير أن (فَعَلْعَلاً) أولى به، لأنه أكثر في الأبنية من (فعوعل) و(قَطَوْطى) مثل (شَجَوْجى)». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٤٩.

ومن بَابِ التَّضْعيف في بنَاتِ الياء[1]

قال أبوعلي: مصدر (فَعَّلْتُ) على ضربَيْنِ: على (تَفْعِيل)، وعلى (تَفْعِلَة)، والتاء في (تفعِلة) التي للتأنيث عوضٌ من ياء (تَفْعِيْل) إلا أنه رُفِض (تَفْعِيل) في مصدر (فَعَّلْتُ) من (حَيِيَ) لمَا كان يودي إليه من اجتماع ثلاث ياءاتٍ في آخر الكلمة واجتماعهن في الأواخر مُطَّرح غير مستعمل، ألا ترى أنَّك لو صغرت (أَحْوَى) على قول من قال: (أُسَيِّد) لحذفت الأخيرة التي هي لامٌ لذلك فقلت: (أُحَيٌّ)، فاعلم[2].

* * *

ومن بَابِ ماجَاء على أنَّ فَعَلْتُ مِنْهُ مثل بِعْتُ[3]

قال أبوعلي: أي أنه معتل بالعين، كما أن (بِعْتُ) معتل العين.

قال سيبويه: وإن كان لم يستعمل في الكلام[4].

قال سيبويه : لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس[5].

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٧.

(٢) كان تعليق أبي علي هنا على مجمل الرأي في هذا الباب، ولم يُفند مسائله كما كان يفعل - غالبًا - في تعاليقه، وهذا الأسلوب ليس جديداً في التعليقة.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٨ ، وهو بقية ألفاظ عنوان الباب.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٨.

قال أبو علي: يقول: لأنه إذا قيل منه (يفعُل) اعتلت العينُ واللام منه جميعًا كما مثّله[1].

قال سيبويه: فكرهوا ذلك، كما كرهوا في التضعيف[2].

يقول: إن المضاعف كُره ضمة اللام فيه نحو غيره من المضاعف كيَعْيَا، لأنه لم يقل فيه يَعِيٌ.

قال سيبويه: كرهُوا هذا الاعتماد على الحرف[3].

قال:[4] ذهب إلى أن الحرف المدغم معتمد عليه.

قال سيبويه: فإن حذفت فقلت : (يَحْيْ) ، أردكته علةٌ لا تقع في كلامهم[5].

يعني بالعلة ، إعلال العين واللام ، فقد حذفت العين وأسكنت اللام[6].

---

(١) المثال الذي يومىء إليه أبو علي هو قول سيبويه: «فلو قلت: يَفْعِلُ من حَيٍّ ولم تحذف لقلت: يَحيٍّ، فرفعت ما لايدخله الرفع في كلامهم». الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٤) القول لأبي علي رحمه الله.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) هذه النقول تكاد تكون متصلة في هذا الباب، ويكاد يكون جلها قد مرّ، ولذلك ترى أبا سعيد يلمح إلى هذا فيقول: «قد بيَّنا فيما تقدم أن حرفي علة إذا اجتمعا في آخر الفعل لم يجز اعتلالهما جميعًا، وإنما يُعل أحدهما، والأولى بالاعتلال منهما الأخير، وهو لام الفعل دون عينه، كقولك: حَيِيَ، وشَوَى، وأحْيِي، وأغوى، وفي المستقبل: يَحْيي، ويَشْوِي، ويُحْيِي، ويُغْوِي، جعلنا الحرف الأول بمنزلة حرف صحيح وأقررناه على لفظه في الماضي والمستقبل، ووفيناه ما يستحقه من الحركات في مواضعها، ولحق الثاني القلب والتغيير، والسكون والحذف . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥١- ٥٢ . قال =

قال سيبويه : فمما جاء في الكلام على أن فِعْلَهُ مثل (بِعْتُ) آيٌ وغَايَةٌ وآيَةٌ(١) .

قال أبوعلي: (آيَة) ونحوها مثل (حيِيَ) في أن العين واللام حرفا اعتلال وكان يلزم أن يكون المعتلّ من (آيَةٍ) اللام دون العين، كما أنّه من (حَيِيَ وقَوِيَ) هي المعتلة دون العين، لكنها جاءت مخالفة لحَيِيَ فاعتلت عينُها، فلما جاءت معتلة العين قال: كأنّ فِعْلَهُ مثل (بَاعَ)، فإن لم يجيء الفعل كذلك لما كان يؤدي إليه من الاعتلال الخارج عن منهاج مايكون عليه الكلام في المضارع.

قال أبوعلي: والدليل على أن هذه الكلمات معتلة العين وقوع الألف في مواضع عيناتها، والألف لاتكون إلا منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ(٢).

= الرماني: «والذي يجوز في الياء المضاعفة في موضع العين واللام (فَعِلْتُ) ولايجوز (فَعَلْتُ) لما يلزم من الإعلال بعد الإعلال، والإجحاف بالكلمة، وذلك أنه كان يجب إعلال اللام في (حَيَى) على قياس (قَضى)، ثم يجب التحويل في (فَعَلْتُ) إلى (فَعِلْتُ) كما يجب تحويل (بَيَعْتُ) إلى (بَيُعْتُ)، ثم يجب نقل الحركة كما نقلت في (بِعْتُ)، فرفض هذا لما يلزم من الإخلال بالكلمة على قياس النظائر، ولو أُعلّت العين دون اللام لامتنع من وجهين: أحدهما: العدول عن الأصل، فيما يجب فيه الإعلال إذا اجتمعا (حرفا علة)، والأخر: رفع ما لايرفع في الفعل، كقولك: يَحيُّ، ولو حذف لصار إلى الإجحاف والإلباس بقولهم: يَعِي، ويَفي، فلهذا رُفض (فَعَلْتُ) منه، وجاز (فَعِلْتُ) للسلامة من الإخلال والإجحاف والخروج عن قياس النظائر...» انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ١٤٢.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢ ، وفي المخطوطة : (أآيٌ، أآيَة).

(٢) فسر الرماني هذا النص بقوله: «ومما جاء على إعلال العين على طريق الشذوذ: آيٌ، وآيَةٌ، والأصل المطّرد في مثل هذا إعلال اللام، فلو جاء على الأصل كان(غَيَاةٌ، وأياةٌ، وأيّاً) ولكنه جاء على الشذوذ للإيذان بقوة حظ العين في الإعلال على منزلة الفاء. ونظيره في الشذوذ : قَوَدٌ، ورَوَعٌ، وحَوِلٌ، إلا أن هذا للإيذان بحرف الأصل في الاسم، إذ الاسم =

قال سيبويه: ولم يشذ هذا في (فَعِلْتُ) لكثرة تصرّف الفعْل[1].

قال أبوعلي: أي لم يجىء شيء في الفعل على الأصل [١٩٧/ب] نحو خَوِفَ زيدٌ كما جاء في الاسم نحو (رَوِع، وقَوَد).

قال سيبويه : وقال غيره : إنما هي أيَّةٌ وأيٌّ ، (فَعْلٌ) ولكنهم قلبوا الياء[2].

قال أبوعلي: هذا القلب في (أيّةٍ) على غير قول الخليل لالتقاء المثلين لا أنّ ما يوجب القلب مطردٌ موجودٌ فيه، ألا ترى أن العين ساكنة ليست في موضع حركة، فإذا لم تكن في موضع حركة لم يلزمها القلب، على أنه قد جاء حَاحَيْتُ في حَيْحَيْتُ. وطائِيٌّ في طَيْئِيٌّ، إلا أنّه [قيل]:[3] أيّة، على أنه قلب لالتقاء المثلين فيه ، كما قلب من (الحَيَوان) لامه لذلك ، ومن

= أصل ... وبعض النحويين يذهب إلى أن الأصل: أيَّةٌ، وأيٌّ، إلا أن الياء أبدلت الفاء كراهة للتضعيف في الياء على طريق الشذوذ، ونظيره في كراهة المضاعف قولهم: (الحيَوَان)؛ أبدلوا الياء إلى الواو، ليختلف الحرفان، وكذلك: (ذَوائبُ)، والأصل: ذَآئِبُ...». شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ١٤٢.

وقال أبو سعيد: «قد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علة، فأُعِلَّ الأول منهما وهو عين الفعل، وكان القياس أن يُعلّ الثاني الذي هو لام الفعل، وهي الأسماء التي ذكرها فيها أن يقال: غَوَاةٌ أو غَيَاةٌ، وأوَا، أو أيَا، وذلك أن الألف من (غاية) إن كانت منقلبة من الياء فأصلها (غَيَيَةٌ) وإن كانت منقلبة من واو فأصلها (غَوَيَةٌ)، فيجتمع حرفا علة، فالوجه ... أن يعل الثاني ويصحح الأول، فإذا صححنا الأول وأعللنا الثاني وجب أن يقال: (غيَا) إن كان من الياء، و(غوَى) إن كان من الواو، كما يقال: (حَيَا، وغوَى، ونَوَى) وما أشبه ذلك...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥١.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(ذَوائِب) همـــزته التي هي عين واواً، - والدليل على أن أصل هذه الواو همزة قولك: (ذُؤابَةٌ)(١).

قال سيبويه: كما قالوا: الحَيَوان(٢).

قال أبو علي: الحَيَوانُ من حَيِيَ يَحْيَا، فاللام منه يَاءٌ، إلا أنَّها قلبت واواً لاجتماع اليا ءين.

وقال أبوعلي: كان حكم (حَيَوانٍ) أن يكون في مذهب أبي العباس (حَايَان) لولا أن الاعتلال في هذا النحو يجب أن يكون في اللام دون العين، لأنه يذهب إلى أن المطَّرد في بابه (جَوَلاَن)(٣)، وماكان في آخره هاتان الزيادتان الإعلال، لأنه يوافق الصدرُ منه بابًا وما أشبهه، فوجب عنده أن يعتل كما اعتلّ (داَرانُ وهَامَان)(٤) و(جَيَرآن)، وتقول: خرج بالزيادتين عن شبه الفِعْل وبنائه ألا ترى أن (قَالَ) لا تلحقه هاتان

---

(١) يقول أبو سعيد: «واعلم أن الخليل ومن ذهب مذهبه يقول: إن (آيَة) وزنها (فَعْلَة)، ولو قلبت عين الفعل منها ألفًا لتحركها وانفتاح ماقبلها، . . . وذهب الذي حكى عنه سيبويه وهو أيضًا قول الفراء إلى أن وزنه (فَعْلة) وأنهم استثقلوا اجتماع يا ءين، فقلبوا إحداهما ألفًا، ثم استشهد سيبويه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة، فمن ذلك قلب إحدى الواوين إذا اجتمعا في أول الكلمة في جمع (واصلة) وتصغيرها: (أوَاصِل، وأُوَيصلة)، والأصل: (وَوَاصِل) و(وُوَيصِلَةٌ)، وكقلبهم الواو في (حَيَوان)، والأصل (حَيَيَان) عنده، وكما قالوا: (ذَوائِب)، والأصل: (ذآئب) ذلك أنها جمع (ذُؤَابة)، فإذا جمعناها أدخلنا ألف الجمع بعد الهمزة، فوقعت ألف (ذُؤَابة) بعد ألف الجمع، فهمزت، كما فُعل برسالة ورسائل. . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٣) انظر شرح الشافية ٣/١٠٧.

(٤) في المسائل المشكلة /٢٣٣: (داران وماهان).

الزيادتان، لأنه (فَعْلٌ) ويجعل (دَاران) ونحوه شاذاً.

وفي كلا القولين وجب أن تصحَّ العين من (حَيَوانٍ)، لاعتلال اللام بانقلابها واواً، وكان اللام أولى بالإعتلال من العين، لأن التغيير له ألزم، والتكرير به يقع[1].

قال سيبويه: ولايكون الاعتلال في فَعَلْتُ[2].

قال: يريد في فَعَلْتُ من (حَيِيْتُ)، أي لم يجيء (حَيِتُ)، وإن كان (أيَةٌ)(واستَحيْتُ) ونحوهما جاءت على أن الفعل منه معتل، كما لم يجيء (فَعَلْتُ) من (القَوَدِ) ونحوه على (قَوَدْتُ)، وإن كان (قَوَدٌ) الذي هو الاسم جاء على تقدير أنّ (فَعَلْتُ) منه صحيح العين[3].

قال سيبويه: كما رفضوا أن يكون من (يَوْمٍ: يُمْتُ)، كراهية

---

(١) يقرر أبو علي أنه لم تجيء العين ياءً واللام واواً في اسم ولا فعل، وأن واو حَيْوةَ للاسم العلم وواو (حَيَوان) مبدلتان. انظر المسائل الحلبيات /٩. قال أبو عثمان: «قولهم: حَيَوان فإنه جاء على ما لايستعمل، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء (حَيْوَة) اسم رجل... وكان الخليل يقول: حَيَوان، قلبوا فيه الياء واواً لئلا يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان...».
قال أبو الفتح: القول في هذا ما قاله الخليل ...» انظر المنصف ٢/٢٨٥- ٢٨٧.
كما يقرر أبو علي أن اللام من (الحيوان) ياءً، لأنه من الحياة، وأن إبدالها واواً وقع كراهية لاجتماع المثلين، وأن هذا مذهب الخليل وسيبويه، انظر المسائل المشكلة/٢٣٢- ٢٣٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٣) الاعتلال في (قَتْلت) يعني امتناع (فَعَلْتُ) من الحياة شبيه بامتناع (قَوَلْتُ) من القَوْل، وإن يكن جاء مثل ذلك في الأسماء نحو (الصَّيَد)، و(القَوَد)... انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٤٣.

لاجتماع ما يستثقلون في يَيُومُ[1].

قال سيبويه: لأن الواو تَحيَّا ولم تعتل في يَلْوِي كَيَيْجَلُ[2].

قال: لم تعتل الواو مع الياء في (يَلْوِي)، ولم تقلب ياءً، كما اعتلت مع الياء في (يَوْجَل) فقلبت ياءً[3].

قال سيبويه: فقُلبت ياءً كما قُلبت أولاً[4].

قال: يقول: قلبت الواو ياءً في (يَوْجَل) ثانية كما قلبت أولاً في (ريَّا)[5].

* * *

---

(١) الكتاب ٣٨٩/٢ بتصرف، ومما استغنوا به عن غيره قولهم: (ترَكَ)، استغنوا به عن (وَدَعَ) و(وَذَرَ)، وبقولهم: تَارِكٌ عن وَادِعٍ ووَاذِرٍ، واستغنوا كذلك عن استعمال الفعل من لفظ (الحيوان) باستعمال الفعل من (حَيِيتُ)، ومن المصادر استغنوا بَوَيْلٍ، ووَيْحٍ، ووَيْسٍ، فلم يذكروا لها أفعالاً، كل ذلك كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون، ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسقطاً. انظر المنصف ٢٨٦/٢– ٢٨٧، وانظر أيضاً المسائل المشكلة/٩٠.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) استثقلوا الواو في (يَوْجَلُ) لكون الياء قبلها فقالوا: (يَيْجَلُ) – وإن لم تكن الياء التي قبلها لازمة – لأنك تقول: أَوْجَلُ، ويَوْجَلُ، ونَوْجَلُ. والواو إذا كانت متحركة وبعدها ياء لايستثقل كما استثقلت الواو إذا كان قبلها ياء، وذلك أن قولنا (يَلْوِي) و(يَحْوِي) أخف من (يَوْجَلُ، ويَحْيَوُ)؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، والكسرة أخف من الضمة، فإذا ابتدأت بواو ثم جئت بعدها بكسرة أو ياء كان أخف من أن تبدأ بياء ثم تأتي بعدها بضمة أو واو، لأنك في (يَحْوِي، ويَلْوِي) تنتقل الأثقل إلى الأخف، وفي (يَحْيُو) تنتقل الأخف إلى الأثقل. انظر شرح السيرافي للكتاب ، جـ١١، ق ٥٣.

(٤) الكتاب٣٨٩/٢، وهو يعني أن واو(يَيْجَلُ)أشبهت الواو الساكنة وبعدها الياء، فتقلب ياء.

(٥) يقول أبوسعيد: «شُبهت واو (يَوْجَلُ) حين قلبت بواو (لَوَيْتُه لَوْيَةً) حين قُلبت ياء فقالوا:=

ومن بَابِ التَّضعِيفِ في {بَنَاتِ} الواو[1]

قال سيبويه: طرحُوا هذا من الكلام مُبْدلاً، وعلى الأصل[2].

قال أبوعلي: لم يجيء مثل (وَعِيْتُ) وأصله (وَعَوْتُ) كما جاء مثل (قَوِيْتُ) وأصله (قَوَوْتُ)، فلم يجيء (وَعِيْتُ) مبدلاً، ولا (وَعَوْتُ) على الأصل [١٩٨/أ].

قال: حيث كان مثل (قَلِقَ وسَلِسَ) أقلَّ من مثل (رَدَدْتُ وصَمِمْتُ)[3].

قال:[4] يقول: إن الذي ضوعف فاؤه ولامه أقل مما ضوعف عينه ولامه، فلما قلَّ تضعيف الواو في باب المضاعف الأكثر وجب ألا يكون في باب المضاعف الأقل منه شيء ألبتة[5].

= (لِيَّةٌ)، إلا أن (لَوْيَة) الواو فيها (أوّل)، فقلبت الواو في (يوجل) وهي ثانية من الياء كما قلبت أولاً في (لَوْيَة)». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥٤.

وقال الرماني: «قلبت الواو في (يِيْجَلُ) لثقلها بعد الياء، مع أنها مبنية ساكنة ومع أنها في موضع الفاء التي تقلب همزة، والياء مع الكسرة أقربُ إلى الألف مع الفتحة من الواو مع الضمة لأنها على ثلاث مراتب، أولها: الفتحة والألف، ثم الكسرة والياء، ثم الضمة والواو، فهي على هذا التنزيل في الخفة». شرح الرماني للكتاب، جـ٥ ، ق ١٤٣.

(١) الكتاب ٢/٣٨٩، ومابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٠، وهو يومىء إلى أول الكلام حيث قال: إن الفاء لاتكون واواً، واللام واواً في حرف واحد، فليس في الكلام مثل (وعَوْتُ) كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واواً واللام واواً ثانية.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٠.

(٤) أي : أبو علي.

(٥) يقول أبوسعيد: «إن استثقالهم مثل (وَعَوْتُ) فيالكلام كاستثقالهم (قووتُ)، بل هو أشد، وذلك أنّا رأينا في الحروف الصحيحة ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد أكثر مما =

قال سيبويه: وإن شئت أخفيت كما تخفي أن يُحْيِيَ[1].

قال أبوعلي: الإخفاء حال بين الحركة والسكون، والتحريك عليها أغلب، لأنها تعدُّ متحركًا في وزن الشعر، وقد يناسب السكون أيضًا، لأنه إذا وقع حرف بعده حرف مثله بين ساكنين لم يَخْفَ، لايجوز الإخفاء في مثل (ارْدُدْ)[2].

قال سيبويه: كما قُلت قد حُيَّ فيه وأُحِيَّ فيه[3].

قال أبوعلي: أدغمت اللام الأولى من (أُرْمُوِيّ) للزوم الحركة الثانية وإذا الزمت الحركة الحرف المضاعف جاز الإدغام والبيان كقولك «حَيَّ عَنْ بَيِّنةٍ» و(حَيِيَ عن بَيِّنَةٍ)[4]، فاللام من (أُرْمُوِيّ) بمنزلة اللام من (حَيِيَ) للزوم الحركة إيَّاها[5].

= فاؤه ولامه من جنس واحد ، فالذي فاؤه ولامه من جنس واحد قوله: قَلِقَ، وسَلِسَ ، وجَرِجَ الخاتم في اليد [إذا قلق] وهو أقل في الكلام من باب (رَدَدْتُ، وجَرَرْتُ) لأنه كثير، فإذا كان (قَوَوْتُ) غير موجود في الكلام ، فَوَعَوْتُ أحق بأن لايوجد إذا كان (رَدَدْتُ) أوسع من باب (قَلِقْتُ)، و(قَوَوْتُ) من باب (رَدَدْتُ) و(غَوَوت) من باب (قَلِقْتُ)». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥٥.

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٠، وهذه الجزئية متعلقة بالإخفاء في (افْعَالَلْتُ) من (رَمَيْيْتُ) بمنزلة (أحْيَيْتُ) في الإدغام والبيان والخفاء هي متحركة، وهو ما بدأ سيبويه الحديث عنه.

(٢) يقول الرماني: «وبناء افْعَلَلْتُ من (رَمَيْتُ): (ارْمَيَيْتُ) على قياس: (احْيَيْتُ) في إظهار الياءين ، ويجوز فيه الإخفاء لاجتماع المثلين ... » ، انظر شرح الرماني للكتاب ، جـ٥، ق ١٤٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٠، وهذا في البناء للمفعول.

(٤) سورة الأنفال ، الآية /٤٣.

(٥) يقول الرماني: «وبناء ما لم يسم فاعله من (ارمايَيْتُ): (أُرْمُوِيّ) في هذا المكان بمنزلة (أُحِيَّ) فيه، ويجوز الإظهار فتقول: ارمُوِيِيَ، بمنزلة (احْيِيَ)، وإنما جاز الإدغام لأن =

قال سيبويه: ولاتقلب الواو ياءً، لأنها كواو سُوْيِرَ[1].

قال: وتقول: (قد ارْمَايَوا) كما تقول: قد أُحْيَوا[2].

قال أبوعلي: (ارمَايَوا) أصل وزنه (افْعَالَلُوا)، إلا أن اللام الثانية حذفت لما كان يلزم تحريكها بالضم، لأنها تسكن حيث تنكسرُ فيه أو تنضمّ، فإذا سُكنت وجب حذفها لالتقاء الساكنين[3].

قال: والمصدر ارْمِيَّاءً وارمِيَاءً، واحْيِيَّاءً[4].

قال أبوعلي: ارْمِيَّاءً، واحْيِيَّاءً مثل اشْهِيْبَاب، وأرمِيَاء مثل أشْهِبَاب[5].

قال سيبويه: وذلك قول العرب: قد احْواوَت الشَّاةُ، واحْواوَيْتُ[6].

= الحركة لازمة، وجاز الإظهار على قياس مضارعه في ذلك إذا قلت: يُحْيَاي، ويُرْمَايَ، وتقول في الجمع: ارْمَايَوا، فتحذف الألف من (ارمايا) لالتقاء الساكنين كما تحذفها من (احْيَى) إذا قلت: احْيَوا لالتقاء الساكنين. وبناء ما لم يسم فاعله من (ارْمَيَيْتُ): قد ارْمُوِي». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٢٧.

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٠.

(٣) يقال في الجمع: ارْمَايَوا بحذف الألف من (ارْمَايَا) لالتقاء الساكنين كما تحذف من (احْيَا) إذا قلت: (احْيَوا) لالتقاء الساكنين. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٤٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٩٠.

(٥) وزن المصدر هنا (افْعِيلال)، فإذا قلت: ارْمِيَّاء، فالياء الأولى من الياء المشددة ياء (افْعِيلال)، وهي بدل من ألف (ارْمَايَا)، والياء الثانية هي ياء (ارْمَايَا)، والألف التي بعد الياء هي الألف التي زيدت في المصدر، والهمزة بدل من ألف (ارْمَايَا) الأخيرة، وكذلك احْيِيَّاء. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥٧.

(٦) في المخطوطة: بالجيم المعجمة فيهما.

قالوا: فالواو بمنزلة واو غَزَوْتُ(١).

قال أبو علي: قوله: فالواو بمنزلة واو (غَزَوْتُ)، أي الواو التي هي اللام الأولى من (افْعَالَلْتُ) تصحّ كما في (افْعَالَلْتُ) من (غَزَوْتُ) إذا قلت: (اغْزاوَيْتُ)، فأمّا اللام الثانية التي هي واوٌ من (افْعَالَلْتُ) من الحُوَّة، فإنها تنقلب ياء، كما تنقلب اللام الثانية التي هي واوٌ ياءً في (افْعَالَلْتُ) من (غَزَوْتُ) حين قُلتَ: (اغْزاوَيْتُ)(٢).

قال سيبويه: والمصدر (احْوِيَّاءً) لأن الياء تقلبها(٣).

قال أبو العباس: الأجود (أحْوِيْواءً)، وأن تصح الواو في المصدر كما صحّت في الفعل، حكاه أبو زيد الأنصاري(٤).

---

(١) الكتاب ٣٩١/٢، والفكرة حول (افْعَالَلْتُ) من الواوين، وأنها بمنزلة (غَزَوْتُ).

(٢) بين أبو سعيد رحمه الله جواز اجتماع الواوين في(احْوَوَى)، وهو على وزن (احْمَرَّ) الذي أصله: (احْمَرَرَ)، فإذا بنيت من الحوَّة مثل (احمَارَّ) وأصله (احْمَارَرَ) وجب أن يقال: (احْوَاوَوَ) فتقع واوٌ طرفًا وقبلها فتحة، فتنقلب ألفًا فتصير (احْوَاوَى) و(احْوَاوَيْتُ) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥٨.

والحُوَّاءُ نبتٌ واحدته: حُوَّةٌ، المرعى الأحوى الذي قد اسودّ من القدم والعتق، ويكون معناه أيضًا: (أخرج المرعى أحْوَى) أي أخضرَ فجعله غُثَاءً بعد خضرته، والأحْوَى معناه الأسود من الخضرة، كما قال: «مُدْهامَّتَان» انظر تهذيب اللغة ٢٦٣/٥- ٣٦٤ (حوى).

قال الرماني: «بناء افْعَالَلْتُ من الحُوَّة: احْوَاوَيْتُ، واحْوَاوَتِ الشّاة، والمصدر منه: احْوِيَّاءً. وقال بعض النحويين: الأجود: احْوِيْواءً، لأن الياء منقلبة من ألف زائدة في (احْوَاوَيْتُ) كما تنقلب في (سُوَيْر)». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٤٧.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، وتمام عبارته: «... تقلبها كما قُلِبتْ واو أيَّام».

(٤) انظر المقتضب ١٤٩/١، ١٧٧، وانظر المنصف ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلٍ) من شَوَيْتُ: (شِيٌّ)(١).

قال أبوعلي: (شِيٌّ) بمنزلة ما بعد الفاء من (عُصِيٌّ) ونحوه(٢).

قال سيبويه: ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع (عُمْيٍ) جاز(٣).

قال أبوعلي: لو كانت (شِيٌّ) في قافية مع (عُمْيٍ) جاز، لأنه لامَدَّ فيه، كما [١٩٨/ب] أنه لا مدّ في الميم من (عُمْيٍ)(٤).

قال سيبويه: ولم يجعلوها كتاء (عِتِيٌّ) وصاد (عُصِيٍّ)(٥).

قال أبو علي: يقول: لم يجعلوا الفاء من (فُعْلٍ) من (شَوَيْتُ) كالعين من (عُصِيٍّ)، و(دُلِيٌّ) كما ألزم صاد (عُصِيٌّ)، وذلك أن صاد (عُصِيٌّ) أصله الضم، كما أن أصل (فُعْلٍ) من (شَوَيْتُ وحَيِيْتُ) الضمّ، فجاز في الفاء الذي أصله الضم أن يُضم ويكسر ولم يجز في العين الذي أصله الضم إذا وليها الياء أن يضم لشبهه بلام (أَدْلٍ)، لأن الساكن في

---

(١) الكتاب ٣٩١/٢.

(٢) قال أبو عثمان المازني: «وتقول في (فُعْلٍ) من شَوَيْتُ: شُيٌّ، وإن شئت كسرت فقلت: شِيٌّ. وكان أصلها: (شُوْيٌ) فقلبت الواو ياء، وأدغمتها في الياء التي بعدها ...» ويرى ابن جني أن أصل هذه المسألة من شَوَيتُ: شُوْيٌ، فقلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصار (شُيٌّ). وإنما صار الكسر أكثر لأجل الياء الساكنة. انظر المنصف ٢٢٦/٢.

ويرى أبو سعيد أن (فُعْلاً) متى كانت العين منه واواً، واللام ياءً قلبت الواو ياءً وكسرت فاء الفعل لتسلم الياء، وأدْغمت. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥٩.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، والإشارة إلى (فُعْلٍ) من (أحْيَيْتُ).

(٤) متى كانت العين واواً واللام ياءً في (فُعْلٍ) فإن الواو تقلب ياءً، وتكسر فاء الفعل لتسلم الياء، وتدغم. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥٩.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢، وهذا الكلام من صلة سابقه.

باب المحاجزة ليس كالمتحرك، فكان آخر الاسم من (عُصِيٌّ) واوٌ، وقبلها ضمة فلزم إبدال الضمة الكسرة[1].

قال سيبويه: ومثل ذلك من قولهم: رِيًّا، ورِيَّةٌ، الفصل[2].

قال أبوعلي: الأصل (رُؤْيَا)، ثم يخفف الهمز، فيصير (رُوْيَا)، ثم تدغم الواو في الياء تشبيهًا بالواو الأصلي فيصير (رُيَّا)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل من (لُيٍّ)، فيصير (رِيًّا)، فكسر الراء في (رِيًّا) أرْدأ من ضمها، لأنه يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء إنما هي همزة محقّقة[3].

قال سيبويه : كما أنّهم إذا قالوا : لم يَكنِ الرّجُل ، فكانت في موضع تحرُّك لم تحذف[4].

---

(١) بناء (فُعْلٍ) من (شَوَيْتُ): (شِيٌّ، وشُيٌّ) بقلب الواو ياء؛ لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة، وتكسر الشين لثقل الخروج من الضم إلى الكسر، ويجوز (شُيٌّ) لأن الحرف المشدد قد صار بمنزلة الحرف الصحيح. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٤٨، المنصف ٢/٢٢٦.

وقد بين أبو سعيد الفرق بين جواز ضم فاء (فُعْلٍ) من (شَوَيْتُ) وعدم جوازه في التاء من (عُتِيٍّ) وصاد (عُصِيٍّ) بأن كسر التاء من (عُتِيٍّ) والصاد من (عُصِيٍّ) لايوقع لبسًا بين بناءين؛ لأن (عُتِيًّا، وعُصِيًّا) فَعُول، فإذا كسرنا التاء والصاد لم يوهم بناء آخر بكسره وإذا كسرنا الشين من (شِيٍّ) الذي هو (فُعْلٌ) جاز أن يتوهم أنه (فِعْلٌ)، فيقع لبس بين بناءين. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٥٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٩١، وهذا من تمام قوله: وقالوا: قَرْنٌ أَلْوَى، وقُرُونٌ لِيٌّ.

(٣) يقول الرماني: «يجوز في رُؤْيَا بعد تخفيف الهمز ثلاثة أوجه: (رُوْيَا، ورُيًّا، ورِيًّا)، أما (رُوْيَا) فلأن الواو انقلبت عن الهمزة، والهمزة في النيّة؛ لأن التخفيف عارض. وأمّا (رُيًّا) فلأنها قد صارت إلى الواو الخالصة، وأما (رِيًّا) فلثقل الخروج عن الضم إلى الياء الساكنة كم يثقل الخروج عن الضم إلى الكسر». شرح الرماني للكتاب، جـ٥ ، ق ١٤٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٢.

قـال أبو علي : إنما تحـذف النون من (يَكُنْ) في مـثل (لَمْ يَكُ) بمشابهته الياء والواو في السكون وغير ذلك، فكما تحذف الياء والواو الساكنتان في الجزم والوقف، كذلك حذفت هذه النون، وإذا تحركت بَعُدَ شَبَهُهَا من الياء والواو(١).

* * *

ومن بَابِ مَاقِيْسَ من المُعتَلِّ من بَنَاتِ اليَاءِ والوَاوِ(٢)

قال سيبويه: فإنما أمرها كأمر (رَحَى) في الإضافة(٣).

أي، في أنه يبدل من الأولى واوٌ كما يبدل من لام (رَحَى) في النسب فيقال: رَحَوِيٌّ.

قال سيبويه : لأنك تقلب الواو ياءً ، فيصير إلى مثل حال (فَعَلِيْلٍ)(٤).

---

(١) يعلل أبو الفتح شبه النون في (يَكُنْ) بحرف المد واللين إذا وقع آخراً بقوله: «ويدلُّك على أن النون أشبهت حروف اللين - لسكونها - حتى حذفت كما حُذِفْنَ، أنها إذا تحركت لم تحذف؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يَكُنِ الرجلُ منطلقًا، ولايجوز: لم يَكُ الرجُلُ، لتحرك النون. انظر المنصف ٢/٢٢٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٢ باختصار.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٢، وفي المخطوطة: (أمرهما)، وهو يشير إلى مثال: حَمَصِيصَةٍ من رَمَيْتُ، إذ يقال: رَمَوِيَّة، كما قيل: رَحَوِيَّة، وانظر المنصف ٢/٢٧٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٢.

قال أبو علي: أصل مثال (حَلَكُوكٍ)[1] من رَمَيْتُ رَمَيُوْيٌ، ثم تُدْغِمُ واو (فَعَلُولٍ) في لامه الثانية فيصير (رَمَيُّ)، ثم تبدل من الضمة كسرةً، كما تبدل منها في (مَرْمِيٍّ) فيصير (رَمَيِيٌّ)، ويوافق مثال (صَمَكِيك) الذي هو على (فَعَلِيل)[2].

قال سيبويه: فألزم هذا التغيير، كما ألزم مثل مَحْنِيَّةٍ[3].

قال أبوعلي: يقول: إذا أبدل الواو التي هي عينٌ ياء في (ثِيَرةٍ) ونحوها لا في انكسار ما قبلها، لزم إلزام الواو التي هي لام القلب إذا انكسر ما قبلها، لأن اللام أدْخَلُ في الإعلال من العين[4].

---

(١) هو من (الحَلَك)، وعن الليث: اسْحَنْكَكَ الليل إذا اشتد سواده وظلمته، وقال غيره: احْلَنْكَكَ مثله. انظر تهذيب اللغة ٣٣٧/٥ (خماسي الحاء).

(٢) انظر المنصف ٢٧٤/٢ - ٢٧٥.

(٣) الكتاب ٣٩٣/٢، والموازنة هنا بفُعْلُولٍ من (غَزَوْتُ) إذ يقال عند الإضافة: غُزْوِيٌّ، وأصلها: (غُزْوُوٌّ) فاجتمعت فيها ثلاث واوات مع الضمتين، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَّة) بالتضعيف.

(٤) يقول الرماني: «وبناء فُعْلُولٍ من غَزَوْتُ: غُزْوِيٌّ تقلب الواو المشدّدة؛ لاجتماع ثلاث واوات، في الأولى ضمّة، وقياس ذلك إلزام (مَحْنِيةٍ) البدل لما كان يجوز في (ثِيَرةٍ) و(سِيَاطٍ) وهي في موضع العين، ثم صارت في موضع اللام لزمها الإعلال، فلذلك لمّا جاز في الواوين مثل: (مِعْزَى ومَسْنِيّةٍ)، ثم اجتمعت ثلاث واوات في إحداها ضمة لزمها الإعلال»، شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ١٤٩.

قال أبو سعيد: «وإذا قلنا: (غُزْوُوٌّ) اجتمعت ثلاث واوات، وقد رأيناهم يستثقلون واوين فيقلبونهما ياءين في مثل (عُتِيّ، ومَعْدِيّ)، وأصلهما (عُتُوٌّ، ومَعْدُوّ)؛ فلما جاز قلب الواوين استثقالاً لزم القلب في ثلاث واوات، ولم يجز إقرارها. وقوله: «فألزم هذا التغيير كما ألزم نحو مُحْنِية البدل إذ غُيِّرت في ثيرة وسياط ونحوهما» يعني فألزم (غُزْوُوٌّ) التغيير إذ كان أثقل من (عُتُوّ ومَعْدُوّ)، وقد غيّروا (عُتُوّاً ، ومَعْدُوّاً) كما ألزموا (محنية) التغيير، والأصل: (محنوّة) أثقل من (ثيرة وسياط)؛ وذلك أن أصلهما: ==

قال سيبويه: إلا أن تقول: مَشْقِيٌّ فيمن قال: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ[1].

قال أبوعلي: يقول: من قال: (مَسْنِيَّةٌ) فقلب الواو يَاءً، {قال}[2] إنما فعلتُ ذلك لوقوع الواو طرفًا، وأن ما قبلها ضمة، وليس بينهما إلا حرف ساكن، فلأنَّ الضمة وَلِيَتْ الواوَ، فلزم قلبها في (أَدْلٍ)[3].

قال سيبويه: تُغَيِّرُ ماغَيَّرتَ من (فُعْلُولٍ من غَزَوْتُ)[4] [١٩٩/أ]

قال أبوعلي: تجتمع في (فُعْلُولٍ) من قَوِيتُ أربع واواتٍ، الأولى عين والثانية اللام الأولى من (فُعْلُول) والثالثة واو (فُعْلُول)، والرابعة لامها الثانية، فلزم قلب الأخيرة ياء كما لزم قلبها في (مَفْعُول) من (قَوِيتُ)، فإذا لزم قلبُها لزم قلب واو (فُعْلُول) ياء لسكونها فيصير (قُوُيٌّ)، ثم تبدل من الضمة كسرة.

== (ثُورة، وسُواط) لأنهما جمع (ثَوْر، وسوط) والواو منهما في موضع لام الفعل، ولام الفعل أثقل من عينه وأولى بالعلة، فلما قلبوا في (ثيرة) و(سياط) الواو ياءً لانكسار ماقبلها، كان (محنية) أولى ذلك». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٣.

(١) الكتاب ٣٩٣/٢، وفي المخطوطة: (مَشَقِيٌّ) بفتح الشين، و(فَمَنْ) مكان (فيمن). عن الفراء: يقال: سناها الغيثُ يسنوها، فهي مسنُوَّةٌ ومَسْنِيَّةٌ، يعني سقاها. انظر تهذيب اللغة ٧٧/١٣ (باب السين والنون)، وفي الكتاب ٣٨٢/٢، وقالوا: «يسنوها المطر، وهي أرض مسنيَّة...» قال المبرد: قالوا: أرض مَسْنِيَّةٌ، وإنما الوجه مسنُوَّةٌ. انظر المقتضب ١٨٩/١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) يقول أبو سعيد: الأصل (مَقْوُوٌّ) {في المفعول من قويت حين قالوا: هذا مكانٌ مَقْوِيٌّ} والعلة في قلبها كالعلة في قلب (فَعْلُول) من (غَزَوْتُ)، وذلك لأنهم يقلبون في (مَشْقُوّ)، وأرضٍ مَسْنُوَّة، فيقولون: مَشْقِيّ، وأرض مَسْنِيَّة، فلما جاز القلب في (مشقوّ، ومسنُوَّة) ولم تجتمع ثلاث واوات لزم القلب في (مَقْوُوّ) إذ اجتمعت ثلاث واوات فيه. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٣؛ وانظر المنصف ٢٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٣/٢، والحديث حول صياغة (فُعْلُول) من (قَوِيتُ) وأنها: (قُوُيٌّ).

قال سيبويه : وتقول في (فُعْلُولٍ) من شَوَيْتُ وطَوَيْتُ : شُوْوِيٌ وطُوْوِيٌ[1].

قال أبوعلي: إذا بنيت من شَوَيْتُ (فُعْلُولٌ)، وجب أولاً أن تقول: (شُوْيُويٌ)، ثم يجب أن تقلب الواو الأولى ياءً، وتدغمها في الياء التي هي اللام فيصير (شُيُّويٌ)، ثم تفعل بالواو والياء الأخيرتين من القلب والإدغام ما فعلت بالأوليين، فيصير (شُيُّيٌ)، ثم تبدل من الضمة التي هي لام (فُعْلُولٌ) كسرة، لوقوعها قبل ياء ساكنة كما قلبتها كسرة في (مَرْمِيٍّ) فتصير (شُيِّيٌ)، فيوافق (ليَّةٌ) إذا أضفت إليها في أنّه تجتمع أربع ياءات، الثانية منهن مكسورة، فحركت العين بالفتح كما حركتها من (لَيَّةٍ) - بالإضافة فقلت: (شُوَوِيٌ) كما قلت: (لَوَوِيٌ)، وأبدلت من الياء التي هي اللام الأولى من (فُعْلُول) من (طَوَيْتُ) واواً، كما أبدلتها منها في (ليَّةٍ) مضافًا إليها.

قال سيبويه : وكذلك (فَيْعُولٌ) من (طَوَيْتُ) إلى قوله : وذلك قولك: طَيَوِيٌ[2].

قال أبوعلي: حركتَ ياء (فَيْعُولٍ) بالفتح كما حركت الياء الأولى من (حَيَّةٍ) بالفتح حين قلت: (حَيَوِيٌ)[3].

---

(1) الكتاب ٢/٣٩٣.

(2) الكتاب ٢/٣٩٣، والعبارة كاملة هي قوله: «وكذلك فَيْعُولٌ من (طَوَيْتُ)، لأن حدّها وقد قلبت الواوين (طَيِّيٌ)، فقد اجتمع فيها مثل ما اجتمع في (فُعْلُولٍ)، وذلك قولك: (طَيْوِيٌ)».

(3) يريد: عند النسب إلى (حَيَّةٍ) يقال: حَيِّيٌ، فتجتمع أربع ياءات، فتحرك الأولى منهن لتنقلب الثانية ألفًا فيكون تقديرها: (حَيَايًا) ثم تبدل الألف واواً فتصير (حَيَوِيًّا)==

قال سيبويه : يقال في فُعلُولٍ : (طُيِّيٌّ) فيمن قال : لُيٌّ ، وطِيِّيٌّ فيمن قال: لِيٌّ[1].

قال أبو علي: لما أدغم العين في اللام وانقلب ياء زال المدّ بالإدغام، فجاز أن تضم الفاء من (لُيٍّ) ، وإن لم يجز أن تضم في (بِيضٍ) .

فأما وجه قول من كسر فقال: (لِيٌّ) : فلأنّ بعد الفاء ياءً ساكنة، فكسر الفاء منه كما كسره من (بِيضٍ) وطُيٌّ من (طَيٍّ) بمنزلة (لُيٍّ) ، فيجوز فيه مايجوز فيه من كسر الفاء وضمه[2].

قال سيبويه: وإنّما منعهم أن تعتل الواو وتسكنَ في مثل (قَوِيْتُ) ما وصفت لك في (حَيِيْتُ)[3].

قال:[4] يعني ماذكره في باب (حَيِيْتُ) من أنّه لو أُعِلَّ العينُ في (حَيِيَ) للزم أن يقول : حِيْتُ [و][5] في المضارع (يَحِيْ) ، فيلتبس بباب

== بمنزلة (رَحَوِيّ) انظر المنصف ٢/٢٧٩.

(١) الكتاب ٢/٣٩٣.

(٢) فَيْعُول من (طَوَيْتُ): طَيْوُويٌ، فتقلب الواو الأولى ياء لتحركها وسكون الياء قبلها، وتنقلب الواو الثانية لسكونها وتحركت الياء بعدها، فيصير (طيّ)، فيلزم فيه مالزم في النسبة إلى (حَيَّةٍ) و(لَيَّةٍ) ، وذلك أنا نحرك الياء الأولى الساكنة، ونردّها إلى إصلها ، وأصلها ياء؛ لأنها ياء (فَيْعُول) ، فيصير (طَيْوِيّ) . قال أبوسعيد: «ومن العرب من يجري النسب إلى (حَيَّةٍ) و(أُمَيَّةٍ) على القياس، فيجمع بين أربع ياءات، ويتحمل ذلك مع ثقله للزوم القياس، ولا فرق في اللفظ بين أربع ياءات وأُمَيِّيّ، وطيِّيّ، وشَيِّيّ، وأما الشين والطاء فإن شئت تركتهما على ضمتهما في الأصل كما تركت الضمة في (لُيٍّ) جمع (أَلْوَى) وإن شئت كسرتهما» . شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٤.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٣.

(٤) القول لأبي علي نفسه . (٥) زيادة يقتضيها السياق.

(يَعِي) مع مـا يلحق من الإجـحـاف، وكـذلك لو أعلّ العينُ من (قَوِيْتُ) لوجب أن تلقى حـركـتـهـا على الفـاء وتحـذف كـمـا فُعِلَ ذلك في (خِفْتُ) فصار (قِيْتُ).

قال سيبويه: لأن هذا الضَّربَ لايُدغمُ في (رَدَدتُ)[1].

قـال أبوعلي: أي في باب (رَدَدتُ) بني منه اسم على مثال (فَعَلٍ)، لأن مثال (فَعَلٍ) لايدغم نحو (طَلَلٍ وشَرَرٍ ومَدَدٍ).

قال سيبويه: ومَنْ قال: «حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ»[2]، قال: قَوُوَانٌ[3].

قـال أبو العـبـاس: (قَوُوَانٌ) غـلط، ينبـغي إن لم يُدغم أن يقـول: (قَوِيَانٌ) فـيكسر الأولى ويقلب [١٩٩/ب] الثـانية يـاءً، لأنه لايجتـمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عـمـر[4] وجميع

---

(١) الكتاب ٣٩٤/٢، وهو يومىء إلى أن (حَيِيْتُ) الواو الأولى منها كواو (عَوِرَ)، وقـويت الواو الآخرة، فصارت بمنزلة غير المعتل، فلم يستثقلوهما مفتوحتين كما قالوا: لَوَوِيٌّ، وأَحْوَوِيٌّ دون إدغام.

(٢) الآية /٤٣، من سورة الأنفال، قرأها عاصم في رواية أبي بكر، ونافع بيـاءين: الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة وروى ذلك أيضًا عن ابن كثير، ورواية حفص عن عاصم (حَيَّ) بياء واحدة مشددة. انظر السبعة في القراءات /٣٠٦- ٣٠٧. قال أبو منصور: من أظهرهما (الياءين) فهو أتم وأفصح، وكان الخليل وسيبويه يجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمة. انظر معاني القراءات ٤٤٠/١- ٤٤١، وانظر معاني القرآن للفراء ٤١١/١- ٤١٢، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٦/٢ - ٥٤٧.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) في المخطوطة: «أبي عمرو» وإنما هو «... قول أبي عمر الجرمي»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٦.

أهل العلم[1].

قال سيبويه: فصارت الأولى على الأصل[2].

قال أبوعلي: فصارت على الأصل أي صارت الياء التي هي العين من (حَيَوانٍ) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي الياء الثانية بانقلابها واواً، كما صارت اللام التي هي العين من (مُمْلِي)[3]. على الأصل لما اعتلت اللام التي هي لام بانقلابها ياءً، وقد كانت العين أُعلّت بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قولك: (مُمِلّ) فاعلم[4].

قال سيبويه: ولا تُدغِم في قَوِيْتُ، تقول: قَوِيَانٌ، لأنّك تقلب اللام ياءً[5].

---

(١) انظر النص في الأصول في النحو ٣/٣٧٠ و المنصف ٢/٢٨٢. قال ابن جني: والوجه عندي إدغامه ليسلم من ظهور الواوين، إحداهما مضمومة، فإذا قال: (قَوِيَان) التبس (فَعُلان بفَعِلان)، فمن هنا قوي الإدغام ... انظر المنصف ٢/٢٨٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٣) إشارة إلى قول سيبويه بعد العبارة السابقة: «... كما صارت اللام الأولى في (مُمْلٍ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره».

(٤) أي أن (مُمْلِيًا) أصله (مُمْلِلٌ)، ولكنهم كرهوا التضعيف في قولك: (أمْلَلْتُ)، فأبدلوا اللام ياءً، كما قالوا: تَظَنَّيتُ، والأصل: تَظَنَّنْتُ، وغيروا الحرف الثاني دون الأول، كما غيروا الحرف الثاني في (حَيَوان) حين صيّروه واواً. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق٦٦. ويشبه المازني تسكين الياء في (حَيْوَان) بالسكون في (لَقَضْوَ الرَّجُل)، والإسكان ليس بأصل، وقد بيّن ابن جني الجامع بين اللفظين لتحقيق الشبه. انظر المنصف ٢/٢٨٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٤، والإشارة إلى بناء (فَعِلانٍ) من (حَيِيْتُ) وجواز الإدغام فيه فيقال: (حَيَّانٌ)، ولا يدغم في (قَوِيْتُ)، وأصل (حَيَّانٍ) المدغمة: (حَيِيَانٌ) مظهرة.

قال أبوعلي: (قَوِيَانٌ) قد أعلّت فيه اللامُ بقلبها ياءً، فلا تعلّ العينَ منه، ولا تدغمه في اللام[1].

قال سيبويه: ولا تُقلب الواو ياءً، لأنّك لاتلزمُ الإسكان[2].

قال أبو علي: يقول: لاتقلب الواو من (قَوِيَان) ياءً، لأنّك وإن أسكنته فأنت تنوي به الحركة.

قال سيبويه: ومن قال: رُيَّةٌ في رُؤْيَةٍ قلبها فقال: قَيَّانٌ[3].

قال أبوعلي: الذي يقول: (رُيَّة) في (رُؤْيَةٍ) فقد حذف الهمزة وأبدل منها واواً، ثم شبه الواو المبدلة من الهمزة بالواو الأصلي فقلبها ياءً لكي يدغمها في الياء كما يفعل ذلك بما ليس بمتحرك في الأصل، وذلك في (قيَّانٍ) ونحوه[4].

قال سيبويه : وتقول في (فَيْعِلانٍ) من(حَيِيْتُ وقَوِيْتُ وشَوَيْتُ):

---

(١) (فَعِلانٌ) من (قَوِيْتُ)، قَوِيانٌ، ومن أسكن للتخفيف قال: قَوْيَانٌ. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ١٥١.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وفي المخطوطة : (فَذَاكَ قَيَّانٌ)، وفي السيرافي مثل ما في الكتاب.

(٤) قال أبو سعيد: «يعني أن الذي يقول: (قُوْيَانٍ) تخفيفًا من (قَوِيَان) لايقلب الواو ياءً لسكونها وتحرك الياء بعدها، لأن أصلها (قويان)، والواو المتحركة مكسورة، فكأن الذي يقول: (قويان) مخففًا ينوي للواو كسرة تمنع من قلبها ياءً، ومثل ذلك قولهم: (رُوِيَةٌ) في من خفف الهمزة لايقلب الواو ياءً لأنه ينوي الهمزة المخففة، والهمزة لو كانت حاضرة ماجاز قلبها ياء، وكذلك إذا كانت منويّة، وأما من قال في (رُؤْيَةٍ): (رُيَّة) فراعى اللفظ فإنه يقول: (قِيَّانٌ) في (قُوْيَانٍ)؛ لأنه اجتمع واو وياء الأولى منهما ساكن». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٧.

حيّانٌ وشيَّانٌ وقيّانٌ[1].

قال أبوعلي: (شيَّانٌ) ها هنا أصله (شيْويَانٌ)، ثم تقلب الواو التي هي عينٌ ياء، وتدغم ياء (فَيْعِلان) فيه، فيصير (شيِّيان)، ثم تحذف التي هي لام لاجتماع ثلاث ياءات، كما تحذف من (غطاءٍ وأحْوَى) إذا صغر على (أسيِّد) الياء الثالثة كذلك، وإنما حذفت الثالثة في (فَيْعِلان)، لأنه وإن لم يكن آخر الاسم، فهو بمنزلة ألف النصب، وتاء التأنيث في مثل (عُطيًا وسُوَيّةٍ) تحذف مع الألف والنون كما تحذفه معهما لاجتماعهن في أنهن زوائد، وأن ما قبلهنّ مفتوح، وأن آخر الاسم والذي هو اللام هو الثالثة التي يجب حذفها[2].

قال سيبويه : لم تَعْدُ إن كانت كألف النَّصب والهاء ، لأنهما يُخرجان الياء في فَاعِل ونحوه[3].

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٤، زاد أبو عثمان على النص قوله: تحذف الياء التي هي آخر الياءات، ولم تَعْدُ هذه الألف أن تكون كهاء التأنيث وألف النصب. انظر المنصف ٢/٢٨٣– ٢٨٤.

(٢) قال أبوسعيد: «وأصل (فَيْعلان) من (حَيِيْتُ): (حَيْيِيَان) بثلاث ياءات، ومن (شَوَيْتُ): (شَيْوِيان)، ويقلب الواو ياءً فيصير: (شَيِّيَان) بثلاث ياءات، ومن (قَوِيْتُ): (قَيْوِوَان)، فتقلب الواو الأخيرة ياءً؛ لانكسار ماقبلها مع اجتماع الواوين، وتقلب الواو الأولى؛ لأن ماقبلها ياء ساكنة فيجتمع فيه أيضًا ثلاث ياءات، ويصير: (قَيِّيَان)، فتسقط منهن الياء الأخيرة فيصير: (حَيَّان، وشَيَّان، وقَيَّان)». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٧.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٤، وتمام عبارة سيبويه بعد السابقة قوله: «... لأنك تحذف ياءً هنا كما تحذفها في (فَيْعَلٍ)، وكما كنت حاذفها في (أَفْيْعِلان) نحو التصغير في (أشَيْوِيَان) تقول: (أشَيَّانٌ)، لو كانت اسمًا، فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون في تصغير (شَاوِيَة، وراَوِية) في قولهم: (رأيْتُ شُوَيَّة)؛ لأنها لم تَعْدُ...».

قال أبوعلي: الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ، وتتحرك قبلهما في مثل (قاضِيَةٍ وقَاضِيًا) ونحوه، كما يخرجها الألف والنون في مثل (رَيْمِيَان، وأُشَيْئِآن) ونحوهما مما هو على (فَيْعِلان وأُفَيْعِلان) ونحو ذلك[1].

قال سيبويه: وجعلتها في الاسم بمنزلتها في (سَرُوَ) في أن صحَّحْتَها، كما صححتها في (سَرُوَ)[2].

قال سيبويه: وتقول في (فُعُلَةٍ) من (رَمَيْتُ وغَزَوْتُ) إذا لم تكن مؤنَّثَةً [٢٠٠/أ] على فُعُلٍ[3].

قال أبوعلي: يقول: إذا لم يكن تأنيثه بعد التذكير، ولكن إذا كان أول صيغته للتأنيث[4].

---

(١) فسر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنك إذا صغَّرت (شَاوِيَة) وهي (فَاعِلَةٌ) فتصغيرها (فُوَيْعِلَة) مثل (ضَارِبَةٍ) وضُوَيْرِبَة، فتصير: (شُوَيْوِيَة) ويجتمع واو وياء، والأولى منهما ساكن، فتصير الواو الثانية ياء، فصارت: (شُوَيِّيَة)، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت إحداهن، فصارت (شُوَيَّة)، فهي بمنزلة (فَيْعِلان)، وسائر ماذكرنا مما حذفت منه ياء لاجتماع ثلاث ياءات»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢ بتصرف، وقد ضمنها أبو علي تعليقه، والحديث حول (مَفْعُلَةٍ) من (رَمَيْتُ) إذ يقال فيها: (مَرْمُوَة)، لأنه يقال في الفعل: (رَمُوَ الرجلُ)، فيصير بمنزلة (سَرُوَ). قال أبو سعيد: «إنما جاز أن تثبت هذه الواو في الاسم (مَرْمُوَة) لأن الإعراب وقع على الهاء (أعني هاء التأنيث)، وهاء التأنيث قد أوجبت فتحة هذه الواو، فصارت بمنزلة (تَرْقُوَة، وقَمَحْدُوَةٍ)، وتقلب الياء واواً لانضمام ما قبلها». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٧. ويرى المازني أن (مَرْمُوَة) في حال ما إذا بنى المثال على التأنيث، أما إذا بني على التذكير فيقال فيه: (مَرْمِيَة). انظر المنصف ٢٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) يجوز في (فُعُلَةٍ) من (رَمَيْتُ) وجهان :

قال سيبويه : ألا ترى أن الواحدة (خُطْوَةٌ) ، فهذا بمنزلة (فُعْلَة) وليس لها مذكر[1].

قال أبوعلي: يقول: (خُطُوَاتٌ) بمنزلة (فُعُلَة)، مصوغة في أول حالها على التأنيث، ولا مذكّر لها، ألا ترى أنك لا تقول فيه (خُطْوٌ)، ولا تنفصل من الألف والتاء كما تنفصل (قَمَحْدُوَة) من علامة التأنيث، فلذلك ثبتت الواو فيها وقبلها ضمة كما ثبتت في (قَمَحْدُوَةٍ)[2].

قال سيبويه: فإنّ قياس ذلك في كُلْيَةٍ كُلُوَاتٌ[3].

قال أبوعلي: إنما لزم أن يقال: (كُلُوَاتٌ)، لأنه يحرك العين بالضمّ كما يحركها في (ظُلُمَات)، فإذا ضمها انقلبت الياء واواً للضمة[4].

== (رَمُوَةٌ) و(رَمِية)، فرَمُوةٌ على بناء الاسم على التأنيث، ورُمِيَةٌ على التذكير، وكذلك (فُعُلَةٌ) من (غَزَوْتُ) يجوز فيه (غَزُوَةٌ، وغُزِيَةٌ)، ونظير ذلك (عَظَاةٌ) على التذكير، و(عَظَايَةٌ) على التأنيث، ودليله (خُطُواتٌ)؛ لأنه مبني على التأنيث في الجمع، إذ كان الضم إنما يكون في الجمع خاصة، ولو كان في الواحد لجاز التصحيح والقلب. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٥٢.

(١) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٢) (فُعْلَةٌ) تجمع على (فُعُلات، وفُعْلات)، فخُطْوَةٌ تجمع على (خُطُوَات، أو خُطْوَاتٍ)، فعند التسكين لاشيء يدعو إلى تغيير الواو منه، لأنها واو قبلها حرف ساكن، وإذا سكن ما قبل الواو صحت. قال أبوسعيد: «أمّا من قال: (خُطُوَات) فلقائل أن يقول: هَلاّ قلبوا الواو فيها ياء لأنها وقعت طرفًا وقبلها ضمة، والألف والتاء علامة الجمع، فالجواب في ذلك أن يقال: إنّ الإعراب إنما وقع على التاء دون الواو، ولم يوجد هذا الواو قطّ طرفًا وقبلها ضمة، وذلك لأن الضمة إنما حدثت في الجمع، فلمّا كانت كذلك صارت بمنزلة (غَبَاوَةٍ، ونِهَايَةٍ) في سلامة الياء والواو منهما إذ وقع الإعراب على الهاء». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٨.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، يريد: من قال: (خُطُوَاتٌ) بالتثقيل، فإن قياسه في كُلْيَةٍ: (كُلُوَاتٌ).

(٤) يقول الرماني: «جمع (كُلْيَةٍ) على قياس (خُطُوَات)، يوجب قلب الياء واواً عن ذلك ==

قال سيبويه: كما خففوا (فُعُل) من باب (بُوْنٍ)(١).

قال أبوعلي: يقول: خففت (فُعُلاتٌ) من الياء كما خففت (فُعُلٌ) من نحو (بُوَانٍ وبُوْنٍ)، إذ كان التخفيف يجوز في كل واحد منهما قبل الإعلال، وذلك (ظُلُمَاتٌ ورُسُلٌ)، وهذا الجمع أعني ما كان على محرك العين(٢).

قال سيبويه : فإذا خالفَتِ الحركةُ فكأنَّهما حرفان من موضعين متقاربين(٣).

قال أبوعلي: إي إذا خالفت الحركة الحرف، فوقعت الكسرة مع الواو، والضمة مع الياء، لزم أن تبدلَ الحرفَ بحسب الحركة، إن كان واواً قبلها كسرة قلبتْ ياءً، وإن كانت ياءً وقبلها ضمة لزم أن تُقلب واواً، وإن لم تقلب كان مستثقلاً، كما أن المتقاربين إذا اجتمعا وسكن الأول منهما لزم الإدغام فيهما وإلا استثقل ، ألا ترى أنه يُتجشَّم في مصدر (وتَدْتُ):

= إلى لزوم التخفيف في قولهم: (كُلْيَاتٌ)...» انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥ ، ق ١٥٢، وانظر المنصف ٢/٢٩١- ٢٩٣.

(١) الكتاب ٢/٣٩٤، وفيه: (... خففوا فُعُلاً...).

(٢) أي تخفيف (كُلْيات) نظير قولهم: (بُوَانٌ، وبُوْنٌ) و(خِوانٌ وخُوْنٌ) لما كانوا يخففون في الصحيح في مثل (رُسُلٍ ورُسْلٍ، وعَضُدٍ وعَضْدٍ) ألزموا المعتل التخفيف فراراً من الثقل. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٥٢. وهذا يعني أن إلزامهم تخفيف (كُلْيَاتٍ) شبيه بإلزامهم تخفيف (بُوْنٍ)، وذلك أن (بُوْن) جمع (بُوَان) وبابه (فُعُلٌ) في الصحيح، ويجوز فيه التخفيف كقولهم في جمع (حِمَارٍ: حُمُرٌ) وفي (كِتَاب: كُتُب)، ويجوز فيهما: (حُمْرٌ وكُتْبٌ) فإذا جمعنا (بُوَانًا) قلنا (بُوْنٌ) بتسكين الواو كما قلنا (كُتْبٌ، وحُمْرٌ)، ولا يجوز فيها (بُوُنٌ) استثقالاً للضمة على الواو. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٥.

(وَتِدًا)؛ فيستعمل (تدَّةٌ)؛ كراهية لاجتماع المتقاربين، وما يلزم فيهما من الإدغام المؤدي إلى الالتباس أو الاستثقال إن لم يدغم، فكذلك سبيل الضمة مع الياء، والكسرة مع الواو في (جِرْوَةٍ ومُدْيَةٍ) إذا جمعتا بالياء[1].

قال سيبويه: وفُعْلُلَةٌ من (رَمَيْتُ) بمنزلة فُعْلُوَةٍ، وتفسيرها تفسيرها[2].

قال أبو علي: أي تقول فيه: (رُمْيُوَةٌ) إن بنيته على التأنيث، (ورُمْيِيَةٌ) إن بنيته على التذكير[3].

قال سيبويه: وتقول في مثل (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوُتٌ)، ومن (غَزَوْتُ: غَزَوْتٌ)[4].

---

(١) يقرِّر أبو سعيد أن التثقيل في (خُطْوَة وخُطُوَات، ومُدْيَةٍ ومُدُيَاتٌ) يستخفُّ، لأن الضمة في (خُطُوَاتٍ) من جنس الواو، والكسرة في (مُدِيَاتٍ) من جنس الياء، فاللسان بهما يعمل من جهة واحدة، وإذا كانت (جِرْوَةٌ) لم يُقل (جِرِوَات)؛ لأن الكسرة مع الواو كأنهما من موضعين متقاربين، والواو والياء بمنزلة حرفين متقاربين - وإن كانا من مخرجين متباعدين - لما يجمعهما من شركة المدّ واللين وغير ذلك، ومثَّله بالتاء والدال من (وَتِدٍ) لأنهما متقاربان. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٥، وفيه قوله: (رُمْيُوَة) زيادة بعد قوله (فُعْلُوَة)، ولم يثبتها السيرافي ولا الرماني في شرحيهما، كما لم تظهر في التعليقة.

(٣) أي أن بناء (فُعْلُلَة) من (رَمَيْتُ): (رُمْيُوَةٌ) بمنزلة (فُعْلُوَةٌ)، لأن الزائد والأصلي في هذا سواء إذ العلة قد جمعتهما سواء وهي وقوع الضمة قبل الياء التي في موضع حركة، والإعراب على غيرها. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٥٢، والأصل في (رُمْيُوَة: رُمْيُيَة)، فقلبت الياء الأخيرة واواً للضمة التي قبلها، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٩.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٥.

قـــــال أبوعـلـي: أصـل (مَلَكُوتٍ) من (رَمَـــــيْتُ وغزَوْتُ: رَمَيُوتُ وغَزَوُوْتٌ) كما أن أصل (فَعَلُوا: رَمَيُوا)، ويَفْعلُون: يَغْزُوُونَ)، فحذفت الياء والواو اللذين هما لامان من مثال (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ) لما لزم تحريكهما بالضم، كما حذفتهما من (فَعَلُوا وتَفْعَلُونَ) لَمّا لزم تحريكهما به، (فَرَمُوْتُ) من الفـــعل (فَعَوْتُ)، وإنما جــعلت (فَعَلُوت) من (رَمَيْتُ) بمنزلة (فَعَلُوا ويفْعلُونَ) كما جعلت (فَعَلان) بمنزلة (فَعَلاً) للاثنين لما لزم تحريكه بالضم حذَفْت كحذفك في (فَعَلُوا)، كما أنه لما لزم تحريكُه بالفتح أثبتَّ لإثباتكَ إياها في (فَعَلاً) فقلت: (رَمَيـانِ)، كما قلت: (رَمـيَيَا)، وكـما أجريت (فَعَلان) بمنزلة (فَعَلا)، كذلك أجريت فَعَليلٌ [٢٠٠/ب] بمنزلة (فعلِيٌ)، فقلبت اللام واواً كما قلبتها في (فَعَلِيٌ)، فقلت في مثل (حَمَصِيْصٍ): (رَمَوِيٌ)، كـما قلت في النسب إلى (رَحًى: رَحَوِيٌ)، وليست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس[١].

قال سيبويه: ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة[٢].

---

(١) يقول الرماني: «وبناء مثل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ وغَزَوْتُ: رَمَوْتٌ، وغَزَوْتٌ) والأصل رَمَيُوتٌ [وغَزَوُوتٌ] إلا أن لام الفعل في موضع حركة وقبلها فتحة فتقلب ألفًا على قياسها في كل موضع تقع فيه على هذه الصفة، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، يحذف ألف رَمى ويُرمَى في قولك: رَمَوْا ويُرْمَوْنَ». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٥٢. وعلل السيرافي مجيء هذا البناء بمنزلة الجمع لأنك تقول في جمع (غَزَوْتُ ورَمَيْتُ: غَزَوْا ورَمَوا) والأصل: غَزَوُوا ورمَيُوا، وأنه لثقل الضم عليهما جعلا بمنزلة (فَعَلُوا). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٥، وهو يشير إلى قولهم: (رَحَوِيٌ) في النسب إلى (رَحًى).

قال أبوعلي: لو حذفوا اللام من (فَعَلان) لالتبس (فَعَلانٌ بِفَعِلانٍ) لأنه كان يلزم أن يقال في (فَعَلان وفَعِلان) جميعًا (وفَعُلان) أيضًا: (رَمَانٌ) فتفتح العين في جميع ذلك، لوقوعها قبل ألف (فَعَلان)، فهذا الذي يعني، ويبعد أن تريد بذلك في (عَمٍ عَمَوِيّ) كما تقول في (رَحَوِيّ)، فإنما الذي كان يقع فيه اللبسُ (فَعَلان)[1].

قال سيبويه: ولو كان الأمر كذلك لم تقل في أُفْعُولَةٍ: أُدْعُوَّة[2].

أي، لو قلت في فَوْعَلَةٍ: غَوْزِيَة، لأنك تقول: غَوْزَيْتُ في الفعل، لقلت في أُفْعُولَةٍ: أُدْعِيَّة، لأنك تقول: أَدْعَيْتُ فتقلبها في الفعل ياءً، فليست تجري هذه الأشياء على الفعل فتُعِلّها عليه، إنما تشتقها من المصدر، ولا تتعرض فيها للفعل[3].

---

(١) بيّن الرماني أن بناء (فَعَلان) من (رَمَيْتُ): (رَمَيَان)، تحرك الياء قبل الألف؛ لئلا يلتبس بناء (فَعْلان) ببناء (فُعَال)، كما تقول في (رَمَى): (رَمَيَا)، فتحرك الياء لئلا يلتبس فعل الواحد بفعل الاثنين، وكما قالوا في رَحَى: رَحَوِيّ، لأن ترك الفتحة أدلّ على أصل الكلمة في (رَحَى). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٥٢.

قال أبو سعيد: «قالوا: رَحَوِي، ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا (التبيين)، ... لو حذفوا الألف من (رَحَى) في النسبة لاجتماع الساكنين، وهما: ألف (رَحَى) والياء الأولى من يائي النسبة لكسروا الحاء فقالوا: (رَحِيّ) كما قالوا في النسبة إلى (قَبَعْثَرى، ومَعْلَى): (قَبَعْثَرِيّ، ومَعْلِيّ) لالتبس (رَحِيّ) بيَدِي، و(دَمِيّ) لو نسبت إلى (يَدٍ، ودَمٍ، ورَحَى) عين الفعل فيها مفتوحة وهي الحاء، وليست كذلك في (يَدٍ) ودَمٍ)، لأن عين الفعل من (يَدٍ، ودَمٍ) يلحقها الكسر». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٥، وفي المخطوطة: (... ادْحُوَّة) بالحاء المهملة، وما في السيرافي يوافق رواية الكتاب والحديث يتعلق ببناء (فَوْعَلَةٍ) من (غَزَوْتُ).

(٣) تناول الرماني هذه الجزئية بالبيان التالي: «بناء (فَوْعَلَةٍ) من (غَزَوْتُ): (غَوْزَوَّة)؛ لأن الأصل فيه الإدغام، وكذلك بناء (أَفْعُلَةٍ): (أَغْزُوَّة)، وبناء (فُعُلّ): (غُزُوٌّ)، ومثل هذا=

قال سيبويه : ولكنّك إنّما تجيء بهذه الأشياء التي ليست على الأفعال المزيدة على الأصل، لا على الأفعال التي تكون فيها الزيادة[1].

قال أبوعلي: يقول: لاتعلّ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل وإن استوت زيادتها مع الفعل بزيادته، فأنت وإن أعْلَلْتَ (أدْعَيْتُ) فلا تُعِلُّ (أدْعُوَّة)، لأن (إدْعُوَّة) غير مأخوذة من (أدْعَيْتُ) ولا جارية عليها، فيلزم إعلالها لاعتلاله، كما يلزم اعتلال (قَائِم) ليقوم، إنما تؤخذ هذه الأسماء التي هي نحو (أدْعُوّ) التي هي (الغَزْوُ والدَّعْوَةُ) ونحوه، فكما لا تعلّ الواو في المصدر، كذلك لاتعل هذه.

قال سيبويه: ولكنّها على الأصل كما كانت (مَغْزَوٌّ) ونحوه على الأصل[2].

أي ، لايعتلّ كما لم يعتلّ (مَغْزُوّ) ونحوه.

قال سيبويه: وتقول في نحو (كَوَأْلَلٍ) من رَمَيْتُ رَوَمْيًا[3].

قال أبو علي: أصله: (رَوَمْيَيٌ وغَوَزْوَوٌ)، إلا أن اللامين الآخرتين تنقلبان ألفين ، كما تنقلبان من (رَحَىً وعَصًا) ، فتسقطان مع التنوين

= تصح الواو فيه رابعة فصاعداً في الاسم، ولايصح في الفعل من نحو: غَوْزيت، وأغْزَيْتُ، واسْتَغْزَيْتُ، لأنها تصير في الفعل إلى (يُفْعِلُ) بالكسرة قبلها، ثم تجري تصاريف الفعل على ما لزمته العلة كأنه من بنات الياء، ودليله قولهم: (ادْعُوَّة». شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٥٣.

(١) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢.

لالتقاء الساكنين(١).

قال سيبويه : ولو قالوا : (فَعُلٌ) من (صُمْتُ)، لم يقولوا : صَيُمٌ كما قالوا: صُيُمٌ(٢).

قال:(٣) يقول: لاتُقلب الواو ياءً إذا انفتح ماقبلها كما تُقلب إذا انضمّ ما(٤) قبلها، فعلى هذا تقول في (فِعْوَلّ): (غِزْوَوٌ)، فلا تقلبها ياءً كما تقلبها في (عُتِيٍّ) ونحوه؛ ألا ترى أنك تقول في (فَعّلٌ) من الصوم: (صَوّمٌ)، ولا تقلبها ياء لانفتاح ما قبلها، كما تقلبها ياءً في (صُيَّمٍ) لانضمام ماقبلها؟!(٥).

قال سيبويه: وكَعِثْوَلٍّ من قَوِيتُ: قِيَوٌّ، وكان الأصل قِيْوَوٌ(٦).

---

(١) يقول أبو سعيد: «اعلم أن (كَوَألّلاً) وزنه (فَوَعْلَل)، الواو زائدة، وإحدى اللامين، فالهمزة أصلية، فإذا بنينا مثله من (رَمَيْتُ) فأصله أن تقول: (رَوَمْيَيٌ) وقلبت الياء الثانية ألفًا لانفتاح ماقبلها، ومن (غَزَوْتُ): (غَوَزْوَوٌ)، وقلبت الواو الثانية ألفًا لانفتاح ماقبلها، ومن (قويت): قَوَوًا، وذلك لأن عين الفعل منه ولامه واوان؛ لأنه من (القَوّ) فالواو الأولى واو (فَوَعْلَلٌ) الزائدة، والواو المشددة في قولك: (فَوَعْلَلٌ) لانفتاح ماقبلها، ويجب على قياس قول الأخفش في (فَوَعْلَلٍ) من (قَوَيْتُ): (قَوَيًّا)؛ لاجتماع ثلاث واوات...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧١.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (... ولم يقولوا: ..» بزيادة الواو.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) في المخطوطة: (بما) خطأ.

(٥) يقول الرماني: «لايجوز في (فُعّل) من (صُمْتُ) إلا (صُوَّم) ولايجوز على (صُيَّم)، لأن قبلها فتحة». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٥٣. قال أبوسعيد: «قد فصلوا بين الواو إذا انضم ماقبلها وإذا انفتح ماقبلها، فقالوا: في (صُيَّمٍ): صُوَّمٌ، ولم يقولوا: في (صَوَّم): صَيَّم، ولا في سَوَّدَ: سَيَّد». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧١.

(٦) الكتاب ٣٩٦/٢.

قـال أبوعلي: (قِيْوَوٌ) أصله (قِيْوٌ)؛ لأنه من القـوّة، ولكنك قلبت الواو الأولى ياءً، لانكسار ماقبلها، فصارت (قِيْوَوٌ)[1] [۲۰۱/أ] ثم عمل بها ماذكر سيبويه.

قال سيبويه : فأجْرِ أوّلَ (وَعَيْتُ) على أوّلِ (وَعَدتُّ)، وآخرِه على آخر رَمَيْتُ[2].

قال أبو علي: مثال ذلك أنك لو بنيت من (وَعَيْتُ)) مثال (فُعْلُولٍ) لقلت: (وُعْيِيٌّ)، كـمـا أنك لو بنيت من (رَمَيْتُ) مـثـال (فُعْلُولٍ) لقلت: (رُمْيِيٌّ)، وإن شئت قلت: (أُعْيِيٌّ)، فأبدلت الفاء همزة لانضمامها، كما تبدلها من (أُعِدَ)، فقد أجريت آخره كآخر (رَمَيْتُ)، وأوله كأول (وَعَدْتُ)، وعلى هذا الطريق سائر ماتبني من المسائل[3].

قال سيبويه: كما أن أُوَيْتُ كَقَوَيْتُ وشَوَيْتُ[4].

---

(۱) أي أن الواو بعد الياء قلبت لسكون الياء قبلها وتحركها، وذلك لئلا تجتمع أربع واوات، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٥٣.

(۲) الكتاب ٣٩٦/٢.

(۳) فسر هذا أبو سعيد بقوله: ويعني أن (وَعَيْتُ) ونحوه فيه الاعتلال من موضعين: أحدهما: فاء الفعل، والآخر: لامه. فـفاؤه واو، حكمها كحكم واو (وَعَدْتُ) تعتل في المستقبل وتسقط، لقـولك: (يَعِدُ) و(يَزِنُ)، وفي المصدر لقولك: (عِدَةٌ)، و(زِنَةٌ)، وكذلك من (وَعَيْتُ) و(وشَيْتُ) لقـولك: (يَعِي)، و(يَشِي)، (شِيَةٌ) و(ودَيْتُهُ، أَدِيه، دِيَةٌ)، وآخـر (وَعَيْتُ) وهو لامه تعتل كما تعتل ياء (رَمَيْتُ) في انقلابها ألفًا في الماضي وسكونها في المستقبل في الرفع، وسقوطها في الجزم، كقولك: رَمَى، يَرْمِي، ولم يَرْمِ، ومثله: وَعَى، يَعِي، ولم يَعِ..». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧٢.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

أي في أنك إذا بنيت من كل واحدة من (وَأَيْتُ) و(أَوَيْتُ) أجريتهما مجرى (غَوَيْتُ وشَوَيْتُ)(١).

قال سيبويه : وتقول في فِعْلِيَةٍ من غَزَوْتُ: غِزْوِيَةٌ ، ومن رَمَيْتُ رِمْيِيَةٌ، تخفي وتحقق(٢).

أي ، الياء الأولى من (رِمْيِيَة) ، إن شئت أخفيتها ، وإن شئت بقّيتها(٣).

قال سيبويه: وإن كانت على غير تذكير كأُحْيِيَةٍ، ولكن كقُعْدُدٍ(٤).

قال أبوعلي: تجري (رَمْيِيَّة) مجرى الصحيح في أن لاتدغمه، وإن اجتمع فيه مثلان، فكما لايُدغم (قُعْدُدٌ) ونحوه مما كان ملحقًا كذلك لايُدغم هذا ، وإن بنيت (رِمْيِيَةً) على التأنيث في أول حاله كما بنيت (أُحْيِيَةً) عليه لم تدغمه كما أدغمت (أُحْيِيَةً) حين قلت: (أُحِيَّة) ، لأن (أُحْيِيَة) ليس بملحق، وهذا ملحق(٥).

---

(١) بمعنى أن الهمزة في (وَأَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح، كما أنها من (أَوَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح، كعين (عويت)، وشين (شويت). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧٢.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) يريد: إما أن تخفيها، وإما أن تحققها.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٥) أي أن بناء (فِعْلِيَةٍ) من (رَمَيْتُ): (رِمْيِيَة) لاتدغم لأنها ملحقة بضِفْدِعَة، وليست بمنزلة (أُحْيِيَةٍ)، لأن لزوم الحركة في (أحيية) يجوز الإدغام والإظهار، على قياس «ويَحْيى من حَيَّ عن بيِّنة» بالإظهار والإدغام، وفي (أُحْيِيَةٍ) يجوز الإدغام والإظهار، وليس كذلك الإلحاق؛ لأنه يوجب ما يوجبه في الحرف الصحيح من نحو [مَهْدَدٍ، ومَعْدَدٍ]. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٥٤.

قال سيبويه: فهي ها هنا بمنزلة مَحْنِيَةٍ[1].

قال أبو علي: يقول: الواو في (غزوٍ) يلزم انقلابها ياءً لانكسار ما قبلها وأنها لام، كما يلزم انقلابها في (مَحْنيَةٍ) لذلك، انقلبت الواو إذا انكسر ماقبلها في المعتل الأقوى ياء، وذلك نحو (ثِيَرةٍ) و(حِيَاضٍ)، ولو بَنَيْتَ من (غَزَوْتُ) مِثْل (طُنُبٍ) لقلت: (غُزٍّ)، فصار مثل (فَعِلٍ) في انقلاب الواو ياء للكسرة قبلها، والكسرة في (فُعُل) من الضمة كما أبدل في (أَدْلٍ) ونحوه[2].

* * *

ومن بَابِ تَكْسِيْرِ بَعْضِ مَاذكرْنَا عَلى الجَمْعِ[3]

قال سيبويه: ويجري الآخر على الأصل، لأنَّ ما قبله ساكن وليس بألف[4].

قال أبوعلي: يريد بالأخِر الياء الثانية أو الواو الثانية، المدغم فيها، يقول: لايعتلأن لأن ماقبلهما ساكن وليس بألف يعتل مايقع بعدها طرفًا

---

(١) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَةٍ)، وما رواه الرماني يوافق ماجاء في نسخة بولاق للكتاب والحديث عن بناء (فَعِلٍ) من (غَزَوْتُ)، وإلزامها البدل وقبلها الضمة.

(٢) يقول الرماني: (فَعِلٌ) من غَزَوْتُ: (غُزٍ) على قياس (مَحْنِيَةٍ)، والإعلال له أوجب من (مَحْنِيَة)، لأن الواو التي قبلها كسرة لام في موضع حرف الإعراب، وهي في محنية في غير موضع حرف الإعراب». شرح الرماني للكتاب، جـ ٥ ، ق ١٥٥.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وتمامه: « . . . الجمع الذي هو على مثال مَفَاعِلٍ ومَفَاعيل».

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو يعني جمعك (فَعْلٌ) من (رَمَيٌ، وهَبَيٌ) فيقال فيه: (رَمَايٌ) و(هَبَايٌ) لأنها بمنزلة غير المعتل مثل (مَعَدٍّ، وجُبُنٍ)، وأن الألف في الجمع لايغير الذي يليها، لأن بعدها حرفًا لازمًا، وأن الآخِر يجري على الأصل. . .

كما تعتل الياء والواو إذ وقعتا طرفين بعد ألف في نحو (سَقَّاءٍ)[1].

قال سيبويه: كما أجريت فَعَلِيْلَةً مجرى فَعَلِيَّةٍ[2].

قال أبوعلي: يقول: أجريت (فَعَالِيْل) مجرى (فَعَلِيٍّ) في أن أبدلتَ من يائه الأولى همزة، كما أبدلتها من لام (رائيٌّ)، كما أجريت (فَعَلِيْلَةً) مُجرى (فَعَلِيَّة) في أن أبْدَلْتَ من لامه الأولى التي هي ياءً واواً فقلت في مثل (فَعَلِيْلَةٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوِيَّة)، كما أبدلت من لام (رَحَى) في النسب واواً حين قلت: (رَحَوِيٌّ).

قال سيبويه: حتى حذفوا إحداهما، فقالوا أثافٍ ومَعَاطٍ[3]. [٢٠١/ب].

قال: كان قياسه أثافِيٌّ، ومَعَاطِيٌّ فحذفت إحدى الياءين[4].

---

(١) يقول أبو سعيد: «ألف الجمع الذي تقع ثالثة في ماكان واحده على أربعة أحرف حكمها في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدها متحركًا كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكنًا. فالمتحرك قولهم: دِرْهَمٌ ودَرَاهِمُ، وزِبْرِجٌ وزَبَارِجُ، وجُلْجُلٌ وجَلاجِلُ، والساكن نحو: سِبَطْرٌ وسَبَاطِرُ، وقِمَطْرٌ وقَمَاطِرُ، وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أدغم أيضًا في الجمع كقولك: (مَعَدٌّ، ومَعَادٌّ، ومِدَقٌّ ومَدَاقٌّ)، فلما كان (هَبِيٌّ ورَمَيٌّ) قد جعلا في الواحد كجُبْنٍ ومِدَقٍّ جعلا في الجمع كذلك... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧٤، وقد اعتل لذلك وقلب أوجه الاعتلال وبسط الجواب مما يصعب نقله جملة هنا.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو مقارنة (بِفَعَالِيْلُ) من (رَمَيْتُ) حيث يقال فيه: (رَمَاتي) والأصل فيه (رَمَايِيٌّ)، سواء مثل ماقيل في (رَايَةٍ وآيَةٍ): (رائي، وآئي).

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو تمام قول سيبويه: «وقد كرهوا الياءين وليستا تليان الألف حتى ...».

(٤) يقول أبو سعيد: «احتج [سيبويه] لتغيير الياء الأولى في (رِمَايِيٌّ) فقال: وقد كرهت العرب اجتماع ياءين في (أثافِيّ، ومَعَاطِيّ) فخففوا، فقالوا: أثافٍ ومَعَاطٍ، فإذا كرهوا ياءين فهم لثلاث ياءات أكره وأشدّ استثقالاً، ولاسيما إذا كانت ثلاث ياءات بعدها ألف؛ ==

قال سيبويه: ولو قال إنسانٌ: أحْذِفُ في جميع هذا[1].

أي في جميع ماتجتمع فيه ثلاث ياءات ياءً لكان قولاً[2].

قال سيبويه : إذ كانوا يحذفون في نحو أثَافٍ ، حيث كرهوا الياءين[3].

أي إحدى الياءات، وجب أن تكون المحذوفة هي الياء الوسطى ليكون ما يبقى على مثال (مَفَاعِل وفَعَالِلَ) ، ولا تحذف الثالثة، فيكون ما يبقى على مثال (فَعَالِي أو مَفَاعِيْ) ، ولايكون جمعًا لواحده المكسَّر فإذا لزم حذف الياء قال في (فَعَالِيْلَ) من (رَمَيْتُ): (رَمَايٍ) ولا يلزمه إذا ألزمه حذف إحدى الياءات أن تبدلها همزة ولا واواً لزوال شبهه (بَرايّ) لحذفك إحدى الياءات.

قال سيبويه: وذلك (رَاوِيٌّ في رَايَةٍ) لم يحذفوا فيجريها عليها[4].

= لأن الياء بعد الألف أولى بالإعلال، ألا ترى أن الياء إذا وقعت بعد ألف طرفًا قلبت همزة، كقولك: (رِدَاءٌ وسِقَاءٌ) ، وأصله: (رِدَاي، وسِقَاي) ، ولو كان الحرف الذي قبل الياء غير الألف وهو ساكن والياء طرف لصحّت ولم تعتلّ ولم تغيَّر كقولك : (ظَبْيٌ، وهَدْيٌ) وما أشبه ذلك». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧٥؛ وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٢٣٠.

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٧.

(٢) أي لو حذف إحدى الياءات الثلاثة في (رَمَايِيٌّ، ورَايِيٌّ) فقال: (رَمَايٌّ، ورَايٌّ) لكان قولاً قويًا.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٧ ، باختصار في الأمثلة وهي قوله : (نحو أثافٍ ، وأواقٍ ، ومِعْطَاءٍ ومَعَاطٍ).

(٤) الكتاب ٢/ ٣٩٧، وفي المخطوطة: (رَوِيّ) مكان (رَاوِيّ).

قال أبوعلي: فيجريها عليها، أي تبدل من الياء الواو في (فَعَالِيْل) فتقول: (رَمَاوِيٌّ)، كما أبدلتها في (رَاوِيٌّ)، فتجري ما بعد الهمز من (رَمَائِيٍّ) مجرى مابعد الراء من (رَايٍّ) في أنك تهمز كما تهمز هناك، وتبدل من الياء الواوَ كما تبدلها منها هناك[1].

قال سيبويه: فمن ذلك في الجمع (مَعَايَا) ومَدَارَى ومَكَاكِيّ)[2].

قال أبوعلي: مَكَاكِيّ: أصله مَكَاكِيْك، لأنه جمع مَكُّوك[3]، فأبدلت من الكاف التي هي لام يَاءً[4]، كما أبدلت من الهاء في (دُهْدُوهَةٍ)[5] للتضعيف ياءً، فقيل: (دُهْدِيَّة)، ثم أدغم الياء من (فَعَالِيْل) في الياء المبدلة من الكاف، فصار (مَكَاكِيّ)، هذا مما غَيَّروا ولم يحذف، فكذلك يُغَيِّر (فَعَالِيل) من (رَمَيْتُ) ولا يحذف.

* * *

---

(١) يقول أبو سعيد: «إنّ من غيّر الياء الأولى في (رَمَايِيٌّ)، فجعلها همزة أو واواً ولم يحذفها، فقد حمله على أشياء من كلام العرب لحقها تغيّر ولم يلحقها حذف، فمن ذلك (مَعَايَا) جمع مُعْيٍ، وكان الوجه أن يقال: (مَعَايِيٌّ)، فقلبوا الياء ألفًا ولم يحذفوها، وكذلك: (مَدَارَى)، أصلها: (مَدَارٍ) جمع (مِدْرَى)...». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧٦، والنص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٢٣٠ - ١٢٣١، وانظر الممتع في التصريف ٢/٥٥٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٧، وفي المخطوطة: «... مَعَايَا ومَكَاوَى ومكاكيّ». وما في شرح السيرافي يوافق ما في الكتاب.

(٣) المكّوك: طاسٌ يشرب فيه، وأصل الكلمة: (مكاكيك) ولكنهم استثقلوا ثلاث كافات فقلبوا الأخيرة ياءً.

(٤) حكاه أبو زيد، انظر الممتع في التصريف ١/٣٧٧.

(٥) دُهْدُوهَةُ الجعل: ما يدحرجه، ودَهْدَيْتُ الحجر إذا درحرجته، وأصله (دَهْدَهته)، قال =

ومن بَابِ التَّضْعِيْف[1]

قال سيبويه: فإن قيل: ما بالُهم قالوا في (فَعَّلَ): (ردَّدَ) فأدغموه على الأصل[2].

قال أبوعلي: يقول: إن الأفعال المضاعفة خالفت الصحيحة في مثل (رَدَّ، وشَمَّ، ورُدَّ) ونحو ذلك، فلِمَ لم يخالف (فَعَّلَ) الصحيح كما خالف سائر المضاعف نظائره[3].

قال: فإنهم لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذا قالوا: (رَدَّدَ)[4].

قال أبوعلي: إنما كان يلزمُ أن يقال: (رَدَّدَ) لأن العين الثانية كانت تسكن فتدغم في اللام، وتلقى حركتها التي هي الفتحة على العين الأولى

= أبو النجم:

كأنَّ صَوْتَ جَرْعِها المستَعْجَلِ
جَنْدَلةٌ ، دَهْدَيْتَها بجَنْدَلِ

انظر الممتع في التصريف ١/٣٧٩.

(١) الكتاب ٢/٣٩٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٨، وهذا سؤال طرحه سيبويه، وأجاب عنه، وستروي الفقرة التالية جواب سيبويه نفسه على السؤال، والضمير هنا يعود إلى أهل الحجاز وبني تميم الذين روى سيبويه اتفاقهم واختلافهم في مجال التضعيف مما لم يتناوله من قبل.

(٣) يقول أبو سعيد: «(رَدَّد) على (فَعَّلَ) ونحو: (كَسَّرَ، وقَطَّعَ) ولم يغيّر منه شيء كما غيِّر من (رَدَّ)؛ حيث أدغموا عين الفعل في لامه، والأصل: (رَدَدَ)، وإنما لم يغيروا (رَدَّدَ) لأنهم لو أدغموا عينه في لامه كما فُعِلَ ذلك بـ(رَدَّ) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها، وقالوا: (ردَّدَ) ...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق٧٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٨، وفيه: (فلأنهم لو أسكنوا ...».

فيصير (رَدَدَ)، ويحدث تضعيف كما كان (ردَّدَ)[١].

قال سيبويه: وليست بمنزلة (أفْعَلَ) و(استَفْعَلَ) ونحو ذلك[٢].

قال أبوعلي: ومع (فَعَّلَ وأفْعَل)، فقال: لايجوز أن يدغم (فَعَّلَ) كما أدغم (أفْعَل واسْتَفْعَل)، لأنّ (فَعَّلَ) لو أدغم فقيل (رَدَدَّ) لتحرك فيه ما لايتحرك في اسم ولا فعل وهو العين الأولى من (فعَّلَ وأفْعَلَ) إذا أدغما، ونحوهما يُحرِّك فيه مالايستنكر تحركه في اسم ولا فعْل، وهو فاء الفعل، ألا ترى أنه قد يتحرك في (رَدَّ) و(رَادّ) ونحوهما من الاسم والفعل[٣].

---

(١) فسر أبو سعيد هذه الجزئية بأن (رَدَدَ) هو على (فَعَل) نحو (كَسَرَ وقَطَعَ) ولم يغير منه شيء كما غيّر من (رَدَّ) حيث أدغموا عين الفعل في لامه، والأصل (رَدَدَ)، وإنما لم يغيروا (رَدَدَ) لأنهم لو أدغموا عينه في لامه، كما فعل ذلك بـ(رَدَّ) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها، وقالوا: (رَدَدَ)، ولو فعلوا ذلك لم يفرّوا من جمع بين ثلاث دالات وتحريك ثنتين منها، فلم يغيروا شيئًا من ذلك، إذ كان التغيير لايخرجهم إلى حال هي أخف من الأصل، ومع ذلك فإن الدال الأولى هي عين فعل مدغمة في مثلها، وإذا اجتمعت عينان فالأولى منهما أبداً ساكنة في الاسم والفعل، فكرهوا إدغام العين الثانية في اللام؛ لئلا تتحرك العين الأولى فيخرج عن منهاج كلام العرب، إذ كانت العينان لاتجتمعان إلا والأولى منهما ساكنة أبداً». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧٨.

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢، وتمام قوله: «.... ، لأن الفاء تحرك وبعدها العين، ولا تحرك العينُ وبعدها العينُ أبداً».

(٣) يقول أبوسعيد في تفسير هذا القول: «إن (رَدَدَ) الذي لايغير منه شيء لايشبه (أفْعَلَ)؛ وذلك أن (أفْعَلَ) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد، ألقيت حركة العين على الفاء، فأدغمت العين في اللام، وذلك قولك: (أجَلَّ، وأرَدَّ، وأقَرَّ) وأصله: (أجْلَلَ، وأرْدَدَ، وأقْرَرَ)، فألقيت حركة العين على الفاء، وكذلك (استَفْعَلَ) نحو (استَعَدَّ، واستَمَدَّ)، أصله: (استَمْدَدَ، واستَعْدَدَ) فألقيت حركة الدال الأولى وهي عين الفعل على فاء الفعل، ولم يُفعل ذلك بفَعَلَ الذي (رَدَدَ) نحوه للعلة التي ذكرناها من أن العينين إذا اجتمعتا لا تحرك الأولى منهما أبداً ، وفاء الفعل قد تتحرك إذا كان بعدها عين كقولك : ذَهَبَ ، =

قال سيبويه: إن كان يكون ذلك اللفظ فِعْلاً أو كان على مثال الفعل أو على غير واحدٍ [٢٠٢/أ] من هذين(١).

قال أبوعلي: هذا نحو (مُدُقٍّ)، فإنه ليس بفعل ولا اسم على مثال الفعل(٢).

قال سيبويه: واحتملتْ ذلك الألف لأنها مدّة(٣).

== ويقُومُ وما أشبه ذلك». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧٩.

(١) الكتاب ٣٩٨/٢، والقول بتمامه هو قوله: «واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف إن كان ... ولا يكون فِعلاً أو كان على غير واحد من هذين».

(٢) جاء تفسير مارواه أبو علي عند أبي سعيد على النحو التالي: «يعني (أَجَلّ) و(أَدَلّ) تقول: هذا أَجَلُّ من هذا، فتدغم، ولفظ (أَجَلّ) قد يكون فعلاً كقولك: أَجَلَّ زيدٌ عمراً، وقوله: [سيبويه]: «إن كان على مثال الفعل» يعني ما كان من المصادر التي في أوائلها ميمات، حركاتها كحركات حروف المضارعة نحو: (مَرَدٌّ ومَفَرٌّ) وما أشبه ذلك؛ لأن (مَرداً) على وزن (يَعَضُّ) و(مَفَرّاً) على وزن (يَفِرُّ)، غير أن الزائد من (يَعَضّ، ويَفِرّ) ياءٌ، ومن (مَفَرٍّ، ومَرَدٍّ) ميم، وكذلك (مُسْتَعِدٌّ ومُمِدٌّ) وماكان مثله يدخل فيما كان على مثال الفعل؛ لأن (مُسْتَعِدّ، ومُمِدّ) يجري على (يَسْتَعِدُّ، ويُمِدُّ)، ويكون على مثاله، إلا أن أول الاسم ميمٌ مضمومة، وأول الفعل غير الميم.

وقوله [سيبويه]:: «أو على غير واحد من هذين» يعني ماكان على غير لفظ الفعل كألَدّ، وأظَلّ، وعلى غير مثاله (كمَرَدٍّ، ومَمَدٍّ)، وهو نحو (مُدُقٍّ). » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٧٩؛ وانظر النص بتفسيره في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٢/٢- ١٢٣٣.

(٣) الكتاب ٣٩٨/٢، وفيه: «لأنها حرف مد»، وهو يتحدث عن حركة الحرف الذي قبل المسَكَّن، فإن كان متحركًا ترك على حركته، نحو (مُرْتَدّ) الذي أصله (مُرْتَدِدٌ)، وإذا كان قبل المسكنة ألفٌ لم تُغيِّر الألف نحو (رادٌّ، ومادٌّ، والجادّة).

قال:[١] يقول : إن الألف صارت بمنزلة المتحرك ، لوقوع الساكن بعدها[٢] .

قال سيبويه: هذه الدَّالُ الأولى في (رَادٍّ) لا تفارقها الآخِرةُ فما ، يستثقلون لازمٌ للحرف[٣] .

قال أبوعلي: أي التقاء المثلين في (رَادٍّ) لازمٌ، وليس (كيَضْرِبَانِني) الذي لايلزم المثلين فيه[٤] .

قال سيبويه: ولايكون اعتلالٌ إذا فُصِلَ[٥] .

---

(١) القائل هو أبو علي نفسه.

(٢) أي أن أصل (رادٌّ: رَادِدٌ، ومَادٌّ: مَادِدٌ، والجادَّةُ: الجادِدَةُ) وقد جاز إدغامها، والجمع بين ساكنين وفيها ألف المدّ، فيكون مدّها عوضًا من الحركة، ولايجمع بين ساكنين، إلا أن يكون الساكن الأول من حروف المدّ واللين، والساكن الثاني مدغمًا في مثله نحو (ضَالٍّ، ورادٍّ) وما أشبه ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ٧٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٤) احتج سيبويه لترك إدغام إحدى النونين في الأخرى في (يضْرِبَانِني) فقال بأن هذه النون الأولى قد تفارقها الآخرة، لكن الدال الأولى التي في (رَادٍّ) لاتفارقها الآخرة، وذلك أن النون الأولى في (يضْرِبَانِني) يجوز أن تتصل بغير المتكلم؛ فلا تجتمع فيه نونان لغير المتكلم كقولك: (يضْرِبَانِك) و(يضْرِبَانِ زيدًا)، فإذا كانت النون الثانية غير لازمة لم يجب إدغام الأولى، لأن الأولى قد تثبت فيها الحركة لفظًا قبل مجيء الثانية فلا تبطل هذه الحركة لمجيء الثانية، وقد يجوز إدغامها - وإن كان إدغامها غير واجب - كقولك: (يضْرِبَانِّي) وفي الجمع: (يَضْرِبُونِّي)، قال الله عز وجل: «قل أتُحَاجُونِّي في الله وقَدْ هَدَانِي».
أما قوله: «فما يستثقلون لازم للحرف» يعني أن الذين يستثقلونه من اجتماع الحرفين من جنس واحد لازم (الرَادّ، وقادّ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ٨٠.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٩، وتمام عبارته: «وإذا فصل بين الحرفين، وذلك نحو: (الإمداد، والمقداد)».

أي، إذا فُصِلَ المثلان بشيء لم يكن إدغام(١).

قال سيبويه : وكذلك (رَجلٌ خَافٌ) ، وكذلك (فَعُلٌ) ، أجري هذا مجرى الثلاثة من باب (قُلْتُ) على الفعْل(٢).

قال أبوعلي: أي أجري الاسم الثلاثي المضاعف الموافق لبناء الفعل مجرى الثلاثي المعتل بالياء والواو في أن أُعِلّ منه ما كان على وَزْنٍ من أوزان الأفعال غير باب (طَلَلٍ)، كما أعلّ ماوافق بناء الفعل من الثلاثي المعتل بالياء والواو(٣).

قال سيبويه: ولم يفرقوا [بين] هذا والفِعل(٤).

أي لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبناء الفعل وعدَّتُه ثلاثة أحرف وبين الفعل بتصحيح الاسم وإعلال الفعل، كما فُرِّق بين مازادَ على الثلاثة من الاسم والفعل نحو (أَقْوَلُ، وأَقَالَ)(٥).

قال سيبويه : ولم يَفْعَلُوا ذلك في (فَعُلٍ) ، لأنه لم يخرج على الأصل(٦). فيلزم أن يخرج في التضعيف على الأصل ، فيصحَّ كما صح

---

(١) أي كما إذا فصل بين الدالين بالألف كما في (مِدَادٍ، ومِقْدَادٍ) أو فصل الواو بين الرائين كما في (سُرُورٍ) فهذا الفصل يبطل الإدغام، ويصحح المثلين.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) يقول أبوسعيد: «رَجُلٌ خَافٌ أصله: (خَوِفٌ) ولكنه أعلّ كما أدغم (صَبٌّ، وطبٌّ) استوى الاسم والفعل في (خَافَ، وطَبَّ)» شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢، وما بين المعقوفتين زيادة، وقد سقطت من المخطوطة.

(٥) أي أن (فَعَلاً) اسمًا وفعلاً يعتل، وكذلك (فَعُلَ وفَعِلَ) من باب ما عينه واو أو ياء، وأما (أَفْعَلَ) فيعتل الفعل فيه ويصح الاسم، فالفعل قولك: (أَقَامَ، وأَبَانَ) والاسم: (هذا أَقْوَمُ من هذا، وأَبْيَنُ منه) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨١.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

فيه (فَعَلٌ) لما صحّ (في باب قلتُ) (فَعَلٌ) على الأصل نحو قَوَدٍ وخَوَنَةٍ.

قال سيبويه: مِنْ ذلك (ثُنْيٌ)، فألزموها التخفيف[1].

قال أبوعلي: (ثَنِيٌّ) على (فَعِيْلٍ)، ولو جمع على (فُعُلٍ)، فكان يجب أن يقال: (ثُنُوٌ)، ثم يلزم أن تبدل فيقال: (ثُنٍ) كما فُعِلَ (بأدْلٍ)، فاقتصر على التخفيف فقيل: (ثُنْيٌ) إذ قد يخفف في المصحّح[2].

* * *

ومن بَابِ مَاشَذَّ منَ المُضَاعَفِ[3]

قال سيبويه: فلما أنْ صار، - يعني: أُحِسُّ - في موضع قد يحركون فيه [اللام][4] من رَدَدْتُ. أي في مثل (رَدَّ) أثبتوا الأولى، أي

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٢) قال أبو سعيد: «أي أن (ثُنْيًا) جمع (ثَنِيٍّ)، وهو على (فَعِيل)، و(فَعِيْلٌ) يكون على (فُعْلٍ) نحو (رَغِيفٍ) و(رُغْفٍ)، و(نَشِيْلٍ ونُشْلٍ)، ويجوز في (رُغُفٍ) و(نُشُلٍ): (رُغْفٌ ونُشْلٌ)، فلذلك يجب على هذا القياس أن يقال: (ثُنْيٌ، وثُنُيٌ)، فلو تكلموا به على قياس (رَغِيْفٍ ورُغُفٍ) - على التثقيل - لقالوا: (ثُنُوٌ)، فقلبوا الياء واواً لانضمام ما قبلها، ولو قالوا ذلك لزمهم قلب الواو ياءً، وكسر ما قبلها، كما قالوا في (أدْلُو: أدْلٍ)، فلما كان يلزمهم ذلك عدلوا إلى التخفيف، فقالوا: (ثُنْيٌ)»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨٢.

قال أبو نصر: «وقع في حاشية الكتاب عن المبرد: وإنما قالوا (ثُنْيٌ) فأسكنوا، ولم يحركوا، لأنهم لو حركوا ذهب الإعراب فصار (ثَنِيٌّ) فلما سكنت النون عرّيت الياء، ولزم السكون لذلك فلم يجز لك غيره». انظر شرح عيون كتاب سيبويه /٣١٤- ٣١٥.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ باختصار.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

السين الأولى من. (أَحَسَّ)، فقيل: لمْ أحِسَّ، لأنه صار بمنزلة تحريك الإعراب. أي صارت الحركةُ ولم أحِسَّ المحركة لالتقاء الساكنين بمنزلة تحريك الإعراب[1].

قال سيبويه: إذا أدْرَكَ نحو (يَقُوْل ويَبِيْعُ)[2].

قال أبو علي: جعل وجه التشبيه بين (لم أحِسَّ) و(يقولُ ويَبِيْعُ) أنَّ اللامَ لما تحركت من (يَقُولُ) ثبتت العين ولم تحذف، كذلك لما تحركت من (لمْ أحِسَّ) ثبتت العينُ ولم تحذف كما تحذف حيث تسكن اللام[3].

قال سيبويه: فأجروها في (فَعِلْتُ) مجراها في (فَعِلَ)[4].

قال أبوعلي: يقول: لم تلحق حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ) كما لم تُلقِها عليه في (فَعِل)، فقال: (ظَلْتُ) كما قال: (ظَلَّ)، وترك الفاء مفتوحًا في الموضعين، كما قال: (لَسْتُ)، ثم قال: (لَيْسَ)، فأجراه في (فَعَلْتُ) مجراها في (فَعِلَ) حين لم [٢٠٢/ب] تلق على الفاء حركة العين، لأن (ليْسَ) أصله (فَعِلَ)، إلا أنه أسكن كما يُسكَّن نحو (صَيِدَ البَعِيْرُ)، فيُقال: (صَيْدَ)[5].

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص الكتاب.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٠ ، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٣) انظر المقتضب ١/ ٢٤٥.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٥) يقول أبو سعيد: «إن (لَيْسَ) لما خالفت الأفعال المعتلة بأن لم تقلب ياؤها ألفًا، كما قيل: (بَاعَ، وهَابَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال الصحيحة في أن لم تكسر ياؤها، كما قيل: (عَلِمَ، وعَمِلَ، وصَيِدَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال في أن لم يُجعل لها مستقبل ولا مصدر ولا اسم فاعل، كذلك خالفت الأفعال في حذف الياء منها، وترك الفاء حركتها على ==

قال سيبويه : وذلك قولك : قَدْ رِدَّ ، وهِدَّ ، ورَحُبَتْ بلادُك، وظِلْتُ[1].

قال أبو علي: ليس في (رَحُبَتْ) شاهد، ولكنه حكى الكلمتين، لأنه يتكلم بهما معًا[2].

قال سيبويه: ولم يفعلوا ذلك في (فَعِل) نحو (عَضَّ وصَبَّ) كراهية الالتباس[3].

= اللام». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨٣.

وكان أبو سعيد قد تحدث عن الشاذ، والكلام به على الأصل عربي الذي أشار إليه سيبويه في نحو قولك: «أحْسَسْتُ، ومِسْتُ، وظَلِلْتُ» فقال: «وليس كل شاذ تتكلم العرب بأصله، لأنهم قالوا: (استحْوَذَ عليهم الشيطان) وهو شاذ، والقياس أن يقال: استَحَاذَ والعرب لاتتكلم به، وكذلك: (دِيْنَار، وقِيْرَاط) والأصل: (دِنَّار، وقِرَّاط) ولا يُتكلم به». انظر الموضع نفسه، انظر المسائل الحلبيات /١٣٩- ١٤٠.

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠، وهذا القول من تمام قوله: «واعلم أن لغة للعرب مطّردة، تجري فيها (فُعِلَ) من (رَدَدْتُ) مجرى (فُعِلَ) من (قُلْتُ)، وذلك قولهم ...».

(٢) عند البناء للمفعول تلقى كسرة العين على فاء الفعل في باب (باع، وقال)، فيقال: (بِيْعَ، وقِيْلَ) ومن العرب من يجعل باب المضاعف كذلك فيقول فيما لم يسم فاعله: (رِدَّ، وصِدَّ) وأصله: (رُدِدَ، وصُدِدَ) فتلقى كسرة الدال فيهما على الفاء، فيقال (رِدَّ، وصِدَّ)، ولايكون ذلك فيما سمى فاعله نحو (عَضَّ) وأصله (عَضِضَ)، فلا تلقى كسرة الضاد الأولى على فاء الفعل، فرقًا بين ما سمي فاعله، وبين ما لم يسم فاعله... وأجود الكلام وأكثره في باب (رُدَّ) الضم، وفي (قِيْلَ، وبِيْعَ) الكسر، لأن الفعل المعتل الثاني يتغير أوله في الثلاثي إذا كان الفعل للمتكلم أو المخاطب أو جماعة النساء كقولك: (قَامَ وخَافَ) القاف والخاء مفتوحتان ... انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، جـ ١١، ق ٨٤ - ٨٥.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠.

قال أبوعلي: أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبنيّ للفاعل في باب المضاعف، وألقيت على الفاء فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: كراهيه الالتباس، يعني التباس (فَعِلَ بفَعُلَ)(١) في المضاعف لو قيل في الفعل المبني(٢) لم يتخلص ذا من ذا.

قال سيبويه : كما كُرِه الالتباس في (فَعِلَ وفُعِلَ) من باب بِعْتُ(٣).

قال أبوعلي: يقول: كُرِه التباس (فَعِلَ بِفُعِل) في باب المضاعف، كما كُرِه التباسهما في باب (قَالَ وبَاعَ)، فألقى حركة العين على الفاء من الفعل المبني للمفعول دون الفعل المبني للفاعل كما فُعِل ذلك في باب (قَالَ وبَاعَ) حين قالوا في (فُعِلَ) منه (بِيْعَ)، فألقيت على الفاء حركة العين في الفعل المبني للفاعل، ولم يُحرِّك الفاء بحركة العين التي هي الكسرة، لأن (بَاعَ) (فَعَلَ) منقولة إلى (فَعِلَ) كراهية أن يلتبس (فَعَلَ بفُعِلَ).

قال سيبويه: لايغير الإدغام المتحركَ كما لايغيِّره في (فَعُلَ وفَعِلَ)(٤).

قال أبوعلي: يقول: يُفْعَلُ بالتاء في (فَعِلَ) ما يُفْعَلُ بها في (فَعِلْتُ)، لأنك تقول في فَعَلْتُ : (بِعْتُ) ، فتلقي الحركة على الفاء ، كما

---

(١) في المخطوطة: (فَعَل يَفْعُل).

(٢) أي المبني للمفعول.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠ . وهذه العبارة تمام لسابقتها.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٠ ، وقبله قوله: «واعلم أنّ (رُدَّ) هو الأجود الأكثر . . .».

تقول (بِيْعَ) فتلقيها عليها، ولا يحسُنُ ذلك في (فُعِلَ) من المضاعف كما لم تكن في (فَعَلْتُ) منه، ألا ترى أنك تقول في (فَعَلْتُ) منه (رَدَدت)، فلا تلقي حركة العين على الفاء كما تلقيها عليها في باب (بِعْتُ)، فكما[1] لم تلقها عليها في نحو (رَدَدتُ)، كذلك لا تلقيها عليها في (رُدَّ).

قال سيبويه : فكرهوا هذا الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فُعِلَ) من (رَدَدتُ وقُلْتُ)[2].

قال أبوعلي: كرهوا ألاّ يميلوا (تغزِين) ونحوه، وقد ذهبت ضمةٌ وواوٌ إذ أمالوا (قِيْلَ)، فقالوا: (قِيْلَ)، وإنما ذهبت ضمةٌ واحدةٌ، فإذا أميل ماذهبت منه ضمة واحدة إرادةً لتبيين الذاهب، كان إمالة ما ذهب منه ضمةٌ وواوٌ أولى[3].

* * *

---

(١) في المخطوطة : (فكلما).

(٢) الكتاب ٢/٤٠١.

(٣) جاء في الكتاب ٢/٤٠٠ قوله: «وأمّا (تَغْزِيْنَ) ونحوها فالإشمام لازم لها ولنحوها، لأنه ليس من كلامهم أن تُقلب الواو في (يَفْعَلُ) من (غَزَوْتُ) ياءً في (تَفْعَلُ) وأخواتها، وإنما صُيِّرت فيها الكسرة للياء، وليس يلزمها ذلك في كلامهم كما لزم (رُدَّ، وقِيْلَ) فكرهوا ترك الاشمام مع الضمة والواو، إذ ذهبا وهما يثبتان في الكلام، فكرهوا هذا الإجحاف ... الخ الباب».

ومن بَابِ مَاشَذَّ فأبْدِلَ مكانَ اللأم اليَاء لكَراهِيَة التَّضْعيف(١)

قال سيبويه: كما أنَّ التاء في (أَسْنَتُوا) مبدلة من الياء(٢).

أي مبدلة من الياء التي هي مبدلة من الواو التي هي لام الفعل من (أسْنَى)(٣).

قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب(٤) أنهم يقولون: هَنَانَانِ، يريدون: هَنَيْنِ(٥).

قال أبوعلي: زعم المازني أنه لايعرف (هَنَانَيْن)، ولا رأى من يعرفه [٢٠٣/أ].(٦)

* * *

---

(١) الكتاب ٢/٤٠١.

(٢) الكتاب ٢/٤٠١.

(٣) يقول أبو سعيد: «أصل (أسْنَتُوا) من السَّنَة، وهو القحط، ومعناه: أصابهم القحط، وأصل (سَنَةٍ) سَنْوَةٌ، في من قال: (سنوات) فإذا بنوا منها (أفْعَلَ) وجب أن يقال: (أسْنيْنَا)، والأصل (اسْنُونَا)، فقلبت الواو ياءً كما يقال: (أغزَيْنَا، وأدْنَيْنَا) وهو من (الغَزْوِ والدُّنُوّ)». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨٥، وانظر تهذيب اللغة ٦/٧٦- ٧٧ (باب السين والنون)، ١٣/١٢٧- ٢٩ (سنه).

(٤) هو الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه يونس بن حبيب، ولم يُعرف تاريخ وفاته، انظر مراتب النحويين /٤٦، طبقات النحويين واللغويين /٤٠، إنباه الرواة ٢/١٥٧- ١٥٨.

(٥) الكتاب ٢/٤٠١.

(٦) يرى أبو سعيد أن في رواية أبي الخطاب مذهبين: الأول: أن يقال: إن سيبويه أراد أن (هَنَانَيْنِ) وإن كان بمعنى (هَنَيْنِ) فهو لفظ على حياله، ليس بمشتق من (هَنٍ)، كما أن (كِلا) ليس بمأخوذ من لفظ (كُلّ)، والمذهب الآخر: أن (هَنًا) لام الفعل منه واو، ==

ومن بَابِ تضعيف اللأم في غَيْر
ما عَيْنُه ولامُهُ من مَوْضِعٍ واحِدٍ[1]

قال سيبويه: لأن (مَعَدًا) بُني على السكون، وليس أصله الحركة[2].

قال: يقول: ليس أصل الدال الأولى من (مَعَدٍ) الحركة، ولو كان ذلك لأظهر التضعيف كظهوره في (جَلْبَبَ) ونحوه[3].

قال سيبويه: وإنّما (مَعَدٌّ) بمنزلة (خِدَبٌّ)[4].

يعني أن اللام فيهما مضاعف لغير الإلحاق[5].

= ويجمع (هَنَوَات)، ولام الفعل من (هَنَانَانِ) نون، فصار كأنه في الواحد (هَنَنٌ) وأبدلت النون الثانية واواً، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨٦، انظر النص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٢٣٦.

(١) الكتاب ٢/٤٠١.

(٢) الكتاب ٢/٤٠١، وفي المخطوطة (مَعَدٌّ).

(٣) يقول أبو سعيد: «والثلاثي قد يزاد في آخره حرف من جنس لامه، ثم ينقسم ذلك قسمين: أحدهما: ملحق بالرباعي، والآخر: غير ملحق به. فأمَّا الملحق به فهو الذي يصير بالزيادة على بنية الرباعي الأصلي وكيفية حركاته ونظمها ونظم سكونه، غير مغيَّر منه شيء، وذلك قولك: قَرْدَدٌ، ومَهْدَدٌ، وفي الفعل: جَلْبَبَ، وشَمْلَلَ، ورَمْدَدَ، وخِدَبٌّ، وهِقَبٌّ، فأمَّا قَرْدَدٌ فملحق بـ(جَعْفَرٍ)، وجَلْبَب وشَمْلَلَ ملحق بِدَحْرَجَ ... وخِدَبٌّ ملحق بقِمَطْرٍ، وهذه الأشياء على كيفية حركات ما أُلحق به غير مغيَّر منها شيء.

وأما الذي في آخره حرف من جنس لامه وليس بملحق، فهو ما لم يكن له نظير من الرباعي الأصلي على كيفية نظم حركاته، وذلك قولك: مَعَدٌّ، وجُبُنٌّ... الميم في (مَعَدٍ) أصلية؛ لأنهم قالوا: تَمَعْدَدَ الرَّجُلُ. وإنما قلنا: إنهما ليسا بملحقين، لأنه ليس في الرباعي الأصلي شيءٌ على كيفية حركاتهما ونظمهما». وقد أدار حواراً في هذه المسألة لو لا مخافة الإطالة لكان جديراً بالإثبات هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨٦.

(٤) الكتاب ٢/٤٠١.

(٥) أي «وأن (مَعَدًا) ليس أصلهُ (مَعْدَدٌ)، على مثال (جَعْفَرٍ)، كما أن (خِدَبًّا) لايقال =

قال سيبويه : فلما كانتا كذلك، أُجْرِيَتا مجرى ما لم يُلحق بناءً ببناء غيره فيما عينُه ولامه من موضعٍ واحد[1].

قال أبوعلي: يقول: لما كان (افْعَلَلْتُ وافْعَالَلْتُ) لانظير لهما في الرباعي أجريتا مجرى (رَدَّ) ونحوه فأدغما كما أدغم (ردَّ واستَعَدَّ) ونحوه فيما عينه من موضع لامه ولم يُلحق برباعي، فيلزم إظهار التضعيف فيه (فاحْمرَّ) - وإن كان المكرر فيه اللام - بمنزلة (ردَّ واستَعَدَّ) في أنه لغير الإلحاق[2].

قال سيبويه: وإنّما لحقت شيئًا يعتلُّ وهو على أصله[3].

يعني: إنما لحقت (عَدَّ) من (استَعَدَّ) وهو على أصله في الاعتلال بعد لحاق الزيادة.

* * *

= فيه: أصله: (خِدْبٌ) ثم ألقيت فتحة الباء الأولى على الدال ، ثم أدغمت ، بل ثبتت الباء الأولى على السكون، والدال على الفتحة، كما فُعل ذلك (بَمَعَدٍّ، وخِدَبٍّ) ملحق بقمطر». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨٦، وانظر النص منقولاً في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٢٣٦- ١٢٣٧.

(١) الكتاب ٢/٤٠٢، وأصل كلامه قوله: «وأمّا احْمَرَرْتُ، واشْهَابَبْتُ، فليس لهما نظير في باب الأربعة، ألا ترى أنه ليس في الكلام (احْرَجَمْتُ) ولا (احْرَاجَمْتُ) فيكون ملحقًا. بهذه الزيادة، فلما كانتا كذلك . . . الخ».

(٢) أي أن (احْمَرَرْتُ واشْهَابَبْتُ) غير ملحقين بشيء، وأن الإدغام يكون فيهما، فيقال: (احْمَرَّ، واشْهَابَّ) والأصل: (احْمَرَرَ، واشهابب). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨٧- ٨٨.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٢.

ومن بَابِ مَا قِيسَ منَ المُضَاعَفِ
الَّذِي عينُه ولاَمُهُ مِنْ مَوضِعٍ وَاحِدٍ[1]

قال سيبويه: وتقولُ في (فَعَلُول) من (رَدَدْتُ): (رَدَدُودٌ)، (وفَعَلِيلٍ): (رَدَدِيدٌ) كما فعلت ذلك (بفَعَلانٍ).

قال أبوعلي: لأن المصدر من (رَدَدُودٍ، ورَدَدِيدٍ) بمنزلة (طَلَلٍ)، فكما صَحَّحتَه من (فَعَلان) صححته من هذا[2].

قال سيبويه: لأنَّها من (غَزَوْتُ) لاتَسْكُنُ[3].

قال أبوعلي: يعني أن حروف العلّة في المعتل اللام لاتسكن، وتصحح في مثل (قَطَوانٍ ونَزَوَانٍ)، فإذا صُحح في المعتل الأضعف وجب أن يُصحَّح في المعتل الأقوى، وإن كان موافقًا لبناء الفعل، ألا ترى أن (جَوَلاَن) و(دَوَرَان) قد صُححا وإن كان[4] موافقًا لبناء الفعل، ولاينبغي أن يكون ذلك على مذهب أبي العباس إلا (فُعَلاً)، يقول في فَعُلاَن من قُلْتُ: (قَالاَنٌ)، لأنه يرى أنَّ (جَوَلاَن) ونحو شاذٌ، وأن الزيادتين في آخره لا تخرج الاسم من شبه الفعل، لأنهما غير معتدٌ بهما، ألا ترى أنك تقول في تحقير (زَعْفَران : زُعَيفِرانٌ)، ولو اعتدّ بهما لم يَجُز هذا التصغير لخروجه

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٢) (فَعَلُولٌ) من (رَدَدْتُ) يكون على (رَدَدُودٌ) بالإظهار، لأنه ملحق بـ(زَرَجُونٍ)، وأمّا (فَعَلِيلٌ) منه فهو: (رَدَدِيدٌ) بالإظهار ليكون على بناء (حَمَصِيصٍ). انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٥٦.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٢، وحديثه عن (فَعَلان) من (قُلْتُ) الذي يقال فيه (قَوَلاَنٌ) كما فُعِلَ ذلك بفَعَلانٍ، لأنها من (غَزَوْتُ).

(٤) يعني بناؤهما.

بهما من الأمثلة الثلاثة[1].

قال سيبويه: لاتجعل ذلك بمنزلة المضاعف[2].

أي لا تعله، كما لو بنيت من المضاعف (فَعلأن) لقلت: (رَدَّأن) فأعللت كما تعلّ (رَجُلٌ ضَفُّ الحال)، إذا أردت به اسم الفاعل من

---

(١) يقول أبو سعيد: «قالت العرب في كل شيء على (فَعَلانٍ) وعين الفعل منه واو، أو ياء، بتصحيح عين الفعل، فقالوا: الجَوَلان والرَّوَغَان، والهَيَمَان، والحَيَكَان، وهو مشيه، والفَعَلان منه والفُعَلان في التصحيح كالفَعِلان، كما كن في الإعلال قبل دخول الألف والنون بمنزلة واحدة. . .

وفي قولك: «النَّزَوان، والكَرَوان، والنَّفَيَان، والغَلَيَان، فتصح، وذلك أنهم لو أعلوها قلبوها ألفًا فأسقطوها لاجتماع الساكنين، . . . وصحَّحوا الواو والياء عينين بزيادة أضعف من زيادة الألف والنون، وهي ألف التأنيث، فقالوا: (صورى، وحيدى) وقد خالف أبو العباس المبرد، فزعم أن القياس أن يقال: (قَالأنٌ)، وألزم سيبويه المناقضة حيث لم يعتد بالألف والنون في (رَدَدَانٍ)، واعتدَّ بهما في (قَوَلان)، واحتج بأن العرب قالت: رَالان، وداران، وماهان، وهامان، وليس له في ذلك حجة، وقد ذكرنا الحجة لسيبويه فيما مضى. وأما الأسماء التي ذكرها، فهامان وماهان أعجميان، وأما (رالان) فاسم رجل من طيء يعرف ابنه بجابر بن رالان، وداران اسم، ويجوز أن يكون أصلهما عجميًا . . . ولا يطرد لهما قياس كقياس (جَوَلان)، و(رَوَغَان)، و(هَيَمَان) المطرد في المصادر. . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٨٩. وقد مرّ شيء من هذا في الكتاب ٢/ ٣٧٠، وانظر رأي المبرد في المقتضب ١/ ٢٦٠.

قال الرماني: «والدليل على أن أصل الإعلال للفعل أنه الذي تلحقه الزيادات للمعاني لحاقًا لازمًا فيجتمع فيه ثقل الزيادة وثقل حرف العلة، وليس كذلك الاسم، ولو وجب الإعلال لحرف العلة فقط كما يجب بالتقاء المثلين لم يجز مثل (وَقَيْتُ) لأنه حرف علة ثقيل وفيه أثقل الحركات. . . يجب الإعلال للفعل في الأصل بأمر هو أخصّ من هذا على مابيّنّا، ويوضح ذلك قولك: الجَوَلان، والنَّفَيَان، فلولا الزيادة التي باعدت بين الشبه لجرى مجرى (باب، ودار، ورَحًى، وفتًى)»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٥٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٢، والإشارة إلى أن (فَعِلأنٍ) من القول يقال فيه (قَوِلانٌ).

الضعف على (فَعِلَ).

قال سيبويه: لأنه يوافقه وهو على ثلاثة ثم يصير على الأصل بالزيادة[(١)].

أي، يصير[(٢)] بالألف والنون مخالفًا لنحو (خَافَ) و(قال) اللذين هما (فَعِلَ) و(فَعَلَ) فلا يلزم إعلاله كما لزم إعلالُهما، لأن مشابهتهما بناء الفعل بالزيادتين اللاحقتيهما مرتفعة عنهما.

قال سيبويه: [٢٠٣/ب] ويقوِّي(رَوْدَدًا) ونحوه قولهم: أَلَنْدَدٌ[(٣)].

قال أبوعلي: يريد، أنّ المثلين في (رَوْدَدَ) أصليّان فبُيِّنا ولم يُدغما كما يُبيَّن نحو (جَلْبَبَ) الذي أحد المثلين فيه زائد، وإنما لاشتمال الإلحاق عليهما وأنّه لو أدغم لزال ماله قُصِد من الإلحاق، ألا ترى أنّك لو أدغمت مثل (رَوْدَدٍ) لخالفت به زنة (جَعْفَر)، فصار ذلك خلاف القصد، ويقويه (أَلَنْدَدٌ)[(٤)]، لأن المثلين فيه أصليّان وقد بَيَّنا مع ذلك لما أريد إلحاقه (بِفَرَزْدَقٍ)، وكذلك (رَوْدَدٌ) تُبَيَّن فيه المثلين وإن كانا من (رَدَدْت) كما

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٢) أي أن (فَعِلان) يجري مجرى (فَعَلانٍ) من بابه، فتجري (قَوِلان) مجرى (جَوَلان، ونَقَيانٍ).

(٣) الكتاب ٢/٤٠٣، وفي المخطوطة : (رَوْدَدٌ) بتنوين الضم.

(٤) (أَلَنْدَد) من اللّدَدِ شدة الخصام، كما بيّن أبو علي، وهو الألَدُّ، وهذا وصف على (أَفَنْعَلٍ)، والدلالة على أن الهمزة زائدة أن النون ثالثة ساكنة، والنون إذا كانت ثالثة ساكنة حكم بزيادتها لكثرة كونها زائدة في هذا الموضع نحو (عَقَنْقَلٍ، وجَحَنْفَلٍ، وعَفَنْجَجٍ)، انظر المسائل الحلبيات /٣٧٦- ٣٧٧. والاسم من (أَفَنْعَل) نحو (أَلَنْجَج) وهو عُود البخور. انظر الممتع في التصريف ١/٩٤- ٩٥، وانظر المقتضب ١/٢٠٢، ٢٤٤.

بيَّنتهما من (ألَنْدَدٍ) وإن كانا من (اللَّدَدِ)[1].

قال سيبويه : وليست آخِراً بعد ألف إلا وهي تُخرج بناءً إلى بناء[2].

قال: اللاحقة آخِراً بعد ألفٍ نحو (عَطْشَان، وإنْسَانٍ)، وليست هذه للإلحاق، وقد تكون هذه النون أخيرة بعد ألف للإلحاق نحو (سِرْحَانٍ) فأمَّا إذا كانت النون بخلاف هذه الصورة فإنها للإلحاق[3].

قال سيبويه : فإن قلت : أقول جَلْبَبٌ ورَوْدَدٌ ، لأن إحدى اللامين زائدة[4].

قال أبوعلي: يقول: إن قلت: (جَلْبَبٌ) فأبين المثلين ولا أدغم لأن إحدى اللامين زائدة لا لأنه للإلحاق، فليس هذا الاعتلال صحيحًا، لأنك قد

---

(١) قال الرماني: «قولهم: (ألَنْدَدٌ) دليل على أن الأصلي والزائد للإلحاق يجري مجرى واحداً في الملحق، وعلة ذلك مساواة الملحق بما ألحق به في الزنة، فألَنْدَدٌ بمنزلة عَفَنْجَجٍ - وإن كانت الجيم في هذا زائدة للإلحاق - وليست كذلك في (ألَندَدٍ)، والنون يغلب عليها موضعان: أحدهما: الزيادة للإلحاق، والآخر: مصاحبة الألف في آخر الكلام، وإنما وجب لها ذلك لأنها حرف صحيح حسن في المسموع بالغنَّة التي فيها». شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٥٧، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢. وهو يومىء إلى النون في مثل (ألَنْدَدٍ).

(٣) يفسر أبوسعيد هذه المسألة بقوله: «والنون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كعَطْشانٍ، وقُرْبَانٍ، وغَلَيَانٍ، وما أشبه ذلك، فلا تكاد تزاد إلا للإلحاق بناء، وإلحاقها بناءً ببناء كثير جداً، منها: (رَعْشَنٌ) ملحق بالنون بجَعْفَرٍ، و(خِلَفْنَةٌ، وعِرَضْنَةٌ) ملحقتان بهِدْمَلَةٍ وجَحَنْفَل .. وعَنْسَلَ وعَنْبَر ملحقان بالنون بجعفر، والذي ليس بملحق قليل، كقولهم: كَنَهْبُل، وقُرُنْفُل، وتَرْجَسٍ ونحوه، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٩٠.

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢ ، وفيه : (رَوَدٌّ).

تدغم ما أحدهما زيادة كما أدغم الأصليين وقد لا تدغم الأصليّين في نحو (أَلَنْدَد)، فإنما العبرة في ترك الإدغام الإلحاق لا الزيادة والأصل[1].

قال سيبويه: وكرهوا في عَفَنَّج مثلما كرهوا في أَلَنْدٍ[2].

قال أبوعلي: أي فلم يدغما لما كان للإلحاق، فإن كان أحد المثلين زائداً كما لم يدغم فيما المثلان فيه أصليتان[3].

قال سيبويه: وإنْ قلت: إنَّما ألحقتها بالواو[4].

أي، وإن قلت: ألحقت (رَوْدَدُ) بالواو لا باللام، كما ألحقت (جلبب)[5] باللام، وإذا لم ألحقها باللام أدغمت، لأن اللام ليست بزائدة كما كانت في (جَلْبَبَ) زائدة.

ومن قولي، أي لا أدغم إذا كانت إحدى اللامين زائدة، فأما إذا كانتا أصليين أدغمت (وَرْدَد)؛ لأنَّهما[6] أصليتان، فالجواب على ما كان في الكتاب.

* * *

---

(١) يقول الرماني: «وفَوْعَلَ من (رَدَدْتُ) رَوْدَدَ، بالإظهار كالإظهار في (جَلْبَبٍ)؛ لأنه ملحق، كما وجب في (أَلَنْدَدٍ) ما يجب في (عَفَنْجَجٍ)» شرح الرماني للكتاب، جـ ٥، ق ١٥٧.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٣ وفي المخطوطة: (عُفَنَّج) بضم العين، و (مثل ما).

(٣) انظر مانقلناه عن الرماني آنفًا.

(٤) في الكتاب ٢/٤٠٣، وهو من تمام العبارة السابقة.

(٥) في المخطوطة: (جلب).

(٦) في المخطوطة: (لامُهما).

ومن بَابِ مَا شَذَّ مِنَ المعْتَلِّ عَلى الأصْلِ(١)

قال سيبويه : واعلم أن الشيء قد يقلّ في كلامهم وقد يتكلمون بمثله من المعتل(٢).

قال أبوعلي: هذا نحو تركهم استعمال الفعل من (القوة) ونحوه على (فَعَلْتُ) لئلاً يلزمهم أن يجمعوا بين واوين في (قَوَوْتُ)، ونحو قلبهم العين من (آيَةٍ)، لئلاً يلزمهم تصحيح عينها، والجمع بين الواوين والياءين فيها، وهم قد يجمعون في غير ذا بين الياءات في نحو (رَمْيِيٍّ، وأُحَيٍّ) وبين الواوين في (أحْوَوَتِ الشّاةُ)، وإنما جمع بينهن في بعضٍ وترك الجمعُ في بَعْضٍ كراهة أن يكثر في كلامهم مايستثقلون(٣) [٢٠٤/أ].

قال سيبويه: فمما قلّ فُعْلَلٌ(٤).

---

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢- ٤٠٤، وفي المخطوطة: (... قد يتكلمون ...) من غير واو العطف، ومثل ذلك في شرح السيرافي أيضًا.

(٣) قال أبو سعيد في تفسير هذا القول: «يريد: أنه قلّ في الكلام (فُعْلَلٌ) الملحق بالثلاثي نحو (عُوطَطٍ)، و(قُردَدٍ)، وكذلك (فُعْلُلٌ) الملحق (بِبُرْثُنٍ) نحو (قُعْدُدٍ) وإن كانوا يستعملون كثيراً نحو: (ارْدُدْ، ورُدَّ) من المضاعف، وقد اطّرحوا أصلا من كلامهم (فَعَالِل) نحو: (ضَرَابِبٍ)، و(فُعْلُلٌ) نحو: (ضُرْبُبٍ)؛ وذلك كله كراهية كثرة ما يستثقلون - وإن كانوا قد يستعملون مثله في الثقل وأثقل منه - لأنه لايستنكر أن يعدل الإنسان عند استثقال الشيء إلى ماهو أخف منه، وأن يصبر على مايثقل عليه ويستعمله، وأراد سيبويه بما ذكره وبما يذكره في الباب تسهيل أمر الشاذّ في أحرف لم يتجاوزها، كما يستعملون ما يثقل في شيء ويلزمونه ويَدَّعونه في شيء آخر استثقالاً ...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٩٢، وانظر النص في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٤٠/٢- ١٣٤١.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

قال أبوعلي: فُعْلَلٌ نحو: عُوْطَطٍ، وفُعْلُلٌ نحو: قُعْدُدٌ.

يقول: قلّ هذا في كلامهم (كتردَدَ) ونحوه وماتصرف منه مع أنه أثقل من (عُوطَطٍ) لاجتماع ثلاث دالات فيه.

قال أبوعلي: قال سيبويه: وتقول: أحْوَوَى[1].

قال أبوعلي: (الحُوَّة) مثل الحُمْرة[2]، فإذا بنيت منه فعْلاً على وزن (احمَرَرْتُ) قلت: (احْوَوَيْتُ)، وكأن الأصل (احوَوَوْتُ)، لأنك تزيد على اللام لامًا مثله كما زدتَ على اللام من الحُمْرة لامًا مثله، إلا أنّك قلبت الواو ياءً كما قلبته من (أغْزَيْتُ) ونحوه ولو لم تقلبه ياءً للزم أن تقول في المضارع (يَحْوَوُّ) مثل (يَحْمَرُّ)، فتُحرك الواو التي هي لام (يُفَعّل) بالضمة، وهذه اللام لاتتحرك بها فقلبت ياءً.

قال سيبويه: وإن كانوا يكرهون المعتلّين بينهما حرف والمعتلين وإن اختلفا[3].

قال أبوعلي: مثال المعتلين بينهما حرف نحو جمع (سَيِّد)، يُكره فيه (سَيَاوِدُ)، وإن اختلف فيه حرفا العلة وفصل بينهما حتى تقلب الواو همزة ليختلفا، وأما قوله: والمعتلين وإن اختلفا، فإنه نحو (رَوَيًا) في مصدر (رَوَيْتُ)، تقلب الواو ياءً فيقال: (رَيًّا)[4].

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤، وفي المخطوطة: (احْوَاَ).

(٢) انظر تهذيب اللغة ٥/٢٩٣ (حوى) قال ذو الرمة:

لمياءُ في شفتيها حُوَّةٌ لعَسٌ ... وفي اللِّثَاتِ وفي أنْيَابِها شَنَبُ

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٤) فسر أبو سعيد هذه المسألة بالآتي: قال: ويريد: أن (حَيِيَ واحْوَوَى) أثقل من (وَعَوْتُ، وحَيَوتُ)، لأن في (احْوَوَى) واوين متوالين، فهما أثقل من (وَعَوْتُ) ؛ لأن الواوين =

قال سيبويه: ومِن ثَمَّ تركوا من المعتلّ ما نظيره في غيره[1].

قال أبوعلي: هو نحو تركك البناء من (قُلْتُ) على (افْعَوْعَلَ)، وقد جاء نظيره من غير المعتلّ نحو (اغْدَوْدَنَ)، و(اعْرَوْرَى)[2].

قال سيبويه: يجيء الاسم على ما اطُّرِحَ من الفعل[3].

قال أبوعلي: هو نحو (قَوَدٍ)، و(روعٍ)، جاء كأن فعله (قَوَدتُ)، ونحو (وَيْلٍ)، لأن فعله (وِلْتُ)، ولم يجيء في الأفعال شيء من ذلك[4].

* * *

== بينهما حاجز، و(حَيَيْتُ) أثقل من (حَيَوْتُ)؛ لأن في (حَيَيْتُ) ياءين متواليين، وهما من جنس واحد، فهي أثقل من الياء والواو في (حيوت) ثم قال: «فهذا أثقل» يعني (حَيَيْتُ، واحْوَوَى)، وإن كانوا يكرهون (وعَوْتُ) و(حَيَوْتُ)...»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٩٢.

(١) الكتاب ٢/٤٠٤، وفيه: «... ماجاء نظيره...» ورواية السيرافي كرواية أبي علي هنا.

(٢) تركوا من المعتل مانظيره في غيره أشياء كثيرة منها أن (فَعِيْلاً) من الصحيح، ويجمع نعتًا على (فُعَلاَء)، كقولك: (كَرِيْمٌ وكُرَمَاءُ) و(ظَرِيْفٌ وظُرَفَاء)، و(رَحِيْمٌ ورُحَمَاء) يجمعون من المعتل على (أفْعِلاء) نحو (قوي وأقْوِيَاء) و(صَفِيّ وأصْفِيَاء)، ولا يجمعون على (فُعَلاَء)، ومنها ما يُعَلّ من الأفعال المعتلة ونظائرها من الصحيح على غير منهاجها ...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٩٢- ٩٣.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤، وفيه: «... على ماقد اطرِّح...».

(٤) ومن الأمثلة الأخرى لما يجيء من الأسماء على ماطرح من الأفعال نحو: (وَيْحَ، وآءَةٌ، وآيَةٌ، كما أنه قد يجيء من المعتل على أصله نحو: استَحْوَذَ، وأغْيَلَت المرأةُ وأعْوَزَ الشيء، والخَوَنَةُ، والحَوَكَةُ، والقَوَد، ثم ماجاء على غير أصله نحو: قَالَ، وبَاعَ، وأَقَامَ، وأبَانَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ٩٣.

ومن بَابِ الإدْغَام[1]

قال سيبويه : فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ، أو بما فيها منها[2].

قال أبوعلي: يعني إذا قلت: بين بينَ، إن شئت وصلت السين بالسين بما في الحروف، حروف اللين وهو الحركة، وإن شئت قلت: سَاسًا، أو سُوْسُو، أو سِي سِي.

وقوله: منها، أي من حروف اللين، يعني الحركة[3].

* * *

(1) الكتاب ٢/٤٠٤، وباب الادغام عند سيبويه يعني باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها.

(2) الكتاب ٢/٤٠٥.

(3) فسر إبو نصر هذه المسألة بقوله: «يعني بقوله: (فإذا أردت إجراء الحروف): فإذا أردت تحويلها بإحدى الحركات الثلاث - الرفع والنصب والخفض - رفعت صوتك بحروف المدّ واللّين، فقلت: (فَا)، أو (فِي) أو (فُو)، فلا بدّ من حروف اللين؛ لأن الحرف المحرك لا ينفرد، كما لاينفرد بالساكن، فإذا أردت أن تلفظ بالحرف المتحرك ألحقته أحد حروف اللين بعده، وإذا أردت أن تلفظ بالساكن أدخلت همزة محركة بالكسر، فقلت إذا أردت اللفظ بالدال من (قَدْ)، والباء من (اضربْ) ونحوهما: (إدْ)، و(إبْ).

وقوله: (أو بما فيها منها)، يعني بإحدى الحركات، فإذا كان كذلك لم يكن بُدٌّ من كلام بعده كقولك: (كمْ، ومَنْ) ونحو هذا». شرح عيون كتاب سيبويه /٣١٥- ٣١٦.

ومن بَاب الإدْغَام في الحَرْفَيْنِ اللّذين تَضَعُ لسَانَكَ لَهُمَا[1]

قال سيبويه: وقد بيَّنا أمرهما إذا كانا في كلمة لايفترقان[2].

يعني أنه بيّن ذلك في باب التضعيف، وفي الباب المترجم بمضاعف الفعل[3].

قال سيبويه: وذلك نحو (يَد دَاوُدَ)، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدالٌ منه[4].

قال أبوعلي: يعني بالمتحرك الواقع بين ساكنين الدالَ الثانية، والساكنان الدالُ الأولى والألف من (دَاوُد)[5].

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٧ باختصار.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٧، وفي المخطوطة: (كان) مكان (كانا) هنا، وفي الكتاب: (من) مكان (في) هنا.

(٣) الذي مضى من ذكر الإدغام وهو المشار إليه هنا هو إدغام الحرف في نظيره، فإذا كانا من كلمة واحدة مثل (مَدَّ، يَمُدُّ، ورَدَّ، يَرُدُّ، واحْمَرَّ، يَحْمَرُّ) فالأصل فيها: (رَدَدَ، يَرْدُدُ،، ومَدَدَ يَمْدُدُ، واحْمَرَرَ يَحْمَرِرُ)، والذي سيذكر بعد ذلك في هذا الباب إدغام الحرفين من جنس واحد في كلمتين، وهذا النوع على ضربين:
الأول: أن يكون الأول ساكنًا والثاني متحركًا، وليسا من حروف المدّ واللين، وهو واجب.
والثاني: أن يكونا متحركين، وإدغامهما غير واجب، والمتكلم مخير فيه إن شاء أدغم، وإن شاء أظهر. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٢، وانظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحو ٣/٤٠٥، شرح الشافية ٣/٢٣٥.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٧.

(٥) يحسن الإدغام في مثل (يَددَّاوُدَ)، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٦٣ حين يكون الحرف المدغم بعد متحرك، ويجيء بعد الحرف المدغم فيه حرف ساكن. فهو القصد والاعتدال أن يقع المتحرك بين ساكنين كما في هذا المثال. انظر تفصيل ما يحسن فيه الإدغام وما=

قال سيبويه: لم يجز أن يكون قبل المحذوف إذا حُذِف {الآخر} إلا حَرْفُ مدٍّ[(١)].

قال:[(٢)] يعني بالمحذوف نحو السَّبَب إذا حذف من عروض الطويل فصار [٢٠٤/ب] فَعُولُنْ لم يجز أن يكون قبل الفاء فيه إلا حرف مدٍّ[(٣)].

قال أبوعلي: احتجاجه بما ذكره من العروض، أن حرف المدّ بمنزلة المتحرك لأنه يفصل الساكن غير الممدود بالمدّ الذي فيه، فيصير الزائد فيه عوضًا من الحركة، لأنه زيادة في الصوت، كما أن الحركة في الحرف المتحرك زيادة في الصوت.

قال سيبويه: وحَسُن أن يبيّن فيما ذكرنا من نحو "جَعَلْ لَكَ»[(٤)].

= لايحسن في المثلين إن كانا في كلمتين في الأصول في النحو ٤١١/٣، الممتع في التصريف ٢/ ٦٥٠- ٦٥١.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢، ومابين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة، ولم يثبتها السيرافي.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) يقول أبو سعيد: «إذا حذف الجزء الأخير من البيت حرف متحرك، أو وزنه متحرك لزم الرِّدف عوضًا من المحذوف، ولم يحسن ألا يكون مردوفًا، والرِّدف: ألف، أو واو، أو ياء قبل حرف الروي، وذلك في الضرب الثالث من الطويل كقول الشاعر:

فإن تَسألوني بالنِّساء فإنني بَصيرٌ بأدْواءِ النِّساءِ طبيبُ

فلو قال شاعر: بصير بأدواء النساء (وطِبُّ) لم يحسن - وإن كان وزنه وزن (طبيب) - وذلك أن طبيبًا (فَعُولُن) وهو الجزء الثامن من الضرب الثالث، وأصله (مفاعيلن) فحذفت اللام والنون، فبقي (مفاعي)؛ فنقل إلى (فعولن)، ولزمه الردف عوضًا». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٤.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

قال أبوعلي: يقول: لما جاز البيان في (جَعَلَ لَكَ) ونحوه مع تحرُّك ما قبل الحرف الذي يدغم، لم يجز في الحرف الذي قد يدغمُ إذا سكن ما قبله إلا البيان(1).

قال سيبويه: فلو أنَّهم كانوا يُحركون لحذفوا الألف(2).

أي ألف الوصل من (ابن)، يقول: لو أدغم النون الأولى في النون الثانية لتحركت الياء، فسقطت ألف الوصل، وكان يلزم فيمن قال: (قِتِّلوا) (سِمُّوسَى)، ومن قال: قَتَّلوا لزمه في الرفع (سُمُّوسَى)(3).

قال سيبويه: كما لم يَقْوَ على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك(4).

[لم](5) يقوَ الإدغام في نحو (قَومُ مُوسى)، و(ابنُ نَوح) على تحريك الساكن، كما لم يقوَ على منع إجازة البيان فيما تقدم من المنفصلين

---

(1) حسن الإدغام في مثل (يد داوُد) لأنه تعديل أن يقع متحرك بين ساكين، وليس بأحسن فيما لم تتوال فيه الحركات كما توالت في (جَعَلَ لَكَ)، فقوله: (جَعَلَ لَكَ) لايجري مجرى (احْمَرَرَ) فيلزم فيه (جَعَلْ لَكَ) كما يلزم (احْمَرَّ)؛ وذلك للفرق بين المثلين إذا كانا من كلمتين، وبينما إذا كانا من كلمة واحدة، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ11، ق 105، وانظر الأصول في النحو 411/3، وانظر الشافية 236/3.

(2) الكتاب 407/2.

(3) يقول الرماني: «لايجوز الإدغام في قولك: (ابنُ نُوحٍ) و(اسْمُ مُوسَى) على ثقل الحركة تثقل في (قِتِّلوا، وخِطِّفَ) لأنه منفصل؛ لايلزم الأول أن يكون بعده، فلا تنقل الحركة فيه إلى ما قبلها من الساكن، ولو فعلت لقيل: (سُمُّوسى) في الرفع، و(سِمُّوسى) إذا جررت بفي، وكذلك (على سِمُّوسى)، وهذا لايجوز»، انظر شرح الرماني للكتاب، جـ5، ق 164، وانظر التكملة /274.

(4) الكتاب 407/2.

(5) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

المتحرك ما قبل الأول منهما نحو (جَعَلَ لكَ).

قال سيبويه: ولكنك إن شئت قلت: (قَرَادِدُ)، فأخفيت كما قالوا: (مُتَعَفِّفٌ) فأخْفِي[1].

قال:[2] تقول: (متعَفْفِفٌ)، فإذا أدغمت قلت: (مُتَعَفِّفٌ) ولا يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة)[3].

أي العلة في أنه لايجوز أن يدغم الملحق[4].

قال سيبويه : وتقول: (هَذَا ثَوْبُ بَكْرٍ)، البيان في هذا أحسنُ منه في الألف، لأن حركة ما قبله ليس منه[5] الفصل.

قال أبوعلي: حركة ماقبل الألف من الألف لأنها فتحة، وحركة ما قبل الواو والياء لا يكون منهما إذا انفتح نحو : (جَيْبُ بَكْرٍ، وثوْبُ بَكْرٍ)[6].

---

(١) الكتاب ٤٠٨/٢، وفيه: «... متعفِّفُ فَيُخْفَى».

(٢) القائل هو أبو علي نفسه.

(٣) مابين القوسين الأخيرين من الكتاب ٤٠٨/٢، وقد ضمَّنه أبو علي رحمه الله تعليقه.

(٤) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «(مُتَعَفِّفٌ) وبابه (مُتَفَعِّل) لايقع فيه إدغام بغير لفظ بنيته» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٥.

(٥) الكتاب ٤٠٨/٢.

(٦) «الواو في (ثَوْب) لاتشبه الألف، لأن حركة ما قبلها ليس منها، وكذلك (جَيْبُ بَكْرٍ)، والإدغام في هذا جائز – وإن لم يكونا بمنزلة الألف، وإنما يكونان بمنزلة الألف إذا كان قبل الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، فالإدغام في (ثوب بكر) في المنفصل مثل (أُصَيِّمٌ) في المتصل ...» انظر الأصول في النحو ٤١١/٣، الممتع في التصريف ٦٥١/٢.

قال أبوسعيد: «يستحسن الإدغام في قولك: (هذا كوب بَكر، ونِيْب بكر)، كما يستحسن (المالْ لَك) ولم يكن (ثوب بكر وجيب بكر) كذلك ، واحتج سيبويه بأن المفتوح ==

قال سيبويه : ألا ترى أنك تقول : (اخْشَوا وَّاقداً) فتُدغم، و(اخْشي يَّاسراً) فتجريه مجرى غير الياء[1].

قال أبوعلي: يريد، لو كان في الياء والواو إذا لم تكن حركة ما قبلهما منهما من اللين مايكون فيهما إذا كانت حركة ماقبلهما منهما لم يجز الإدغام في نحو: (اخْشَوا وَاقداً)، لكن لما جاز الإدغام عُلِمَ أنه لا يكون فيهما من اللين مثل مايكون إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، ولا يجوز أن تدغم نحو (يغزوُ وَاقداً)، و(يَرْمِي يَاسِراً) لمكان اللين فيه، وإن جاز الإدغام في نحو (اخْشَوا وَّاقداً)[2].

قال سيبويه: فلا بدّ فيه من حرف لين للرِّدْف[3].

قال أبوعلي: يقول: لايجوز وقوع حرف اللين في القوافي المحذوفة في الرِّدْف إذا لم تكن حركة ما قبله منه، لأنه لايكون فيه من المدّ مايكون إذا جانستْه الحركة، فـ(لَبِيْبِ)[4] لو انفتح الياء الأولى، لم يجز وقوعه في هذه القافية.

= ما قبله من الواوات والياءات ليس كالمضموم ماقبله من الواوت، والمكسور ما قبله من الياءات، بأنك تقول: (اخْشَوا وَّاقداً) فتدغم واو (اخْشَوا) في واو (واقد)، وكذلك تدغم ياء (اخْشَيْ) في يا (ياسر)، وذلك لنقصان المدّ من أجل الفتحة، قال تعالى: «تَوَلَّوا واستغنى الله» بإدغام الواو من (تولّوا) في واو (واستغنى الله) للفتحة...» شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٥.

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ باختصار وتصرف.

(٢) انظر الإحالة السابقة.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) إشارة إلى البيت الذي أنشده سيبويه من الطويل دون نسبة وهو قوله:

وَمَا كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ... ومَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بلبيب =

قال سيبويه : وذلك قولك : ظَلَمُوا وَاقِداً [٢٠٥/أ] واظلِمي يَاسِراً ، ويَغْزُو وَاقِداً[١] .

قال أبوعلي: اللزوم في الأول يعتبرُ كأن الواو في (ظَلَمُوا) حرف مدّ غير لازم، لأنك تقول: (ظلمَا) كما أنه في (قُووْل) غير لازمٍ ولو اعتبر ترك الإدغام في (ظَلَمُوا واقداً) ، فقيل: إنما لم يدغم لأنه ممدود وحركة ما قبله منه لم تصحّ لوجودنا للممدود المدغم في مث
لكن العلة في ترك إدغام (ظلموا واقداً) و(ارْمِ
اللزوم المدّ، ألا ترى أن (قُووِلَ) لم يُدْغَم لاجتماع المد
وكذلك (ارْمي يَاسِراً) لم يدغم لأنه ممدود ، ولأنه ليس

قال سيبويه : أرادُوا أن يكون (ظَلَمُوا) على زِنة (ظلما واقداً)، و(قَضَى ياسراً)[٣] .

== حيث وقعت الياء ساكنة وقبلها كسرة لما فيها من المدّ موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن ولذلك لزمت حرف الروي وكانت ردْفًا له لايجوز في موضعها إلا الواو إذ كانت في المدّ بمنزلتها . انظر الكتاب ٤٠٩/٢ ، والبيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر ديوانه/ ٩٩، وقد أنشده أبوعلي في الباب على أن حرف المدّ أنشد عوضًا من حذف الحرف المتحرك في الشعر، وأن الحركة لاتسد هذا المسدّ، انظر التكملة/ ٢٧٥، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٦، وشرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٦٤- ١٦٥.

(١) الكتاب ٤٠٩/٢، وفيه: (... ويَغْزُو وَاقِداً).

(٢) هذه المسألة تتناول الإدغام في المنفصلين مما كان قبل حرف الإدغام منهما حرف مدّ والإدغام في هذا القسم جائز؛ لأن المدّ الذي فيه عوَضٌ من الحركة، فيصير بمنزلة ما كان الحرف الذي قبله متحركًا. انظر التكملة/ ٢٧٥، وانظر الأصول في النحو ٤١٢/٣، وهناك مزيد من التفصيل في هذه المسألة تجده في شرح الشافية ٢٣٧/٣- ٢٣٨.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢، وفي المخطوطة: (... على أنه ...) مكان (على زنة) خطأ.

قال: يقول : ليست الواو في (ظَلَمُوا وَاقِداً) والياء في (قاضِي ياسراً) بلازم، لأنك تقول: (ظلما واقداً) و(قضى ياسراً)(١).

قال سيبويه: كما لم يَقْوَ المنفصلان على أن تحرك السين في (اسْمُ مُوسى)(٢).

قال سيبويه: فيصير كأنك أدغمت ما يجوز فيه البيان(٣).

قال أبوعلي: يقول: لو أدغمت الهمزتين كما تدغم غيرهما من المثلين، للزمك أن تجمع بينهما محققتين، كما تجمع بين اللامين من (فعلَ لَبِيْدٌ)، فلما لم يجز أن تجمع بينهما لم يجز أن يدغما(٤).

---

(١) الضابط في هذه المسألة أنه إذا كانت الواو قبلها ضمة. والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لاتدغم إذا كان مثلها بعدها سواء، هذا ما أثبته سيبويه وضرب الأمثلة عليه، والعلة - كما يبينها أبو سعيد - أن الواو إذا انضم ما قبلها وسكنت فقد تكامل مدّها باجتماع الضمة والواو، وكذلك الياء إذا سكنت وانكسر ماقبلها، فقد تكامل مدها باجتماع الكسرة والياء، كاجتماع الفتحة التي قبل الألف والألف فقد حصلت المدة في الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ماقبلها . . .

وحملوا (يقضي ياسرٌ) على (قضى ياسراً)، لأن الياء في (يقضي) هي الألف في (قَضَى ياسراً)، كما أن الواو الأولى في (قُوْوِلَ) هي الألف في (قَاوَلَ)، وكذا الواو في (ظلموا) يجري مجرى الألف في (ظَلَمَا) واقعة موقعها، وتالية لها في ترتيب عدة الاثنين والجماعة . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٧.

(٢) الكتاب ٤٠٩/٢، ويعني هنا أن الواو الثانية في (قُوْوِل) لم تقو على الأولى فتدغم الأولى فيها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٧.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢، والإشارة إلى مابدأه سيبويه من أنه ليس في الهمزتين إدغام في مثل قولك: (قَرَأَ أَبُوكَ)، و(أَقْرِئْ أَبَاكَ)، فلا يجوز أن تقول: (قَرَأَ أَبُوكَ) فتحققهما.

(٤) الذي عليه النحاة في التقاء الهمزتين هو تليين إحداهما وتحقيقهما، وأنه متى لُينت إحداهما فقد خرجت عن جنس الهمز، فلا يجوز إدغامهما في الأخرى، لأنه لا يدغم الشيء في =

قال سيبويه: وذلك قولهم: يَقِتِّلون، فقد قِتِّلوا[1].

قال أبوعلي: (قِتِّلوا) أدغم التاء الأولى في الثانية بعد أن أسكنها فاجتمع ساكنان القاف والتاء، فحرك القاف بالكسر كما تحرك (قُمِ اللَّيلَ)[2] فسقطت همزة الوصل لتحرك الساكن كما اجتُلبَتْ لتسكين المتحرك في (ازَّيَّنَتْ)[3]، والتحرك الذي اجتلبت له السكون هي التاء من (تَزَيَّنَتْ)، فإنه لما كانت التاء قريبة المخرج من مخرج الزاي أدغمت [و][4] اجتلبتْ ألف الوصل[5].

= ما ليس من جنسه... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٨. وستقف على اختلاف العلماء في التحقيق والإدغام، والوجوه المحتملة في هذه المسألة.

(١) الكتاب ٢/٤١٠، وتمامه: «... وكسروا القاف لأنهما التقيا، فشبهت بقولهم: (رُدِّ يافتى)».

(٢) سورة المزمل، الآية /٢.

(٣) سورة يونس، الآية /٢٤.

(٤) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) قال الرماني: «تقول: (اقتتلوا، ويقتتلون) ويجوز فيه الإدغام، فتقول: (قَتَّلوا) و(قِتِّلوا)، فالأول على نقل الحركة، والثاني على التحريك لالتقاء الساكنين، وكذلك: (يَقِتِّلون، ويقتّلون)، ولايلزم في هذا الإدغام كما يلزم في (احْمَرَّ)؛ لأن تاء (افتعل) يصلح أن يقع بعدها سائر حروف المعجم، فهي تشبه المنفصل من هذا الوجه، وتشبه المتصل من جهة أنها في كلمة واحدة، فلذلك جاز فيها الوجهان». شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٦٦.

وقال السيرافي: «ولفظ الإدغام في الفعل الماضي فإنه يقال فيه: (قَتَّلَ) بفتح القاف، و(قِتَّلَ) بكسرها، فأما من قال: (قَتَّلَ) بالفتح فإنه كأنه [قال]: (اقْتَتَلَ) فألقى فتحة التاء الأولى على القاف، فانفتحت القاف، فأسقط ألف الوصل، وأدغمت التاء، وأما من كسر فإنه لما سكن التاء اجتمع ساكنان: التاء والقاف، فكسرت لاجتماع الساكنين، ثم أسقطت ألف الوصل لتحرك القاف. =

قال سيبويه : وجاز في قاف (اقْتَتَلُوا) الوجهان ، (أي الكسر والفتح) ولم يكن بمنزلة عَضّ[1] .

قال أبوعلي: يقول: لم يكن بمنزلة (عَضّ) في تحريك الفاء التي كانت ساكنة في الأمر من (العَضّ) في الأصل لاتحرك إلا بالفتح، وكذلك الفاء من (فِرّ)، وليست مثل (اقتتلوا) الذي جازت فيه الحركتان في التقاء الساكنين الكسر والفتح، فقالوا: (قِتّلوا، وقَتّلوا)[2].

قال سيبويه: وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا: (رُدُّ يافَتَى) فضموا لضمة الراء[3].

أي الراء في (مُرُدِّفِيْنَ)[4].

= وأما المستقبل فيقال: (يَقَتّل) بفتح الياء والقاف، و(يَقِتّلُ) بفتح الياء وكسر القاف، و(يِقِتّلُ) بكسر الياء والقاف، وذكر عن بعضهم وجه رابع وهو تسكين القاف مع الإدغام ويجمع بين ساكنين . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٨.

(١) الكتاب ٢/٤١٠، والتفسير المبين بقوله (أي) من أبي علي.

(٢) من قوله تعالى: «وقُتِّلُوا تقتيلاً»، سورة الأحزاب، الآية/٦١، وانظر التكملة /٢٧٤.

(٣) الكتاب ٢/٤١٠.

(٤) هذه القراءة في الشواذ، يقول أبو الفتح: (مُرَدِّفِيْنَ) قراءة رجل من أهل مكة، زعم الخليل أنه سمعه يقرأ (مُرَدِّفِيْن)، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف فقال بعضهم: (مُرُدِّفِيْن) وقال آخر: (مِرِدِّفين) . قال أبو الفتح: أصله (مُرْتَدِفين) مُفْتَعِلين من الرِّدْف، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان وهما الراء والدال حرك الراءَ لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إتباعًا لضمة الميم، وأخرى كسرها إتباعًا لكسرة الدال»، المحتسب ٢٧٣/١، وانظر مختصر في شواذ القرآن/٤٩.

وقال أبو علي: «وزعموا أن قومًا من العرب قالوا: (مُرُدِّفين)، أرادوا: (مُرْتَدِفين)، فأدغموا وأتبعوا الراء التي كانت تلقى عليها حركة مابعدها، أو تحرك لالتقاء الساكنين حركة الميم، فقياس هؤلاء أن يقولوا (مُقُتِّلين). انظر التكملة/ ٢٧٤.

قال سيبويه: فهذه الراء أقرب[1].

قال أبوعلي: إنما كان أقرب لأن بين الراء والدال الثانية من (رُدُّ يَاهَذا) حرفًا ساكنًا، وليس بين الراء والميم من (مُرُدِّفِين) حرف ساكن[2].

قال سيبويه: فلما كانت كذلك قَوِيَتْ، كما قلت: (الجِوارُ) حين قلت: (جَاوَرْتُ)[3].

قال أبوعلي: [٢٠٥/ب] يقول: ثُبِتت ألفُ الوصل في قوله: (الحَمْرُ)[4] وإن تحرك مابعده لثباتها في نحو: (أَفَأَللهِ)، كما صحَّت الواو في (الجِوَارِ)، حين ثبتت في (جَاوَرْتُ)، وإن كان قد تنقلب في نحو (سِيَاط)، فكذلك تثبت الألف في (الحَمْرِ)، وإن سقطت في نحو: (سَلْ)[5].

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٠.

(٢) قراءة (مُرُدِّفِين) كما يراها سيبويه لإتباع الراء الضمة التي قبلها، وشبه أبو سعيد هذا الإتباع مثل إتباع الدال ضمة الراء في قولك: (رُدُّ)، و(لمْ يَرُدَّ)، ومثله (جُرَّ، ولم يَجُرَّ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٠٩، وانظر شرح عيون سيبويه/٣١٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٠.

(٤) قوله: (الحَمْرُ) إشارة إلى قوله سيبويه: «فإن قيل: فما بالهم قالوا: (الحَمَرُ) فيمن حذف همزة (أَحْمَر)؟»، الكتاب ٢/ ٤١٠.

(٥) هذه المواضع المحصورة في تعليق أبي علي وردت في الكتاب كما يلي: «ومثل ذهاب الألف في هذا ذهابها في قولك: (سَلْ) حيث حركت السين، فإن قيل: فما بالهم قالوا: (الحَمَرُ) فيمن حذف همزة (أَحْمَر)، فلم يحذفوا الألف لما حركوا اللام؛ فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة نحو (أَحْمَرَ)؛ ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت، وإذا استفهمت ثبتت، فلما كانت كذلك قويت . . . ألخ». الكتاب ٢/ ٤١٠.

قال الرماني في تفسير هذه المسألة: «ولايجوز إثبات ألف الوصل إذا تحرك ما بعده إلا أن تكون مفتوحة في مثل قولهم: (الحَمَرُ)؛ من قبل أن ألف الوصل المفتوحة تشبه ألف =

قال سيبويه : وأمّا (رُدَّ دَاوُدَ) فبمنزلة (اسمُ مُوسى) ، لأنَّهما منفصلان وإنما التقيا في الإسكان[1].

قال أبوعلي: يريد: التقى المثلان، وما قبل الحرف الأول بساكن وهو الدال الأولى من (رُدَّ) فلا يجوز (رُدَّ دَاودَ) كما لم يجز في (قومُ مُوسى) لأنهما منفصلان[2].

* * *

ومن بَابِ الإدغَام في الحُروفِ المُتَقَارِبَة[3]

قال سيبويه : ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة[4].

== القطع من جهة ثباتها في الاستفهام من قولك: «آلذَّكرين حَرَّمَ»، و«آللهُ أَذِنَ لَكُمْ» لأن هذه المدّة تدل على الفرق بين الاستفهام والخبر، إذ لو حذفت ألف الوصل لالتبس الاستفهام بالخبر، فهي تثبت مَدَّةً ألف الاستفهام في الوصل، وتثبت في قولهم: «إي هَا الله ذا»، و«ياللهُ اغْفِرْ لي» ليس شيء من ألفات الوصل سوى هذه المفتوحة تثبت مع تحرك مابعدها، أو قبلها، فلذلك جاز (الَحْمَرُ)، ولم يجز في (قَتَلُوا، اقتَلُوا) بثبوت ألف الوصل». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٦٦، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٣/٢.

(١) الكتاب ٤١١/٢، وتمام العبارة: «...، وإنما يدغمان إذا تحرك ما قبلها».

(٢) يعلل أبو سعيد لهذه المسألة بقوله: «يعني لو أدغمنا الدال الثانية من (رُدَّ) في دال (داود) لوجب أن تحرك الدال وتغيَّر كما لو أدغمنا الميم [يريد الميم في قوم موسى] لوجب تحريك السين من(اسم) [أي من اسمُ مُوسى]»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١١٠، والتوجيه نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٤/٢.

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وتمام عنوان الباب: «... المتقاربة التي هي من مُخْرَجٍ واحد، والحروف المتقاربة مخارجها».

(٤) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: «... وإن كان قبلها».

قال أبوعلي: إنما قال في كل واحدٍ من الواو والياء لاتدغم إذا كان قبلها فتحة، لأنه إذا كان قبل كل واحد منهما من الحركة ماهو من جنسه كان أبعد له من الادّغام.

قال سيبويه : لأنهما يُخرجان مافيه لِيْن ومَدٌّ إلى ما ليس فيه مَدٌّ ولا لِيْنٌ(١).

يقول: لو أدغَمْتَ الياء في الجيم لكنت قد أزلت عنه المدّ واللين(٢).

قال سيبويه: فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرنا لك(٣).

يقول: مثل (صُدُودٍ، وعَمِيْدٍ)، لايجوز معهما(٤) إذا كانا قبل حرف الرويّ غيرهما من السواكن، كما أن (الغَنَايَا) لايجوز معها غيرها من السواكن(٥).

---

(١) الكتاب ٢/٤١١.

(٢) انظر التكملة/ ٢٧٦، المقتضب ١/٢١١.

(٣) الكتاب ٢/٤١١، وفي المخطوطة: (المتقاربة)، وهذا اللفظ موجود في الكتاب في نص قبل هذا بقليل.

(٤) يريد الواو والياء حرفي المدّ واللين.

(٥) انظر المقتضب ١/٢١٠، والمعنى أن الياء مع الجيم والواو مع الياء التي من مخرجها في تباين الكيفية والحكم كالألف من الحروف المتقاربة لما فيهما من اللين، وإن لم تبلغا منزلة الألف، فإذا كانت الواو ساكنة والياء في موضع ردف لم يجز في مكانها غيرها، كقول الشاعر:

يا قومُ مَالي وأبا ذُؤَيْبِ
كنتُ أتوتُهُ من غَيْبِ
يُشِمّ عِطْفي ويَبَزُّ ثَوْبِي
كأنني أرْبُتُهُ بِرَيْبِ

فالياء في (ذؤيب، وغيب) والواو في (ثوب) رِدْفٌ، ولو قال: (أتوتُه من غرب) لم ==

قال سيبويه: وإذا كانت الواو قبلها ضمة، والياءُ قبلها كسرة فهو أبعد للإدّغام[1].

قال أبوعلي: امتناعهما من أن يدغَمَا فيما قاربهما إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، يقوّي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح لأنهما إذا انفتح ما قبلهما فهما الحرفان اللذان إذا انضم ما قبل أحدهما أو انكسر امتنع فيهما الإدغام[2].

قال سيبويه: وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حَرْفَيْ غُنَّة[3].

قال أبوعلي: أي جعلوا الميم إذا وقعت قبل الياء بمنزلة النون في أنْ لم تقلب فاءً للإدّغام، كما تركت الميم المبدلة من النون قبلها ميمًا ولم تدغم في الياء، وإنما لم تدغم النون لاجتماعهما في الغنة[4].

== يجز أن يكون بيتٌ مردفًا وبيت غير مُرْدَف. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١١٣.

(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) يقول أبوسعيد في تفسير هذه المسألة: «ذكر سيبويه أولاً أنه لايجوز إدغام الياء المفتوح ما قبلها في الجيم، والواو المفتوح ما قبلها في الميم، ثم قال: وإذا كان ما قبل الواو مضمومًا وما قبل الياء مكسوراً كان أبعد لأدغامها في الميم والجيم ومثلها: (يَظْلِمُوا مَا ملكًا، واظلمي جابراً..) انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١١٤، وانظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٦٨.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢، وقد سبق هذه العبارة قول سيبويه: «الميم لاتدغم في الباء، وذلك قولك: (أكرِمْ به)، لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: (العَنْبَر، ومَنْ بَدَا لك). فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه».

(٤) يذكر الرماني وغيره الحروف التي لاتدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها، ويصفونها بأنها أفضل منها بزيادة الصوت، وهي التي يخل بها الإدغام بإذهاب زيادة الصوت، ويحصرونها في خمسة حروف هي (الميم، والفاء، والشين، والراء، والضاد). قال الرماني: «فالميم ==

قال سيبويه: وهي تَفَشّى بأن معها غيرها، فكرهوا بأن يُجحفوا بها[1].

أي لو أدغمت الراء[2] في اللام أو في النون لقلبت إلى إحداهما، فذهب التكرير ونقص الصوت.

قال سيبويه: ويقوي هذا - أي أن الزائد لايدغم في الناقص - أن الطاء وهي مُطْبَقَة لاتُجعل مع الثاء تاءً خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق[3].

قال أبو علي : لا تدغم الطاء في التاء، قولك

== لاتدغم في ماقاربها من الباء، وتدغم الباء فيها، وإنما لم تدغم فضيلتهما بالغنة، وأنه يفر إليها من النون بالمشاكلة في (العَنْبَر) وشبهه، فلا يجوز أن يفرّ منهما في هذا الموضع الذي يفرّ إليها فيه، فصارت بمنزلة النون في أنها لاتدغم في الباء لاجتماع سببين: الغنة التي في النون، وأنها ليست من مخرجها، إذ النون طرف اللسان والباء من الشفتين، فكذلك سبيل الميم في أنها لاتدغم في الباء لاجتماع سببين: الغنة التي في الميم، وأنه يفرّ إليها من النون مع الباء، فاستويا في الحكم بامتناع الإدغام، وكانت علة كل واحد منهما نظير علة الأخرى، فلا يجوز الإدغام في (أكرم بَدْرًا)- لما بيّنّا -». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٦٩.

(١) الكتاب ٤١٢/٢ مع اختلاف يسير، وهذا تابع لقول سيبويه: «والراء لاتُدغم في اللام ولا في النون لأنها مكرَّرة، وهي تَفَشّى...».

قال الرماني: «ولاتدغم الراء في المقاربة من اللام والنون للتكرير الذي فيها، فلا يجوز: (اخْتَرْ لَيْلَةً)، و(اخْتَرْ نَقَلاً) إلا بالإظهار، ويجوز: (هَلْ رَأَيْتَ) و(مَنْ رَأَيْتَ) بالإدغام لتقارب الحرفين من غير إخلال». شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٦٩.

(٢) في المخطوطة: (الواو).

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

أدغمت أبقيت الإطباق لئلا يذهب من الصوت شيء(١).

قال سيبويه : لأن {ما} كان أقربَ إلى حروف الفم [٢٠٦/أ] كان أقوى على الإدغام(٢).

أي على أن يدغم فيها، فالحاء التي هي أقرب لاتدغم في الهاء التي هي أبعد(٣).

قال أبوعلي في إنشاد سيبويه:(٤)

ومَسْحِيَ مرُّ عُقَابٍ كاسِرِ

قال : من أثبت في مثل (عليهي فاعلم) ياء أثبته في (مَسْحِي)، ومن لم يثبتْ لم يثبت.

---

(١) يقول أبو سعيد: «... لانختار إدغام الطاء في التاء، لأن الطاء مطبقة؛ فيكره ذهاب إطباقها بإدغامها في التاء، وكذلك كان أبو عمرو يقرأ «بَسَطْتَ إليَّ يَدَكَ»، و«قَالَ أَحَطْتُ بِما لم تُحِطْ بِه» و«فرَّطْتُ في جَنْبِ اللَّه»، ونحوه، تدغم الطاء في التاء ويبقى منها صوت؛ لئلا يُخل بحرف الإطباق...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١١٤- ١١٥.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢ ومابين المعقوفتين زيادة منه، وقبله قوله: «ولاتدغم الحاءُ في الهاء، كما لاتدغم الفاء في الباء».

(٣) لما كانت الحاء التي هي أقرب إلى حروف الفم لاتدغم في الهاء التي هي أبعد، فكذلك الباء في الفاء للسبب نفسه، وقد مثل سيبويه لذلك بقولك: (امْدَحْ هِلالاً) فالبيان أحسن من الإدغام، قال أبو سعيد: «فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حَاءً لأن الأقرب إلى الفم لايدغم في الذي قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها لكي لايكون الإدغام في الذي فوقه، ولكن الذي من مخرجه». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١١٥. وانظر أيضاً الأصول في النحو ٤١٤/٣.

(٤) أنشده سيبويه على ما أدغمت العرب فيه الهاء في الحاء، وقبله:

كأنَّها بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ

وهو من الرجز، ولم ينسبه لقائل، وبين القصد من الشاهد حيث قال: «يريدون: =

قال أبو الحسن : لايجوز الإدغام في (ومَسْحِهِ)، ولكن الإخفاء جائز.

= ومَسْحِهِ». فأخفى الهاء عند الحاء. انظر الكتاب ٤١٣/٢، وخالفه المبرد في هذه المسألة محتجًا بأن السين في(مَسْحِي) ساكنة فكيف تسكن الحاء بعدها وقال: هذا من الخطأ الفاحش، ولكن الإخفاء حسن. وردّ عليه ابن ولاد ذلك بأنه إنما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه لأنه لايلزم الإدغام، وذكر لذلك وجهين من الاحتجاج، انظر الانتصار، ٣٣٠ وفيه (ومسحهم) مكان (ومَسْحِي)، وروى أبو سعيد هذا الرجز وفيه: (ومَسْحِهِ...) وقال: «أمّا إدغام الهاء في الحاء إذا كانت قبلها بأن يقلبها حاءً، أو إدغام الحاء فيها إذا كانت بعد الحاء بأن تقلب حاءً فصحيح قد ذكرناه، وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهوٌ وغلط، لأن الإدغام لايصح في البيت من أجل اجتماع الساكنين، لأن السين ساكنة، والحرف الأول من المدغم وهو الحاء الأولى بعد السين ساكن أيضًا، ولايدغم حرف بعد ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المدّ واللين نحو (دابّة، وأصيّم، وتُمُودّ الثوبُ)، ويبطله أن الإدغام فيه يكسر البيت، ويبطله أيضًا أنه قال: «ومما أدغمت العرب الهاء فيه في الحاء» وليس الأمر كذلك؛ لأن الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يدغم الثاني في الأول؟!» شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١١٦. وأنشد هذا البيت الرماني دون نسبة وقال بعدم جواز الإدغام فيه من ثلاثة وجوه: أحدها: أنه ينكسر الشعر لو أدغم، والثاني: أن الذي قبل الأول ساكن ليس بحرف مدّ ولين، فهو يمنع من الإدغام. والثالث: أن الحاء لاتدغم في الهاء، وقد توهم بعض الناس أن الهاء أدغمت في الحاء كقول سيبويه: «ومما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء...»، وهذا غلط ممن ظنه على سيبويه لما بيّنّا من الإدغام لايجوز هاهنا أصلاً فلما امتنع صاروا إلى الإخفاء، فكأنه قال: ومما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء بالإخفاء الذي يقرب من الإدغام هذا البيت الذي أنشده. وقد أفصح بذلك الأخفش فقال: لايجوز فيه الإدغام ألبتة، ويجوز الإخفاء». انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٧٠، وانظر أيضًا النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٦/٢-١٢٥٧، وانظر أيضًا المحتسب ٦٢/١، وسر صناعة الإعراب ٥٨/١، ولابن جني في هذا كلام لطيف في الكتابين.

قال أبوعلي: ذهب أبو الحسن إلى أن الذي قبل المدغم الساكن ساكن ليس بحرف مدٍّ، وهذا ليس في الكلام نظيره[1].

قال سيبويه: فأجريت مجرى الميم مع الباء[2].

قال أبوعلي: أجريت الحاء مع العين مجرى الباء مع الميم في أن أدغم العين في الحاء ولم تدغم الحاء في العين، كما أدغم الباء في الميم، ولم تدغم الميم في الباء[3].

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة الهاء[4].

قال أبوعلي: يقول: جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو (امْدَحْ عَرَفَةَ)، كما لم تدغم الحاء في الهاء في (امْدَحْ هِلالاً). وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو (اقْطَع حَّمَلاً)، كما أدغمت الهاء في الحاء بعد قَلْبَهُ حاءً في نحو (اجْبَهْ حَّمَلاً).

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) الكتاب ٤١٣/٢، وقبله قوله: ولم تدغم الحاء في العين في قولك: (امْدَحْ عَرَفَةَ)؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين وهي مثلها والرخاوة مع قرب المخرجين، - فأجريت ...» انظر الأصول في النحو ٤١٥/٣، وانظر التكملة/٢٧٧.

(٣) أرجع الرماني عدم جواز إدغام الحاء في العين لاجتماع أسباب منها:
الاختلاف بالهمس، والجهر، والشدّة، والرخاوة، ومنها أيضاً أنهم يفرون إلى الحاء من العين إذا اجتمعت العين والهاء، وهي مع ذلك المخرج الثاني من حروف الحلق، فلم يجز إدغام الحاء في العين إذا قلت: (امْدَحْ عَرَفَةَ) ولكن يجوز قلب العين إلى الحاء ثم الإدغام، وهذا القلب إنما هو لطلب التعديل... فتقول: (امْدَحَّرَفَةَ) كما قلت: (اجْبَحَّنَبَةً) في (اجْبَهْ عِنَبَةً) فقلبت الحرفين جميعًا إلى الحاء. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٧١.

(٤) الكتاب ٤١٣/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

قال سيبويه: كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء[1].

أي في أن لم تدغم في الباء كما تدغم النون[2].

قال سيبويه: وقد خالفت الخاءَ في الهمس والرخاوة[3].

يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الخاء.

قال سيبويه: ويدلُّك على حسن البيان عزَّتُها في باب رَدَدْتُ[4].

قال أبوعلي: أي لايكاد يجيء (كعَعْتُ) إلا قليلاً[5].

---

(١) الكتاب ٢/٤١٣.

(٢) يقول أبو سعيد: «لو كانت الحاء تدغم في العين لكانوا لايقلبون الهاء حاءً. بل كانوا يدغمونها في العين، كما أن الميم لو كانت تدغم في الباء ما كانت تقلب النون ميمًا مع الباء في قولك: (عَنْبَر، وشَنْبَاء)، بل كانوا يدغمونها في الباء فيقولون: (عَبَّر، وشَبَّاء)، فأجريت العين مع الحاء مجرى الميم مع الباء، فجعلتها بمنزلة الهاء، يريد: قلبت من الهاء حاءً إذا كانت الهاء مع العين، كما جعلت الميم بمنزلة النون في (عَنْبَر وشَنْبَاء)». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١١٦.

(٣) الكتاب ٢/٤١٣، وتمام العبارة: «والغين مع الخاء البيان أحسن، والإدغام حسن، ... والخاء مع الغين البيان أحسن، لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق...»، وانظر الأصول في النحو ٣/٣١٥، التكملة/ ٢٧٧.

(٤) الكتاب ٢/٤١٤.

(٥) يقول أبوسعيد «إن التقاء الغينين أقل من التقاء الخاءين ألا ترى أن ماعين فعله ولامه خاء قد جاء منه حروف جماعة نحو (رَخَّ العجين) و(زَخَّ في قَفَاهُ) إذا دفع، و(زَخَّها يَزُخُّها) إذا نكحها، و(شَخَّ البولَ) إذا أخرجه قليلا قليلاً، و(المخّ، والفخّ، والصَّخُّ) الصياح، ولا أعلم غينين التقتا عينًا ولامًا، وقد تكون الغينان عينًا ولامًا وبينهما، حاجز، قالوا: (ضَغِيْغَةٌ من بَقْلٍ ومن عُشْبٍ) إذا كانت الروضة ناضرة متخيلة، و(الزُّغَيْغَةُ) لبن يحقن حتى يشتد حمضه، فقله التقاء الغينين في باب (رددت) توجب حسن البيان إذا كانت خاء بعدها غين؛ لأنا لو لم نبيِّن وأدغمنا الخاء في الغين لالتقت غينان». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١١٧.

قال سيبويه: فشبِّهت بالخاء مع الغين كما شُبِّه أقربُ مخارج الحلق إلى اللسان(١).

قال أبوعلي: يعني الخاء والغين شبِّه(٢) بحروف اللسان في أن أخفي النون معهما، فكذلك شبه أقرب مخارج الفم إلى الحلق بحروف الحلق، فصار البيان فيه أحسن كما أنه في حروف الحلق أحسن.

قال سيبويه: فإن شئت كان إدغامًا بلا غُنَّةٍ فتكون بمنزلة حروف اللسان(٣)؛ لأنها تصير لامًا خالصة إذا أدغمت بلا غنَّة ولايكون لها في الخياشيم حظٌّ، وإذا أدغمت بغنّة لم تزل عنها الغنَّة والحظّ الذي لها من الخيشوم، وهو أحسن لأن هذه النون لا مخرج لها من الفم.

قال سيبويه: لأن صوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب(٤). كما للنون فيها، فإذا أدغمت النون في اللام تذهب الغنَّة لأنه لا غُنَّة في اللام، فهما لايتفقان فيها(٥).

---

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) هكذا بالإفراد، يريد: شبه كل منهما.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢، وقد أتبع أبو علي كلام سيبويه بتعليقاته دونما فصل.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢، وقد علق أبو علي على هذه المسألة دون فصل - كما فعل في سابقتها. وفي الكتاب: (لأن الصوت. .) معرفة بالألف واللام.

(٥) الحديث في هذه الفقرة وسابقتها يدور حول إدغام النون مع الراء، وإدغامها في اللام بغنة تارة وبغير غنة، قال الرماني: «حكم النون مع سائر حروف الفم الإخفاء، ومخرج النون معهن من الخياشيم، وإنما وجب للنون الإخفاء مع هذه الحروف من حروف الفم لأنها على حال وسط بين حالين لم تتباعد عنها كتباعدها من حروف الحلق، فيجب الإظهار، ولم تقاربه تقاربًا شديدًا كتقاربها من الأحرف الخمسة فيجب الإدغام وحصلت معهن على مقاربة هي وسط بين الحالين، فلم يصلح فيها الإظهار ولا الإدغام ووجدوا لها مخرجًا من الخياشيم =

قال سيبويه : وتُقْلَبُ النون مع الباء ميمًا لأنها من موضع تَعتلُّ فيه النون[1].

يقول: الباء من موضع تعتل فيه النون، أي من الشفة والنون تعتلّ في الشفة مع الميم فتنقلب ميمًا نحو (مِنْ مَّطَرٍ).

وقال أبوعلي أيضًا: يقول: اعتلت النون مع الباء، لأن الباء من موضع تعتل فيه النون وهو الشَّفَةُ، واعتلالها في ذلك الموضع نحو قلبك إيَّاها مع الميم ميمًا في نحو (مِنْ [٢٠٦/ب] مَطَرٍ)، فكما اعتلت مع الميم، كذلك اعتلت مع ماهو من مخرجه وهو الباء، كما أنه لمَّا اعتلت النون مع اللام في نحو (مَن لَّكَ) فقلبت لامًا، كذلك أُعلَّت فيما قرب من اللام وهو الراء فقيل: (مَن رَّاشِدٌ)، فأدغمت في الراء لقربها من اللام.

قال سيبويه : فكرهوا أن يكون مكانَها أشبهُ الحروف من موضع الواو بالنون[2].

= يخف إخراجها منه على نحو الخفة بالإدغام، لأن اللسان يرتفع رفعة واحدة للحرف في المدغم، وفي النون التي تخرج من الخياشيم، لأنه ليس عمل إلا في الحرف الذي بعدها، فالإخفاء فيها كالإدغام في رفع اللسان مرة واحدة، وليس كذلك الإخفاء في غيرها من الحروف ...» انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٧٣. انظر كذلك الأصول في النحو ٤١٦/٣، التكملة/٢٧٨.

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا بعد قوله: «وتُدغم النون مع الواو بغنَّة وبلا غُنَّة، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا أن الواو حرف لين يتجافى عنه الشفتان، والميم كالباء في الشدّة وإلزام الشفتين، فكرهوا ...».

قال أبوعلي: أشبه الحروف من موضع الواو بالنون هو الميم[(١)].

قال سيبويه: وليس مثلَها في اللين والتَّجافي والمدّ[(٢)].

أي ليس الميم مثل الواو في اللين والتجافي فتبدل من النون قبل الواو والميم، كما كان الميم في (شَنْبَاء) كالباء في الشدة وإلزام الشفتين، فأدغم النون في الواو ولم يبدل ميمًا، فأما مع الباء فإنها أبدلت ميمًا ولم تدغم في الباء لموافقة الحرف الحرف في الشدة وإلزام الشفتين.

قال سيبويه: لأنه ليس مُخْرَج {لَبْسٍ} من طرف اللسان أقرب إلى مُخرج الراء من الياء[(٣)].

قال أبوعلي: يقول: كما أدغم في الراء وفي اللام لقرب مخارجهما كذلك أدغمت في الياء لقرب الياء مما أدغمت فيه النون وهو الراء واللام

---

(١) تدغم النون في خمسة أحرف يجمعهن قولك: (ويَرْمُلُ)، فإذا أدغمت فيها تحولت من جنسها، وصار مخرجها من مخرجها، فإذا أدغمت في النون صار مخرجها من الفم، لأن الحرفين إذا أدغم أحدهما في الآخر لم يجز أن يختلف مخرجاهما، فلما كان مخرج النون المتحركة من الفم، وجب أن تكون الساكنة المدغمة فيها من الفم، لأنها لو كانت من الخيشوم اختلف المخرجان، وإذا أدغمت النون في (الراء واللام والواو والياء) فإنها تدغم بغنة وغير غنة، فإذا أدغمت بغير غنّة فلأنها تصير من جنس هذه الحروف، فتكون مع الراء راءً، ومع اللام لامًا، ومع الواو واوًا، ومع الياء ياءً، وهذه الحروف ليس لها غنّة، وأما إذا أدغمت بغنة فلأن النون لها غُنّة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الألف.

والغنة: صوت من الخيشوم يتبع الحرف وإن كان خرج الحرف من الفم، انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١١٨، وانظر الأصول في النحو ٤١٧/٣.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا النص من تمام سابقه.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، والكلمة بين المعقوفتين ساقطة من طبعة بولاق، ثابتة عند أبي علي وأبي سعيد.

كـمـا أعلت مع البـاء في (شَنْبَاء) لما أدغـمت في الميم التي هي من مُخـرج الباء[1].

قال سيبويه: فلمـا وصلوا إلى أن يكون لهـا مُخْرَجٌ من غـيـر الفم، فإنَّ أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرّة[2].

قـال أبوعلي: يقـول: لو جعلوها من الفم دون الخيشـوم مع هذه الحروف التي مـن الفم لاستـعـملوا ألسنتـهم مـرّتين لما كـان يلزم مـن الإدغـام، فلمـا جُعلت مـن الخـيـشـوم استـعـملت الألسنة مـرة واحـدة إذ لم يدغم ولم يجتـمع مثلان.

قـال أبو علي : النون مع سائر الحروف ثلاث رُتب :[3] تدغم مـع اللام

---

(١) يقول أبوسعيد: «جعل سيبويه إدغـام النون في اليـاء حملاً على إدغامـها في الواو، لأن اليـاء والواو كأنهـما من مـخرج واحد - وإن تبـاعد مـخرجاهمـا - لما بينهـمـا من الاجتمـاع في المدّ واللين. . . وأنه ليس بعد حروف طرف اللسـان كالطاء وأختيـها والظاء وأختيـها أقرب إلى اليـاء من الراء، والنون من مخرج الراء، ويدغمون النون فيها؛ ليريك ملابسة النون للياء بهذه الضروب من التعلق لتصحح إدغامها في اليـاء . . . » انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٠، انظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحو ٣/٤١٧- ٤١٨.

(٢) الكتـاب ٢/٤١٥، وفيـه: « . . . كان أخف. . ».

(٣) بين أبوسعـيـد أن النون تخـفى إذا كـانت ساكنة قـبل خـمـسـة عـشر حرفًا من حروف الفم وهي (القـــاف، والـكاف، والجـيـم، والـشين، والضـــاد، والصـــاد، والسين، والزاي، والطـاء، والدال، والتـاء، والظاء، والذال، والثـاء، والفـاء). وأن من الناس من يخفيـهـا قبل الغين والخاء. وإنما أخفاها عند هذه الحروف لأنها حروف الفم وللنون مخرج من الفم؛ فصارت هذه الحروف ملابسة للنون باشتراكهن في الفم. . .

قـال: وإنما سـاغ هذا في حروف الفم دون حروف الحلق لقـرب مـدخل الخـيـشـوم ومـخرجـه من حروف الفم دون حروف الحلق. . . انظر شرح السـيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢١، وقد تقارب لفظ الأصـــول مع لفظ الـكتـــاب في هذه المســـألة. انظر الأصـــول في النحـــو ٣/٤١٧، التـكملة/٢٧٩.

والراء لقرب المخرج، وتدغم في الميم لاشتراكهما في الغنَّة، وتعلّ مع الباء لموافقة ما أدغم فيه من المخرج وكذلك في الواو، وتدغم أيضًا في الياء، لأنها تدغم في الواو فكأنها من مُخرجها . فالنون إنما أعلّت مع هذه الحروف سوى اللام والراء بواسطة الميم، فهذه رتبة لها، والثانية من رتبها: أنها تخفى مع حروف الفم فلا تدغم ولاتبين، لكن لها مَعَها حالة بين البيان والإدغام، لأنها لم تقرب منهن قربها من الحروف الموافقة لها في المخرج، والموافقة له في الصوت نحو الميم ولم تبعد عنها بُعد الحلقية، فصارت لها معهن كذلك منزلة بين المنزلتين، والثالثة من رتبها: أنها تبيّن مع حروف الحلق بيانًا شديداً، لأنها لا توافقها في المخرج ولا تقرب منها كما قربت منها حروف الفم، فلما بَعُدَتْ عنها غاية البعد بُيِّنت معها، فأما إخفاؤها مع العين والخاء فلقربها من القاف.

قال سيبويه: وكان أصل الإدغام كثرة الحروف للفم[1].

قال: يقول: كثرت حروف الفم[2]، فوجب الإدغام [٢٠٧/أ].

قال سيبويه: وهي مع الرّاء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغُنَّة فليس مُخرجُها من الخياشيم[3].

قال أبوعلي: النون إذا أدغمت في الحروف التي تدغم فيها، فليس مخرجها من الفم، لكنه من حيث الحروف التي تدغم، وإذا بيِّنت ولم تَخْفَ

---

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: «... الإدغام وكثرة...».

(٢) في المخطوطة: (وجب) من غير الفاء، والقول لأبي علي رحمه الله.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢.

كـانت أيضًا مـن الفم، فـإذا سكنت مع حـروف الفم، وأخـفـيت فـهي من الخياشيم.

قـال سيبويه : ولم نَسـمـعـهم قـالوا في التـحـرك (حين سُلَيْمـان) فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم(١).

قـال أبوعلي: يقـول: لم يجعل مُخرج النون من الخـيـاشيم مـتحركة مع حروف الفم كما جعل مُخرجها منها ساكنة مع حروف الفم(٢).

قال سيبويه: ولم تَقْرب قرب هذه الستة(٣): التي قَلَبَت النُّون وهي الراء واللام والميم والياء.

قال سيبويه: فلم يحتمل عندهم حرف(٤)، الفصل.

---

(١) الكتـاب ٤١٥/٢، وفي شـرح السيـرافي: (خَتَن سُليـمـان)، ورواية الرماني توافق مـا في الكتاب والتعليقة، وفي الممتع ٧٠٠/٢: (خَتَنْ سُليمان) كما قالوا: (خَتَن موسى).

(٢) يقول أبو سعيد: «يعني إذا تحركت النون قبل السين وأخواتها وسائر الحروف التي تُخْفى قبلها النون وتخرج مـن الخـيـشـوم لم تسكن كمـا تسكن النون المتـحركة قبل الحروف التي تدغم فيها للإدغام، من قبل أنها لاتحرك حتى تصير من مخرج الذي بعدها، وترتيب لفظ سيبويه: (ولم نسـمـعـهم قـالوا: (خَتَن سُليمـان)، كأنه قـال: ولم نسـمـعـهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي تُخفى النون معها، نحو السين والقاف والكاف وسائر حروف الفم سوى ما يدغم فيه». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٢، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، وقد أتبع أبو علي نص الكتاب بتعليقه دون فصل، والمراد بالستة في كلام سيبويه حروف الحلق، وقد نوه سيبويه أن النون لاتدغم في حروف الحلق ألبته، انظر الأصول في النحو ٤١٨/٣، التكملة/ ٢٧٩

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

قال أبوعلي: يقول: لم يحتمل النُّون وليس حرف من مُخرجه غيره أن يدغم في أكثر من ستة أحرف للمقاربة[١].

قال سيبويه : وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بَيِّنَةً، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق[٢].

قال أبوعلي: ترتيب هذا الكلام أن يقال: ويكون النون إذا كانت ساكنة وكانت من نفس الحرف بيِّنةً مع الميم والواو والياء. وقوله: بمنزلتها مع حروف الحلق؛ أي في البيان[٣].

قال سيبويه : وإنَّما حملهم على البيان كراهية الالتباس[٤]، الفصل.

قال أبوعلي: يقول: لو أدغمت النون في الواو ونحوها متصلة كما تدغم فيها منفصلة لالتبس (قَنْوَاءُ بقَوَّاءَ) التي هي من (القَوِّ)[٥]، وكذلك

---

(١) يفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «يريد: لم تحتمل النون وهي حرف ليس من مخرجه غيره قلبها قبل حرف سوى هذه الأحرف الستة، وليس غير هذه الحروف مثلها». شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) بين أبو علي أن للنون أربع أحوال هي: الإدغام، والإخفاء، والقلب، والبيان، ومثل للحروف التي تصاحبها في كل حالة من هذه الحالات. انظر التكملة /٢٧٨.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) يقال: حَبْلٌ قَوٍ، ووَتَرٌ قَوٍ، كلاهما مختلف القُوى، وأقْوَى الحبل والوتَر: جعل بعض قُواه أغلظ من بعض، ومنه الإقواء في الشعر، وهو من عيوبه حين ينقص الحرف من الفاصلة (أي من عروض البيت). انظر لسان العرب ٢٠٧/١٥ (قوا).

سائر هذه الكلمات بالمضاعف(1).

قال أبوعلي: {قال} سيبويه: فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: (مِن مُثْلِكَ) (2).

قال أبوعلي: يقول: إنه بمنزلة المنفصل في جواز الإدغام فيه كما جاز في المنفصل ولم يمتنع الإدغام كما امتنع من (قَنْواء) لأنه لايلتبس بالمضاعف كما كان يلتبس به (قَنْواء)(3).

---

(1) يقول الرماني: «النون تقلب لستة أحرف؛ لقربها منها القرب الشديد، ولا تقلب لغيرها، فخمسة منها تُقلب وتدغم فيما بعدها، وواحد تقلب فيه ولا تدغم وهو في (العَنْبَر) ونحوه والنون الساكنة التي من نفس الحرف في الكلمة الواحدة تظهر مع الميم والياء والواو لئلا يلتبس بالمضاعف فتقول: (شَاةٌ زَنْماء، وغَنَمٌ زُنْمٌ، وقَنْوَاءُ، وقُنْيَةٌ، ومُنْيَةٌ، وكُنْيَةٌ)، فتظهر مع هذه الأحرف الثلاثة - لما بيَّنَّا - ولا يلزم أن تظهر في (شَنْبَاء) كما لزم أن تظهر في (قَنْواء) من قبل أنه لا التباس في هذا...» شرح الرماني للكتاب، جـ5، ق 174، وانظر مزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، جـ11، ق 122، الأصول في النحو 418/3 - 419، والتكملة/278.

(2) الكتاب 415/2، ومابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المقام، وعبارة الكتاب هي قوله: «وسمعت الخليل يقول في (انْفَعَلَ) من (وَجِلْتُ): (إوَّجَلَ) كما قالوا: (إمَّحَى) لأنها نون زيدت في مثال لاتضاعف فيه الواو، فصار هذا...».

(3) إذا لم يقع لبس أدغمت النون وذلك في شيئين:

أحدهما: أن تكون الكلمتان منفصلتين، فيعلم بالانفصال حروف كل واحدة من حروف الأخرى كقولك: (مِنْ مَّالِكَ، ومَنْ رَّاقِدٌ، ومَنْ يَّاسِرٌ).

والآخر: أن تكون الكلمة يعلم من بنيتها أن فيها نونًا مدغمة، كقولك: (امَّحَى) وهو انْفَعَلَ لأنَّا إن لم نجعلها (انْفَعَل) وجعلنا المشددة أصلية صارت (افَّعَلَ)، وليس في الكلام (افَّعَلَ)، وكذلك لو بنينا من (وَجِلَ) انْفَعَلَ قلنا: (إوَّجَلَ) ومن (يَسَرَ) إيَّسَرَ فأدغمنا لزوال اللبس، فصار ما يزول فيه اللبس من كلمة واحدة بمنزلة كلمتين. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ11، ق 122- 123، النكت في تفسير كتاب سيبويه 419/2.

قال سيبويه: والنُّون ليست كذلك، لأن فيها غُنَّة فتلتبس بما ليس فيه الغُنَّة(١).

قال أبوعلي: كأنَّ قائلاً قال: هلاَّ بيِّن النُّون قبل الباء في (شَمْبَاء) و(العَمْبر) كما بُيِّنت قبل الواو في (قَنْواء)، لأن النون التي هي عين لا تتبيَّن من الميم كما لم تكن تتبيَّن لو أدغم فقيل: (قَوَّاء) من المضاعف الذي عينه واو، ولم يتفصل منه، فقال: جاز ألاَّ تُبيَّن النون في (شَنْبَاء)، ولم يجز ألا يُبيَّن في (قَنْواء)، لأنَّ (شَنْبَاء) يُعلم أن الميم فيه بدل من النُّون إذ ليس في الكلام ميم ساكنة أصلية قبل ياء، فليس فيه مثل (عَنْبِ) ولا نحوه، وفيه مثل (قَوٍّ وكَيٍّ ومَيٍّ)، فإذا أدغم في هذه المواضع التبس، ولا يلتبِسُ في (العَمْبر) لما ذكرنا.

قال: وإنما احتمل ذلك في الواو والياء والميم(٢).

أي إظهار النون معهنَّ في (كُنْيَة، وقَنْوَاءَ، وزُنْمٍ)(٣).

قال سيبويه: وليس حرفٌ من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم(٤) [٢٠٧/ب] هي حروف الفم نحو القاف والجيم، أي لا تدغم النونُ في شيء من هذه الحروف كما أنَّ النُّون لم تُدغم فيهن، ولو أدغمت

---

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) بين سيبويه أن العلة في الإظهار هي بعد المخارج، فاحتمل بيان النون مع هذه الحروف في كلمة واحدة كالأمثلة التي أوردها أبو علي هنا.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢، وتمام كلامه: «... الخياشيم يُدغم في النون، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم وتُقلب حرفًا بمنزلة الذي بعدها».

النُّون فيهن، لصار صوتها من الفم دون الخيشوم، ولقلبت حرفًا فمَويًا، فجعلت بمنزلة ما كان يكون بعدها من هذه الحروف التي كانت تدغم فيها لو أدغمت[1].

قال سيبويه: لأنه قد امتنُع أن يُدّغم في النون ما أُدغمتْ فيه[2].

قال أبوعلي: لم يدغم في النون الميم ولا الياء ولا الواو ولا الباء ولا الراء وقد أدغمت هي في هذه الحروف، فكذلك كُرِهَ أن تُدغم اللامُ فيها وإن أدغمت هي في اللام[3].

قال سيبويه : وكذلك لم يُدغموها فيما تَفَاوَتَ مُخْرَجُه عنها ، ولم

---

(١) يقول أبوسعيد: «اعلم أنهم جعلوا الإدغام في النون ضعيفًا لتغيُّرها، وخروجها مرة من الفم، ومرة من الخيشوم، فصار ذلك طريقًا لإدغامها في ما بَعُد من مُخرجها، وقلبها إلى غيرها من غير إدغام كنحو قلبها في (عَنْبَرٍ، ومَنْ بِكَ) فلم يدغموا فيها شيئًا من الحروف التي معها من الخياشيم لبعدهن منها، ولأن النون لم تدغم فيهن لبعدها منهن»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٣، وانظر النص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٢/٢، وشرح عيون سيبويه/ ٣٢٠.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد: أن النون إذا كانت لايدغم فيها ما تدغم هي فيه فما لاتدغم هي فيه أبعد من أن يُدغم فيها، وأما إدغام اللام فيها فلأن اللام حرف وقع التعريف به مع الألف فأدغمت لكثرتها في حروف كثيرة حتى أدغمت فيما بعد من مخرجها وهو الضاد والشين فكان إدغامها في النون وهو من مخرجها أولى، فلما أدغمت اللام في النون في حال التعريف جاز إدغامها فيها في غير التعريف، والبيان أحسن لضعف النون عن الإدغام فيها، ولأن النون قد أدغمت في أحرف لم يدغم فيها شيء منهن، فكأنهم يستوحشون من الإدغام فيها لخروجها عن نظائرها»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٤.

يُوافقها إلا في الغنّة[1].

قال أبوعلي: لمّا أن لم تدغم الميمُ في الباء وهي مثلها في أنها من مُخرجها وموافق لها في الشدّة وإلزام الشفتين فيها الضمّ، لم يدغموها في النون وإن كانت النون قد أدغمت فيها إذ كانت النون قد تفاوت مخرجها عن الميم، فلم يوافق الميم إلا في الغنة، فإذا لم تدغم الميم فيما وافقها من جهتين وهو الباء، كان أحْرى ألاّ يدغم فيما لم يوافقه إلا من جهةٍ واحدة، أعني الغُنّة ، وهو النون والجهتان اللتان وافقت الميمُ فيهما الباء الشدّةُ والمخرج.

قال سيبويه: وهي مع الطّاء والدّال والتّاء والصّاد والزّاي والسّين جائزة[2].

يعني أن إدغام اللام في هذه الحروف جائز وليس حسنٌ إدغامها فيها كحُسن إدغامها في الرّاء[3].

قال سيبويه: لأنّ اللاّم لم تَسفل إلى أطراف الأسنان[4].

---

(١) الكتاب ٢/٤١٦.

(٢) الكتاب ٢/٤١٦ - ٤١٧.

(٣) قال أبو سعيد في شرح هذه المسألة: «أراد: وإدغام اللام في هذه الحروف الستة جائز، وهي تلي الراء في حسن إدغام اللام فيها إذا لم يكن لام التعريف، وليس جواز الإدغام فيها ككثرتها مع الراء، لأن الراء من مخرجها وفيها انحراف مثل مافيها، وهذه الحروف تراخين عنها، ومخرجها من الثنايا، وليس فيهن انحراف كما فيها وفي الراء . . . » شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٤- ١٢٥.

(٤) الكتاب ٢/٤١٧، وفيه: « . . . إلى أطراف اللسان» وهو خطأ، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة.

قال أبوعلي : لم تَسفل اللام إلى أطراف الأسنان ، كما لم تسفل الطّاء.

فلما اجتمعن في أن لم يسْفلن حسن إدغام اللأم فيها(١).

قال سيبويه: ولكنه يجوز إدغام اللأم فيهما لما ذكرت لك من اتصال مُخرجها(٢).

أي، من اتصال مخرجهما بطرف اللسان، وحيث يقرب منه مُخرج اللام.

* * *

(١) يقول أبو سعيد: «مُخرج اللام إذا اعتبرت ذلك في الوقف عليها على اعتدال إخراجها من طرف اللسان ملصقًا بما فويق أصول إحدى الرّباعيتين وإحدى الثنيتين العاليتين غير نازلة إلى الثنايا والرباعيات، ولو تكلف إنسان إخراجها نازلاً إلى نفس الثنايا والرباعيات، أو منحرفًا إلى الناب أمكن، والطاء والدال والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العلى، والظاء والثاء والذال من طرف اللسان وأطراف الثنايا، فعلم أن اللام أقرب إلى الطاء وأختيها لأنهن اشتركن في أن لم ينزلن إلى أطراف الثنايا، والذي جوز الإدغام اشتراكها في طرف اللسان، وهذا الذي ذكره سيبويه من تقوية إدغام اللام في الطاء وأختيها على إدغامها في الظاء وأختيها ...» شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٥، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٣/٢.

(٢) الكتاب ٤١٧/٢، والحديث عن إدغام اللام في الضاد والشين، وأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان، ومخرج الشين من وسطه، فضعف إدغامها فيهما.

ومن بَابِ الإدْغَام فِي حرُوفِ طرَفِ اللّسانِ والثّنَايَا[1]

قال سيبويه : وهو يَثْقُل التَكلّمُ به لشـدّتهنّ ، وللزوم اللسـان موضعَهن لا يتَجافى عنه[2].

قال أبوعلي: الميم من الشديدة التي يجرى معه الصوت، والباء لا يجرى معه الصوت، فلذلك كان البيان في (اصْحَب مّطراً) أحسن، وكان الإدغام في الدال والتاء ونحوهما أحسن، لأن تلك الحروف لا تختلف في الشدة كما اختلف الميم والباء فيها.

قال سيبويه: ولو أمسكتَ أنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها[3].

قال أبوعلي: إذا ضارعت الميمُ النونَ لم يحسن إدغام الباء، كما لا يجوز إدغام الباء في النون.

وقوله : ولو أمسكت بأنفك لرأيتها ، أي رأيت الميم في (اصْحَب مّطراً) بمنزلة الباء[4].

قال سيبويه: وذلك قولك : (احْبِس صّابراً ، وأوجز صّابراً) والزاي

(١) الكتاب ٤١٨/٢.

(٢) الكتاب ٤١٨/٢.

(٣) الكتاب ٤١٨/٢ ، وفيه : «ولو أمسكت بأنفك...».

(٤) هذه وسيلة للاختبار وتحسس الأصوات عند القدماء، وعلى الرغم من بدائيّتها إلا أنهم استطاعوا أن يتذوقوا اللغة ويحددوا مخارج أصواتها، وفي هذه العملية تظهر الغنة في الميم ومكانها الخيشوم فصارت بمنزلة ما تجافى عن موضعه وجرى فيه الصوت، وقد ضارعت الميم النون بالغنة، والنون لاتدغم فيها، فحسن ذلك الإظهار والبيان، على أن الباء شديدة والميم بين الشديدة والرخوة. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٦.

والسين بمنزلة الدال والتاء[1].

أي في أنَّ كل واحدة من الزاي والسين تدغم في صاحبتها [٢٠٨/أ] كما أدغم كل واحدة من التاء والدال في صاحبتها[2].

قال سيبويه : وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهابه مع الثاء كإذهابه من الطاء في التاء[3].

قال أبوعلي: يريد: إن إدغام الطاء في الثاء وإذهاب الإطباق فيه أقبح من إدغامها في الدال، وإذهاب الإطباق منه مع الذال لأن الثاء ليس مثل الظاء في الجهر، كما أن الطاء ليس مثل التاء في الجهر[4].

قال سيبويه: والبيان فيهن أمثل منه في الصَّاد والسِّين والزاي[5].

---

(١) الكتاب ٤١٨/٢، وفيه: «... احبصَّابرا، وأوجصَّابرا... » بالإدغام.

(٢) تدغم السين في الصاد فتصير صاداً نحو (احْبِسْ صَّابرا) تُصبح: (احبصَّابرا)، كما تدغم الزاي في الصاد فتصير صاداً أيضًا نحو: (أوجز صَّابرا) التي تصبح في النطق: (أوجصَّابرا) كما أن السين تدغم في الزاي في نحو (احْبِسْ زَرَدَةً) فتكون (احْبِزَّرَدَةً)، وكذلك الزاي في السين في نحو : (رزْ سَلَمَةَ) لتصبح : (رسَّلَمَةَ) . انظر الأصول في النحو ٤٢٤/٣ ، وانظر التكملة/٢٧٩.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وفيه: «... كإذهابه من الطاء مع التاء».

(٤) للظاء مع الذال نحو: (احفظْ ذَّلك) تكون: (احْفَذَّلكَ) مدغمة دون إطباق.

والذال مع الظاء في نحو: (خُذ ظالمًا) فتصبح (خُظَّالمًا).

والثاء مع الظاء في نحو: (ابْعَثْ ظَّالمًا) فتكون مدغمة نحو: (ابْعَظَّالِمًا).

والذال مع الثاء في نحو: (خُذْ ثَّابتًا) لتدغم فتصبح: (خُثَّابتًا).

والثاء مع الذال في نحو: (ابْعَثْ ذَّلك) فتدغم لتصبح: (ابْعَذَّلك).

انظر الأصول في النحو ٤٢٥/٣، التكملة/٢٧٩، الممتع في التصريف ٧٠٤/٢.

(٥) الكتاب ٤١٩/٢ ، يريد البيان في الذال مع التاء، وأن منزلة كل منهما مع صاحبه كمنزلة الدال والتاء.

قـال أبوعلي: إنما صـار تـرك الإدغـام في الرخـوة أمـثل من تـركـه في الشديدة، لأن الرخوة يجري الصوت فيها فيصير بجريان الصوت وامتداده بين الحرفين فصلٌ مًا، والشديد لايجري فيه الصوتُ فيكون فصلاً بينهما.

قال سيبويه : وهنّ من حيّز واحدٍ والذي بينهما من الثّنِيَّتَيْنِ يسيرٌ(١).

قال أبوعلي: الذي بين الظاء وأختيها، والصاد وأختيها، من أن مخرج الظاء أشد نزولاً إلى أطراف الثنيتين قليل(٢).

قال سيبويه : والبيان فيها أمثل، لأنّها أبعدُ من الصّاد وأختيها(٣).

أي : الطاء وأختاها أبعد من الصّاد وأختيها من الظاء والتاء والدال، ومعنى ذلك أن البيان في الظاء والثاء والذال مع الصاد والسين

---

(١) الكتاب ٤١٩/٢، والمسألة حول حروف (الظاء والثاء والذال) وأنّهن أخوات.

(٢) يقول أبو سعيد: «يريد: إن الظاء والذال والثاء أبعد من الصاد وأختيها من الطاء والدال والتاء، فلذلك كان بيان الطاء وأختيها عند الصاد وأختيها أمثل من بيان الظاء وأختيها عند الصاد وأختيها.

فإن قال قائل: كيف صارت الظاء وأختاها أبعد من الصاد وأختيها من الطاء وأختيها؟ قيل له: قد ذكرنا أن الطاء وأختيها والصاد وأختيها تنطبق الأسنان على اللسان عند النطق بهن، ولايخرج اللسان عن الأسنان، فقد اشتركن في ذلك، والظاء والذال والثاء يخرج اللسان عن الأسنان فيهن خاصة، فقد باينهن، وصارت الطاء وأختاها أقرب من الصاد وأختيها، ومع ذلك فإن البيان تقويه رخاوة الظاء وأختيها»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٧.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وهو يتحدث عن إدغام الذال في الزاي نحو (مُذ زّمان) حيث قال فيها: (مُزّمَان)، وإدغام الذال في السين في نحو (مُذْ سّاعة) حيث يقال فيها (مُسّاعة).

والزاي، أحسن من البيان في الطاء والتاء والدال مع الصّاد والسّين والزّاي، لأن الطاء وأختيها، أبعد من الصّاد وأختيها، والطاء وأختاها أقرب إليهن من الظاء وأختيها إليهن.

قال سيبويه: وحجته قولهم ثَلاثُ دَراهم[1].

قال أبوعلي: لايجوز أن تدغم التاء في (ثلاثة دراهم) في الدال، والذي منع من {ذلك}[2]. وهو أن هذه التاء إذا أسكنت انقلبت هاء، وإذا انقلبت هاء فليس يجوز إدغامها حتى تسكن لأن الحرف المدغم لايكون إلا ساكنًا، وإذا أسكنت انقلبت هاء وإذا انقلبت هاء لم يجز إدغامها في الدال لبعد المخرجين.

قال سيبويه : تدغم الثاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت ثاء، و(ثلاثُ أفْلُسٍ) فأدغموها[3].

أي أدغمت التاء من (ثلاثة) في تاء التأنيث وجاز ذلك. وإن كان ما قبله ساكنًا لأنه بمنزلة (دابّةٍ)[4].

---

(١) الكتاب ٤١٩/٢، وفي المخطوطة: (ثلاثة دراهم) ، وانظر الأصول في النحو ٤٢٦/٣.

(٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢- ٤٢٠، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٤) الألف في (ثلاثة) في مقام الألف من (دابّةٌ) في السكون والوظيفة، قال أبو سعيد: «وأما إدغام (ثلاثة دراهم)، {ثلاثُ دراهم} فلأن الهاء من ثلاثة تنقلب تاء في الدرج وتسكن في الإدغام في الدال من (دراهم)»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٢٧.

قال سيبويه: حتى خالطت أصول ما اللامُ فوقه من الأسنان[1].

يعني بقوله ما اللام فوقه من الأسنان الطاء وأختيها.

قال سيبويه: وإنه ليس فيها إطباق ولا ماذكرت لك في الضاد[2].

أي من أنها لاتجافى عن موضع الطّاء تجافي الشين عنه.

قال سيبويه: إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف[3].

يعني بالإجحاف ماينقص من الصوت في إدغام المجْهور في المهموس لو لم يبدل من مكان الباء حرف مجهور[4].

قال سيبويه: وإنّما منعهم من أن يقولوا: (مُذْكَرٌ) كما قالوا مُزْدَانٌ[5]، الفصل.

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٠، وهذا بعد قوله: «وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد، لأنها اتصلت بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى...».

(٢) الكتاب ٢/٤٢٠- ٤٢١، وقبله قوله: «وتدغم الظاء والذال والثاء فيها، لأنهم قد أنزلوها منزلة الضاد، وذلك قولك: (احْفَضَّنْبَاءً، وابْعَضَّنْبَاء، وخُضَّنْبَاءً) والبيان عربي جيد [قولك: احفظ شنباء، وابعثْ شنباء، وخُذْشَنْبَاء] وهو أجود منه في الضاد لبعد المخرجين، وأنه ليس ...»، انظر الأصول في النحو ٣/٤٢٧.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٢، والضمير يعود هنا على الذال والتاء، إذ كان يبدل الذال من مكان التاء لأنه أشبه الحروف بها وإذا كانا في كلمة واحدة لزم ألاّ يبيّنا.

(٤) الإجحاف الذي كرهوه: إدغام الذال في التاء إن لم تجعل مكان التاء دالًا، لأن التاء إذا جعلت دالاً فالدال مجهورة مثل الذال، والقياس (مُدَّكِرٌ) في مثل قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ». ويجوز فيه (مُذَّكر) بالذال، وإنما منعهم أن يقولوه بالذال كما قالوا: (مُزْدَانٌ) لأن كل واحد منهما قد يدغم في صاحبه في الإنفصال، فلم يجيزوا في الحرف الواحد إلا الإدغام، والزاي لاتدغم في الدال على حال، فلم يشبهوها بها. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣١.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٢، و(مُذَّكِرٌ) هنا هي التي في قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ»، =

قال أبوالعباس: أبوعمر يقول: (مُذْكرٌ) وهو القياس الجيِّد البالغ[1].

قال أبوعلي: ليس هذا بردٍّ على سيبويه، لأنه قال: وإنما منعهم أن يقولوا: (مذْكَرٌ)، أي لم [٢٠٨/ب] يقولوه فيسمع منهم. والجرميّ يجيزه قياسًا، وقد يجيز القياس أشياء لاتستعمل، كإجازته في ماضي (يَذَرُ: وَذَرَ) وهو مع ذلك غير مسموع[2].

قال: ولم تكن في السمع كالضَّاد[3].

قال أبو علي: الصاد أندى في السمع من الضاد، فلذلك لم يجز

= الآية/ ١٥ من سورة القمر، وقد تكررت في السورة في أكثر من موضع.

(١) «مُذَّكِرٌ» بالذال المعجمة في الجميع مما ذكر في هذه السورة، قرأها ابن مسعود، وعيسى وقتادة، وابن عباس، عن أبي عمرو. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع/١٤٨. قال الفراء: «والمعنى: مُذْتَكِرٌ، وإذا قلت: (مُفْتَعِلٌ) فيما أوله ذال، صارت الذال وتاء الافتعال دالاً مشددة وبعض بني أسد يقولون: مُذَّكِر، فيغلِّبون الذال فتصير ذالاً مشددة...». انظر معاني القرآن ١٠٧/٣، قال الرماني: ولايجوز عند سيبويه (مُذْدَكِرٌ) بالإظهار، ويجوز عند أبي عمرو، وأبي العباس (مُذْدَكِرٌ) على قياس (مُظْطَلِمٌ)، ووجه قول سيبويه أنه لمّا تقاربا قربًا شديدًا وكانا من الحروف التي لا إطباق فيها ولا استعلاء قوي الإدغام لكثرة الحروف التي هما منها، كما يقوى الإدغام في حروف طرف اللسان لكثرتها، ولا يقوى في حروف الحلق لقلتها، ولقول أبي عمرو وجه صحيح في قياسه على النظير، إلا أن الإدغام أخف وأولى، وبه جاء القرآن في «هل من مُدَّكِرٌ»، شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٨١.

(٢) هذا من الألفاظ التي استغنت العرب بمضارعها عن ماضيها، واكتفت بماضٍ بمعناه، فاكتفت بـ(تَرَكَ) عن (وَدَعَ وَوَذَرَ)، وقد مرَّ ذلك.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢، وهذا حول (مُضْطَجِعٍ)، قال سيبويه: «وإن شئت قلت: (مُضْجِعٌ)، وقد قال بعضهم: (مُطَّجِعٌ) حيث كانت مطبقة.

إدغام الصاد في الطاء وجاز إدغام الضاد فيها[1].

قال سيبويه: ولايدغمونها في الطاء في الانفصال[2].

قال أبو علي: الانفصال نحو: (اقْرِضْ طالبًا)، وكذا لام غير المعرفة لا تدغم في الانفصال في نحو (هلْ طَلَبْتَ)، وإذا أدغم في قولك: (الطّالب)[3].

قال سيبويه: لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ماذكرنا[4].

قال أبوعلي: يقول: إظهارهما والبيان فيهما منفصلين أثقل منه في سائر الحروف، فلذلك كان القلب والإدغام أحسن.

قال أبوعلي: لأنهما جميعًا شديدان لايجري الصوت فيهما جريه في الرخوة فيكون جريان الصوت فيهما كالفصل بينهما.

قال سيبويه: وذلك قولك: اطّعَنُوا[5].

---

(١) قول بعض العرب في (مُضْطَجِع): (مُطّجِعٌ) شاذٌ لايقاس عليه، أما وجه جوازه فلشدة التقارب بالإطباق والاستعلاء، وأنه موضع يقوى فيه التغيير بقلب الحرف للحرف، وفي كلمة واحدة، فاغتفروا ذلك على شذوذه لهذه العلة. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٨١، وانظر التكملة/ ٢٧٩.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٢، يريد: لايدغمون الضاد في الطاء في الانفصال.

(٣) انظر المقتضب ٢١٤/١.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢، والمسألة تعالج الطاء مع التاء، وأنه يجدر أن تقلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء فتخل بالحرف، ولايدغمون الطاء في التاء لأنهم يريدون الإبقاء على الإطباق، لأنه يذهب في الانفصال. انظر التكملة/٢٨٠، وانظر الأصول في النحو ٤٢٢/٣ - ٤٢٣، والممتع في التصريف ٧٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٢٢/٢.

قال أبوعلي: يقول: لم يُدغموا الطاء في التاء في الاتصال، لأنهم إذا أدغموا الطّاء لم يلتزموا إبقاء الإطباق لأنه يُذهب به في مثال: (انْقُط تُومًا)، فيقال: (انقُت تُوما)، وقد يبقى فيقال: لو أدغم الطاء في التاء في الاتصال ولم يقلب طاءً، لكان جديراً أن يلزمه ذهاب الإطباق في الاتصال كما لزمه في الانفصال، للزوم الإدغام إياه لاتصاله[1].

قال سيبويه: واعلم أن تركَ البيان هنا أقوى منه في المنفصلين لأنه مضارع[2].

قال أبوعلي: يقول: فَعَلْتُ نحو (حَبَطُّ)، الإدغام فيه أحسن منه في (انقُطْ تَومًا)، لأن التاء في (فَعَلْتُ) تشابه تاء (افْتَعَلَ) في أنهما من كلمة واحدة، والفاعل من الفعل قد يكون بمنزلة بعض حروفه في نحو (يَضْرِبَانِ)، جاء الإعراب بعد اسم الفاعلين. كما يجيء في المعربات بعد أواخرها، فالتاء التي في (فَعَلْتُ) كأنها على هذا التأويل من نفس الكلمة[3].

---

(١) يقول أبو سعيد: «يريد: أن الطاء إذا كان بعدها تاء الافتعال قلبت التاء طاءً، وقلبها طاءً مع الطاء أجدر من سائر ماذكر قبلها معه طاءً، وقوله: «ولأنهما في الانفصال أثقل» يريد: أن التقاءهما في الانفصال ثقيل، فإذا التقتا في كلمة ازدادت ثقلاً، ... ولم يدغموا الطاء في التاء لأنهم لم يريدوا ألا يبقى الإطباق ... وقالوا: (اطَّعَنُوا) ولم يقولوا: (اتَّعَنُوا) والأصل: (اطْتَعَنُوا)». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣١.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٢، وقد جاء بعدها نص مفسر لمراده من هذا القول، ولعله من زيادات الأخفش وهو قوله: «يعني مايُبنى مع الكلمة في نحو (افْتَعَلَ)، فأن تقول (احْفَظْ تِلْكَ، وخُذْ تِلكَ، وابْعَثْ تِلكَ) فتبيِّنَ أحسنُ من (حَفِظْتُ، وأَخَذْتُ، وبعَثْتُ) - وإن كان هذا حسنًا عربيًا»، وقد ورد هذا النص عند السيرافي ناقصًا صدره.

(٣) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله : «إدغام ما قبل التاء في التاء أقوى مثل =

قال سيبويه : لأنّ أصل الإدغـام أن يُسَكَّنَ الأوّلُ ويُحـرَّك الثـاني مُدْغـمًا فيـه، وكذلك يلزم أن يقلب الأول إلى لفظ الثـاني، ولو قلب الثـاني إلى لفظ الأول لأسكن الثـاني، كـمـا أنه لو قلب الأول إلى لفظ الثـاني أسكن الأوّل وحرك الثـاني، وتحريك الأول وتسكين الثـاني عكس مـا عليـه حكم الإدغام[1].

قـال أبوعلي: نحـو (رَدَدتُ ورَدَدْنَ)، لأن اللام من (رَدَدْتُ) تتـحـرك في هذه المواضع، فـإن لا تُدغم في الطاء من (اسْتطعْتُمْ) ونحـوه مما لا يتحرك أبداً أولى[2].

قال سيبويه : ودعـاهم سُكونُ الآخِرِ في المثلين أنَ بيَّنَ أهل الحجاز[3].

أي، فلما سكن الآخر لم يدغم فيه، لأنه إنما يدغم في المتحرك[4].

= (احْفَظ تِّلكَ) و(خُذتِّلكَ)، وإذا كانت التاء متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام، لأن أصل الإدغـام أن يكون الأول سـاكنًا . . . »، انظر شرح السيـرافي للكتـاب، جـ١١، ق ١٣٢.

(١) الكتاب ٤٢٣/٢- ٤٢٤ بتصرف، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه.

(٢) انظر الكتـاب ٤٢٤/٢ فالأمثلة هنا ولفظ سيبويه لايحتاج إلى بيـان، وانظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣٢.

(٣) الكتـاب ٤٢٤/٢، وتمامـه: « . . بيَّن أهل الحجاز في الجزم، فـقـالوا: ارْدُدْ، ولا تَرْدُدْ، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكن بني تميم أدغموا ».

(٤) قال أبو سعيد: «وأن من منع سكون الثاني من الإدغام أن أهل الحجاز يبيِّنون في الجزم في الحرفين المثلين وإن كان سكون الثاني من الجزم ليس بلازم كما يلزم السكون فاء استفعل لأن المجزوم يجـوز أن يبطل جزمـه، ويرفع وينصب، وتدركه التـثنيـة والجمع والنون الخفيـفـة، والألف واللام وألف الوصل، فيحرّك لهنّ . . . وما بين أهل الحجاز وبني تميم من اختلاف =

قال سيبويه : لأنه يدركها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة والألف واللام[(١)].

قال أبوعلي: [٢٠٩/أ] إدراك الألف لها كقولك: (ارْدُدِ البابَ)، وإدراك النون[(٢)] لها كقولك: (أرْدُدًا) يافتى.

قال سيبويه: ومع ذلك أن بَعْدَها حرفًا أصله السُّكونُ[(٣)].

قال أبوعلي: نحو اسْتَطَارَ، واستَطْوَرَ[(٤)].

قال سيبويه: أن لايحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا[(٥)].

قال أبوعلي: أي فلو أدغموا مع هذا الإعلال لقد كانوا جمعوا عليه

= اللغة وذكر (ارْدُدْ) في الجزم، لأن حكمه كحكمه في اللفظ، فبنو تميم يدغمون، فيقولون: (رُدَّ، ولا تَرُدَّ)، ولا يجعلونه كرَدَدْتُ؛ لأن (رُدَّ، ولا تَرُدَّ) تدركها التثنية والجمع والنون الثقيلة والخفيفة والألف واللام في قولك: (ارْدُدِ الرجُلَ، ولا تَرْدُدِ الغُلام)، وألف الوصل في قولك: (ارْدُدِ ابْنَكَ، ولا تَرْدُدِ ابْنَتَكَ)، ورَدَدْتُ لايدركه من ذلك شيء»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣٣، وانظر شرح الشافية ٣/ ٢٤٠- ٢٤١.

(١) الكتاب ٢/٤٢٤.

(٢) يريد: نون التوكيد الخفيفة والثقيلة.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٤، وهو يومىء إلى التاء في مثال (اسْتَفْعَلَ)، فإنها لاتُدغم، كراهية تحريك السين التي لاتكون إلا ساكنة في نحو (اسْتَدَارَ، واسْتَطَارَ واسْتَضَاءَ).

(٤) الحرف الذي أصله السكون هو الذي يجيء بعد التاء في (اسْتَفْعَلَ)، فمثلاً: (اسْتَطَارَ) أصله (استَطْوَر) بسكون الطاء، و(اسْتَضَاءَ) أصله: استَضْوأ) بسكون الضاد، وإنما حرك ذلك الساكن لعلة أدركته - كما قال سيبويه -. قال أبوسعيد: «التاء في اسْتَدَانَ، واسْتَطَالَ لاتدغم في الدال والطاء وإن كانتا متحركتين، لأنه كان قد منع من إدغامها في الطاء في (اسْتَطْعَمَ) بسكون الطاء، فكأن قائلاً قال: الطاء في (اسْتَطَال) قد تحركت فهلاً أدغمت التاء في الطاء، فيقول له: لو أدغمت التاء في الطاء لألقيت حركتها على السين، وهذه السين لم تكن قطّ إلا ساكنة...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣٣.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٢، والكلام موصول بالإدغام في (اسْتَفْعَلَ) السابق.

إعلالين.

قال سيبويه: قد اجتمع فيه الأمران[1].

يعني سكون ماقبل التاء في الاستفعال، وإعلال العين بعده.

قال سيبويه: وأمَّا اخْتَصَمُوا واقْتَتَلُوا فليستا كذلك[2].

قال أبو علي: يقول: ليس القاف من (اقْتَتَلوا) كالسين من (اسْتَفْعَلُوا) فيمتنع تحريك القاف منه للإدغام، كما امتنع تحريك السين من (اسْتَفْعَلُوا) لأن القاف والخاء[3] منهما {و}[4] أنَّ أصلهما الحركة.

قال سيبويه: لأنَّهما حرفان وقعا متحركين، والتحرك أصلهما، كما أن التحرك الأصلُ في مُمَدّ[5]، الفصل.

قال أبوعلي: يقول: القاف من (اقْتَتَلوا) أصله التَّحرك، كما أن الميم من (مُمَدٍّ) أصله التحرك فيغير هذا البناء، لأنك تصرِّفُهُ فتقول: (مَادٌّ، ومُدٌّ ومَدٌّ) متحركة، فهذه الفاء أصلها الحركة، فلذلك جاز الإدغام بعدها، وإلقاء حركة المدغم عليها، ولم يجز ذلك في (اسْتَطَارَ) وبابه، لأن الساكن الذي قبل التاء لاحظَّ له في الحركة ولم يحرك له في موضع ألبتة.

(١) الكتاب ٢/٤٢٤.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٤.

(٣) القاف في (اقْتَتَلُوا)، والخاء في (اخْتَصَمُوا).

(٤) زيادة الواو هنا يقتضيها المعنى.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٤- ٤٢٥، وفي المخطوطة: «لأنه حرفان وقعا...»، وفي الكتاب: «... كما أن التحريك الأصل...».

قال سيبويه : وقد حذفوها والكسرة بعدها[1] في (يَعِدُ) ، فإذا وقعت الكسرة عليها نفسها في مثل (يَوَدُّ) كان الحذف أولى.

قال سيبويه: وكرهوا (وَطْداً ووَتْداً)، لما فيه من الاستثقال[2].

قال أبو العباس : يعني تقارب مخارج الحروف وتبيّنها ، وسكون الحرف الأول من المتقاربين[3].

قال سيبويه: وتقول في المصدر: (ازِّيُّنا)[4].

قال أبوعلي: في (تَزَيَّنَتْ)، ومصدره وما تصرف منه، المتقارب في المتقارب، وتدع الباقي على ماكان عليه قبل الإدغام[5].

قال سيبويه: وقوله عز وجل «ولَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوتَ»[6] وكانت الثانية أولى بالحذف[7].

قال أبو علي : إنما حذفت الثانية منْ «تَذَكَّرُونَ»[8] ، و«تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ»[9]. لأنها هي التي تعْتَلُّ في الماضي بالإسكان ، والإدغام

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٥، وقد أتبع أبو علي تعليقاته كلام سيبويه دونما فصل بينهما.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٥.

(٣) المتقاربان هنا: التاء والدال. وكذلك التاء والطاء اللذين قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده نحو (ودِّتُ) ونحوه.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٥.

(٥) قوله: (ازَّيَّنَتْ) إنما هو (تَزَيَّنَتْ) والمصدر: (ازِّيُّنا)، ومثله: (تَثَاقَلَ: إثَّاقَلَ) والمصدر: (اثُّقالاً).

(٦) سورة آل عمران، الآية /١٤٣.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٥.

(٨) من سورة الأنعام، الآية/ ١٥٢، وغيرها.

(٩) سورة القدر ، الآية / ٤.

والحذف إلى المعتل المغيّر أسرع لأنه تغيير.

ومما يجب له حذف الثاني دون الأوّل إنما هي التي تعتل في الماضي بما ذكرنا من السكون والإدغام في نحو (تَدَارَأَ)[1]، والمضارع ينتظم حروف بناء الماضي، وكذلك يجب أن ينتظم المضارع هذه التاء المعتلة في الماضي المدغمة، فيعتل أيضًا في المضارع بالحذف، كما أعلّ في الماضي بالإدغام: ومما يوجب أيضًا أن تكون هي المحذوفة، أن التكرير بها وقع كما وجب التخفيف في الهمزة الثانية [٢٠٩/ب] لتكررها في نحو آدَمَ، فكذلك يجب الحذف في الثانية لتكررها.

وأيضًا فإن الأولى التي هي حرف المضارعة لايجب حذفها لأنها إذا حذفت فقد لايبقى مايدل عليها، لأنها حرف واحد، والثانية إذا حذفت بقي من الكلمة غيرها، فمن هذه الجهات وجب حذف الثانية دون الأولى[2].

---

(١) تَدَّارَأَ: بتَدَارَأَ، وفي سورة البقرة قال سبحانه: «فادَّارَأْتُمْ فيها»، الآية/٧٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «واعلم أن ماكان على (تَفَاعَل) أو (تَفَعَّلَ) فلحقته تاء أخرى للمخاطب أو للمؤنثة الغائبة جاز حذف إحداهما، فأما سيبويه والبصريون فيقولون: المحذوفة الثانية، وذلك قولك: (يازيدُ لاتَكَلَّمْ في هذا ولا تَغَافَلْ عنه) وتقديره: لاتتكلَّمْ فيه، ولا تَتَغَافَلْ عنه، كذلك: (هِنْدُ تَكَلَّمُ في هذا، وزَيْنَبُ تَغَافَلُ عنه) قال الله عزّ جل: «تَنَزَّلُ الملائكة والروح»، وتقديره: تَتَنَزَّلُ، وكذلك التقدير (تَتَمَنَّونَ) في «كُنْتُم تَمَنَّونَ»، وكذلك «لاتَوَلَّوا عنه» أصله (تتولّوا عنه). إنما حذفوا إحداهما استخفافًا؛ لأن لفظهما واحد، فإن انضمت الأولى لم يجز حذف إحداهما، فلو قلت: (تُتَحمَّلُ، وتُتَنَازَعُ) على ما لم يسم فاعله، لم يجز حذف أحدهما، لاختلاف الحركتين، ولأنه يقع لَبْسٌ بين (تَتَفَعَّلُ وتُفُعِّلَ).
وقال بعض الكوفيين: التاء المحذوفة هي الأولى، وقال بعضهم: يجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى، ويجوز أن تكون الثانية..» وذكر احتجاج سيبويه لحذف الثانية. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣٥.

قال سيبويه: وإن شئت قلت في (تَتَذَكَّرون) ونحوها (تَذَكَّرُونَ)[1].

قال أبوعلي: يقول: يجوز أن تحذف التاء الثانية من (تَتَذَكَّرُون)، وإن وقعت قبل حرف مقارب له يجوز إدغامها فيه كما جاز إدغامها إذا وقعت قبل الكاف ونحوه مما لايجوز أن يدغم فيه لبعد المخرجين[2]، لأن التاء الواقعة قبل المقارب هي التاء التي جاز حذفها إذا وقعت قبل غير المقارب، فكما جاز حذفها معه، كذلك يجوز حذفها مع المقارب.

قال سيبويه: لأنّه حذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء، وكرهوا أن يحذفوا آخر،[3] الفصل.

قال أبوعلي : يقول: لما حذفت التاء من «تَذَكَّرُونَ»، اجتمع متقاربان كما كانا اجتمعا في «تَكَلَّمُونَ» فكأنّ المتوهِّم قد يتوهم بأن حذف أحد المتقاربين من «تَذَكَّرون» بعد حذف الثانية جائز كما جاز في «تَكَلَّمُونَ»[4]. فقال: لايجوز اعتلال هذا، واعتلّ بما ذكر.

---

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قال الرماني: «قد جاء القرآن بالأمرين جميعًا، فقال جل وعز: «تَنَزَّلُ عليهم الملائكة» و«تَتَجافَى جُنُوبُهم عن المضاجع» فهذا على الأصل، وقال جلّ ثناؤه: «تَنَزَّلُ الملائكة والرُّوحُ» و«لَقَدْ كنتم تَمَنَّوْنَ الموتَ» فهذا على الحذف، والمحذوف التاء الثانية لأنها هي التي تعتل في «فادّارأتُمْ» و«ازَّيَّنَتْ» وتدغم في «تَذَكَّرونَ» . . . ولا يجوز الحذف في «تَذَّكَّرون» للإجحاف الذي يقع بالكلمة فيما يجوز فيه الأصل؛ إذ قد حذف منه التاء، فلا تحذف التاء الأخرى، ولايجوز حذف الذال في «تَذَكَّرُونَ» لأنه حرف أصلي يخل حذفه بالكلمة، وسبيل المؤنث في «تَذَكَّرِينَ» سبيل المذكر». شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٨٥.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢ ، وقبله : «ولايجوز حذف واحدة منهما يعني من التاء والذال في «تَذَكَّرونَ».

(٤) وصف سيبويه هذا بأنه قراءة أهل الكوفة ، وانظر السبعة في القراءات /٢٧٢.

قال سيبويه: ولم يَرَوا ذَلكَ محتملاً إذ كان البيان عربيّاً[1].

قال أبوعلي: لم تحذف الحرف الأول من «تَذَكَّرونَ» ولم تُدغم في الثاني أيضًا، ولا يحذف الذال لما ذكره من الإلباس وغيره مما يؤدي إليه، إذ كان البيان وترك الإدغام في هذه الحروف المتقاربة في المواضع التي لا يؤدي الحذف فيها إلى مثل ذلك حسنًا.

قال سيبويه: وأمّا (الدُّكَرُ) جمع (ذِكْرَةٍ)مثل كسرةٍ وكِسَرٍ، فأبدلت الذالُ دالاً[2] غير أن أوجب قبلها ما أوجبه في (مُدَّكِر) قلبها ذالاً من وقوعها قبل تاء الافتعال، وإبدال التاء حرفًا من مخرجها أشبه الحروف بالذال وليس في (ذِكَرٍ) شيء من ذلك، إنما أبدلت دالاً كما يبدل الحرف من مقاربه (كبنات بَخْر، وبَنَاتِ مَخْرٍ)[3]، و(إِيَّاكَ

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٦، لما كان لايجوز حذف واحدة من التاء والذال في (تَذَكَّرون) كراهة الالتباس، وأنه حذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث، كذلك لم يجز حذف الذال وهي من نفس الحرف، لأن ذلك يفسد الحرف ويخل به .. وهذا معنى لفظ سيبويه..

(٢) الدال في قوله: (الدُّكَرُ)، وقد شددت لدخول لام التعريف عليها، والقلب فيها شبيه بالقلب في (مُدَّكِر)، إلا أن سيبويه وصف هذا الموضع بالشذوذ، وشبهه بالغلط. انظر الكتاب ٢/٤٢٦. قال ابن عصفور: «وأبدلت أيضًا (الدال) من تاء (افْتَعَلَ) إذا كانت الفاء ذالاً، من غير إدغام، فقالوا: (اذْدَكَرَ)، و(مُذْدَكِرٌ)، حكى أبو عمرو: وقال أبو حكاك:

تَنْحِي على الشَّوْكِ جُرَازاً مُقْضَبَا   والهَرْمَ تُذْرِيه اذْدِراءً عَجَبَا

يريد: (اذتراءً)، وهو (افْتِعَال) من (ذَرَاهُ يَذْرِيه)، فأمّا (ادَّكَرَ) فبإبدال إدغام». انظر الممتع في التصريف ١/٣٥٧- ٣٥٨، وانظر شرح المفصل ١٠/١٥٠.

(٣) (بنَاتُ بَخْرٍ، وبَنَاتُ مَخْرٍ) سحائب يأتين قُبُلَ الصيف، بيضٌ منتصبات في السماء، قال طرفة:

كبَنَاتِ المَخْرِ يَمْأَدْنَ كَمَا   أَنْبَتَ الصَّيْفُ عَسَالِيجَ الخَضِرْ

وإنما جعلت الباء الأصل، لأن (البَخْرَ) مشتق من البخار، لأن السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر، فأبدلت الميم من الباء. انظر الممتع في التصريف ١/٣٩٢ - ٣٩٣. ==

وهيَّاكَ)[1] وما أشبه ذلك، وشددت الدال[2] لإدغامهم لام التعريف فيها.

* * *

ومن بَابِ الحَرفِ الَّذي يُضَارَعُ به حَرْفٌ مِنْ مَوضِعِه[3]

قال سيبويه: فلم تُدغَم في التاء لحالها التي ذكرت لك[4].

قال أبوعلي: الحال التي ذكرها أن الصَّاد من حروف الصَّفير، فلا تدغم فيما لم يكن فيه صفير لحدوث النقص في الصوت[5].

= نقل ابن عصفور عن أبي علي هذا الرأي، وبين أن الذي سهل لهم إبدال الذال في (ذِكْر) دالاً قلبهم لها في (ادَّكَرَ) و(مُدَّكِر) وأنه قد ألف فيها القلب، واستشهد بقول ابن مقبل:

يَالَيْتَ لي سَلْوَةً، تُشْفَى النُّفُوسُ بِهَا ... مِنْ بَعْضِ ما يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكَرِ

انظر الممتع في التصريف ١/٣٥٨ - ٣٥٩.

(١) أي أبدلت الهاء من الهمزة. انظر الإبدال ٢/٥٦٩، والممتع في التصريف ١/٣٩٨.

(٢) في قوله (الدِّكْرُ)، وأما (مُدَّكِرٌ) فأصلها (مُذْذَكِرٌ) كما مرّ.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٥) المضارعة التي يشير إليها سيبويه هي أن تجعل الصَّاد بين الصَّادِ وبين الزاي الذي هو من موضعه، وشرطه أن تسكّن الصاد وبعدها دال، كقولك: مصدر، وأصدر، والتصدير، وليس يلزمك أن تجعل الصاد الساكنة التي بعدها الدال بين الصاد والزاي، بل لك في ذلك ثلاثة أوجه:

- إن شئت جعلتها صاداً خالصة لأنها الأصل.
- وإن شئت جعلتها بين الصاد والزاي.
- وإن شئت جعلتها زايًا خالصة.

وجواز قلبها زايًا خالصة أو قلبها حرفًا بين الصاد والزاي؛ لأن الصاد مهموسة رخوة مطبقة، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة... انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣٦.

قال سيبويه: ولم تُبدل، لأنّها ليست بمنزلة اصْطَبَرَ[1].

قــال أبوعلي : يقــول : ليس بمنزلة (اصْطَبَر) في أن لايُقلب الحــرف الثاني إلى لفظ الأول، ويدغم فيه الأول فيقال: (اصَّبَر)[2].

قال سيبويه: وهي الزّاي، لأنها مجهورة [٢١٠/أ] غيرُ مطبقة[3].

قــال أبوعلي: أبدل من الصّاد لتـقـريبـهـا من الدّال حـرف من مـخـرج الصاد أشبه الحروف من مخرجها بالدال وهو الزاي لموافقتها في الجهر.

قال سيبويه: كما كرهُوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا[4].

قال أبوعلي: مما يكره إذهاب الإطباق فيه نحو(اضْبِطْ دُلامًا)[5].

قال سيبويه : إذا لم يصلوا إلى الإدغــام ولم يجْسُروا على إبدال الدال[6].

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٢) قولك: (اصْطَبَرَ)، أصله: اصْتَبَرَ، فلم تدغم الصاد في تاء (اصْتَبَرَ)، بل قلبت طاءً، وكذلك لا تدغم الصاد في الدال من (يَصْدُرُ)، ولم تدغم الدال فيها، لأنها عين الكلمة... انظر شرح ذلك بالتفصيل في شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣٦.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٥) مؤدى كلام سيبويه في هذه العبارة أن الدال لم تدغم فيها الصّاد، لأن الدال من نفس الحرف والصاد قبلها، فكرهوا أن يجعلوا الآخر تابعًا للأول، بل جعلوا الأول تابعًا للثاني، وأما المثال الذي رواه أبو علي مما يكره إذهاب الإطباق فيه فعلى أن حرف الطاء وقع قبل الدال في كلمتين، كما أنهم لم يبدلوا الدال - كما أبدلوا التاء التي قبلها صاداً - في مثل (اصْتَبَرَ) طاءً حين قالوا: (اصْطَبَرَ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣٦- ١٣٧.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٦.

قال أبوعلي: أي على إبداله صاداً كما أبدل في (مُصَّبِر) التاء صاداً أو لم تبدل الدال طاءً كما أبدل في (مُصْطَبِر) التاء طاءً لاختلاف الحرفين في الزيادة والأصل(١).

قال سيبويه : وربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو (مَصَادِر، والصِّراط) لأن الطَّاء كالدال(٢).

قال أبوعلي: لما كانت الطاء في الجهر كالدال، ضورع بالصَّاد معها الزاي بجهرها كما ضُورع بها مع الدال الزاي لذلك(٣).

---

(١) انظر التكملة / ٢٨٠، قال الرماني: «أما الدال فلا يجوز إدغامها في الصاد لمثل هذه العلة (عدم جواز ادغام التاء في الصاد من افْتَعَل من الصبر) مع أنها حرف أصلي فلم يلحقها الإدغام وهي في موضع الثاني، ولم يجز أن تبـ[illegible]
أصلية فإثباتها أحق بها، فعدل عن ذلك إلى قياس اخر و[illegible]
الأول في الثاني، ويغيِّر الأول للثاني، ...» انظر شرح الر[illegible]

(٢) الكتاب ٢/٤٢٧، والضمير في قوله: بها يعود على الصاد وصَدَقْتَ - قريبة من الدال - أو نحو مَصَادِر والصِّراط - بعيدة عن

(٣) قال أبو سعيد: «إذا تحركت الصاد والدال حركة، والحركة بعد الحرف متحرك في التقدير، فصار بين الصاد والدال حاجز، وصار مابينهما من التنافر والنُّبُوّ أخف، لأنه إنما ينافره وينبو عنه بالاجتماع فأجازوا فيه أضعف الأمرين، وهو أن ينحى بالصاد نحو الزاي، وذلك مستمر في كل صاد متحركة بعدها دال، ولايجوز قلبها زايًا خالصة إلا فيما سمع من العرب، وإذا فصل بين الصاد والدال بأكثر من حركة لم يلزم جواز جعلها بين الصاد والزاي، والمضارعة بالصاد والزاي ولم يستمر ذلك، ولم يُقَلْ إلا فيما سمع نحو: (مَصَادِر، والصِّراط) لأن الطاء كالدال، وقد قلبوها زايًا في الصراط، وذلك غير مُطَّرِد في جميع الصادات التي يبعد ما بينها وبين الطاء، والمضارعة بالصاد الزاي ها هنا حين بعدت من الدال كقولهم: صَوِيقٌ، ومَصَالِيقُ، فأبدلوها صاداً كما أبدلوها حين لم تكن بينهما شيء في (سُقْتُ) ونحوها، ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣٧.

قال سيبويه: لم يكن المضارع هنا الوجهَ(١).

قال أبوعلي: أي مضارعة الصاد للزاي في (أَصْدَرَ) ونظائره.

قال سيبويه: فلما كان البيان هنا أحسن لم يجز البدل(٢).

قال أبوعلي: أي لما كان البيان في الصَّاد إذا سكنتْ أحسن من المضارعة بها الزاي لم يجز البدل المحض فيها إذا تحركت إذ كان البيان أحسن ولا فاصل بين الحرفين المثلين(٣).

قال سيبويه: إذ كانت الباء في موضع حرف يُقلب النُّون معه ميمًا وذلك الحرف الميم(٤).

قال أبوعلي: يقول: ضورع بالجيم والزاي لأنه من موضعِ حرفُ مُضَارَعٌ به الزاي وهو السِّين كما أعلّت النون مع الباء بقلبها ميمًا لما كانت الباء من مخرج حرف يعتل معه النون وهو الميم(٥).

---

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وفيه: «لم تكن المضارعة...».

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٣) يقول الرماني: «من العرب الفصحاء من يقول: (التَّزْدِيْر) في (التَّصْدِير) و(القَزْدُ) في (القَصْدِ) و(أَزْدَرْتُ) في (أَصْدَرْتُ) بالزاي الخالصة، والبيان في كل ذلك جائز لأنه الأصل من غير خروج إلى منافرة شديدة، ولايبدلها كثير من العرب إذا تحركت الصاد، ويضارعون بها، لأن الحركة صوت زائد حاجز بين الحرفين مع أن الحرف المتحرك أقوى، فلا يقوى عليه حرف البدل كما يقوى على الساكن الميت، والمضارعة في (صَدَقْتُ) جائزة - وإن تحركت الصاد، فتقول: (صَدَقْتُ) والبيان أحسن - لما ذكرنا - وكذلك المضارعة في (مصادر، والصراط) ولايعتدّ بالحرف الزائد حاجزاً بين الحرفين كما لايعتد به في (صَوِيق، ومَصَاليق) ... انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٦٧.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) قلبوا النون ميمًا مع الباء في مثل (عَنْبرٍ) لا لملابسة بينهما أكثر من أن الباء من مخرج الميم، والنون تقلب مع الميم ميمًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٣٨.

قال سيبويه: قَرَّبها منها في افْتَعَل لتُبَدلَ الدالَ[1].

قال أبوعلي: لتبدل تاء الافتعال دالاً مع الجيم إذا ضورع بها الزاي، كما تبدل دالاً مع الزاي المحضة في (ازْدَانَ، ويَزْدُلُ ثَوبَهُ) لما كانتا من مخرج الزاي[2].

* * *

ومن بَابِ ماتُقْلَبُ فيه السِّينُ صَاداً في بَعْضِ اللُّغَاتِ[3]

قال سيبويه: إذ كانت تقوى عليها والمخرجان متفاوتان[4].

قال أبوعلي: إنما قويت عليها لاشتراكهما في التصعّد وإن تفاوت المخرجان كما أدغمت الواو في الياء لاشتراكهما في اللين وإن تباعد المخرجان.

قال سيبويه: وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم[5].

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٧، وهو يعني الجيم.

(٢) أي أنهم قرّبوا الجيم من الزاي، وجعلوا تاء افْتَعَلُوا إذا كان قبلها جيم دالاً؛ لأنها من مخرجها، وهي شديدة، فقالوا: اجْدَمَعُوا، واجْدَوَرُوا في معنى: (اجتمعوا، واجْتَوَرُوا) فجعلوا الجيم بين الزاي والجيم، فإن الجيم والشين ليستا من مخرج الزاي. انظر شرح السيرافي، جـ١١، ق ١٣٨.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٧ باختصار.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٨، وفي المخطوطة: «... والمخرجان متقاربان»، وكنت رجّحت صوابه لولا ما وجدت في السيرافي من موافقة لما جاء في الكتاب: (متفاوتان) فأثبت ذلك. وقوى من عزيمتي في العدول عن مضمون التعليق الذي وضعه أبوعلي.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٨، يريد: الخاء والغين فهما حلقيان.

قـال أبوعلي: يقـول: مُخـرج الغين والخـاء من الحلق كـمـخـرج القـاف والكاف من الفم، لأنه أول مُخرج من الحلق يلي الفم، كما أن مُخرج القاف أولّ مخرج من الفم يلي الحلق.

قال سيبويه: فلذلك قرَّبوا السين التي من هذا المخرج من القاف بما يتصعد[1].

قـال أبوعلي: ومـعنى ذلك أنه أبدلت من السين [٢١٠/ب] مع القاف الصاد لتقرب بذلك السين من القاف، فيقول القائل: هلاَّ أبْدَلَ من التاء معها طاءً، ومن التاء معها ظاءً، ومن الذال معها ظاءً؟!.

فالجواب إن إبدال هذه الحروف غير السين مع القاف لايجوز كما جاز في السين، لأنهن أبعدُ من القاف، والسين أقرب إليها، ألا ترى أن الظاء والطاء أشد خروجًا من الفم، والسين والصاد والزاي أشدّ دخولاً فيه وأقرب إلى مُخرج القاف من الحروف الأخَر إليه؟!. وأيضًا فإن السين مُخرج حرف ضُورع به حرفان قريبان من مُخرج القاف، والحرف الذي ضُورعا به هو الزاي، والزاي من مُخرج السين، وليس بين القاف والجيم في المخرج إلا مخرج واحدٌ وهو الكاف، وكما ضورع بما هو من مخرج القاف ماهو من مخرج السين، كذلك ضورع بالسين في أن أبدلت صاداً لتصعَّد إلى القاف فتشابهه في ذلك[2].

---

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، بتصرف يسير، وبعد هذه العبارة قوله: «... وهو القاف».

(٢) وقال أبو سعيد: «ومعناه قَرَّبُوا من مخرج الزاي السين، بأن قلبوا السين صاداً ليتصعَّد إلى القاف، فلما كان من مخرج السين الزاي وهو مضارع بالجيم والشين القريبتين من القاف ولم يكن من مخرج الثاء، والتاء حرف يضارع ما يقرب من القاف كان ذلك مما يقوي حكم =

قال سيبويه: ولايكون فيهما مع هذا مايكون في السين من البدل قبل الدال في التَّسْدِيْر إذا قلت: التّزْدِيْرُ[1].

قال أبوعلي: إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال فقد تبدل منها الزاي، وذلك أن الدال مجهورة والسين مهموسة، فأريد تقريب الحرفين من الآخر، فنظر إلى مخرج السين، فأبدل من مخرجها حرف أشبهُ الحروف بالدال فكان الزاي، فأبدل منها لموافقتها ما في الجهر، ولم تبدل من التاء الدال على قياس ما أبدل من السين الزاي، فكذلك أبدل من السين الصاد مع القاف لم يبدل من التاء، والتاء معها الطاء والظاء. فأما إبدال الظاء من الثاء إذا وقعت قبل الذال فلم يكن يلزم على قياس إبدال الزاي من السين في (التّزْدِيْر) لإطباق الظاء، وهذا معنى قوله: لأن الظاء لاتقع هنا[2].

قال سيبويه: ألا ترى أنك لو قلت:(التَّثْدِيْرُ) لم تجعل الثاء دالاً.

== السين في قلبها صاداً مع القاف.

انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٤٠، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٣/٢.

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، وقبل هذا قوله: «وأما التاء والثاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون ...».

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وهذه العبارة ساقها أبو علي قبل ماهي علّته، وهي إنما جاءت في الكتاب بعد قوله: «ألا ترى أنك لو قلت: التَّثْدِير لم تجعل الثاء ذالاً، لأنّ الظاء لاتقع هنا».

قال أبو سعيد: الذي في الكتاب: (التثدير) ولا أعرف له معنى في اللغة، ولو جعل مكانه (التَّثْفِين) بالنون وهو كثرة اللحم على الرجل كان أحب إليّ، لأن له معنى مفهومًا»، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٤٠.

أي ليس يضارع بهما حرف قريب المخرج من مُخرج القاف، ولا ماهو من مُخرجهما كما ضورع بما هو قريب المخرج من القاف ماهو من موضع السين، وذلك مضارعتك بالجيم والسين القريبي المخرج من القاف الزاي التي هي من مخرج السين، وذلك في قولهم: اجْتَدَّ، وأشْدَقُ[1].

* * *

ومن بَابِ مَاكانَ شَاذاً مِمَّا خَفَّفُوا على ألسنتهم[2]

قال سيبويه : فكرهوا إدغام الدال فتزداد الحروف سينًا فتلقي السينات[3].

---

(١) لبيان مخرج الجيم في (اجْتَدَّ) والشين في (أشْدَقُ) مضارعين الزاي، فقد حاول الناسخ توضيح ذلك المخرج بأن كتب فوق الحرفين في هاتين الكلمتين كلمة (زاي). قال ابن السراج: «... وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين، وذلك (أشْدَقُ)، فتضارع بها الزاي، والبيان أكثر، وهذا عربيٌ كثير، والجيم أيضًا، يقولون في (الأجْدَرِ): (أشْدَرُ)، ولايجوز أن يجعلها زايًا خالصة ولا الشين، لأنهما ليستا من مخرجهما». الأصول في النحو ٣/ ٤٣٠.

وقال الرماني: «لايجوز في الذال مع القاف القلب إلى الطاء؛ لأن الجهر الذي في الذال كما هو في القاف يغني عن حرف معدل غير الدال مع بعد الذال من القاف بما ليس للسين إذ كانت الذال أشد تطرفًا لطرف اللسان من السين، ومع ذلك فإن السين قد غيِّرت للتعديل إلى مضارعة الزاي مع المستعلي، وإلى الإبدال مع المجهور فيمثل(التَّدْبِيْر) و(أزْدَقُ) بالمضارعة، ولايكون ذلك في الثاء إذا قلت: (التَّثْدِير) لم يجز أن تجعل الثاء ذالاً في هذا الموضع للتعديل، لأن الظاء التي هي أختها لاتقع هذا الموقع لبعدها بالخاصة من الثاء، فلم تجز الذال، لما امتنعت أختها، ولم يجز فيه الأصل»، شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٢٨، وتمام العنوان قوله: «... وليس بمطّرد».

(٣) الكتاب ٢/ ٤٢٨، وفيه: «فيزداد الحرف»، ومثله عند أبي سعيد في شرحه، وفي =

أي لو قلب الدال سينًا في (سِدْس) للإدغام لاجتمعت ثلاث سيناتٍ و{هو} مالا في الكلام مثله، لأن الفاء والعين واللام لايكنّ من موضع واحد.

فأمّا (بَبّةٌ) فليس بنوع إنما هو لقب(١).

قال سيبويه: [٢١١/أ] كما قالوا في فَخِذٍ فَخْذٌ فأدغموا(٢).

أي لمّا قالوا: (وَدٌّ).

قال سيبويه: ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس(٣).

أي من أن العين التي هي تاء تلتبس بالتاء التي هي دال، فلا يتميّزُ المقارب من المضاعف(٤).

قال سيبويه: قال بعضهم: عُتْدانٌ فراراً من هذا(٥).

=== المخطوطة: (فيلقى) خطأ.

(١) قال ابن جني: (بَبّةٌ): اسم علَم، وأنشدني أبوعلي:

لأنكحنّ بَبّـهْ ... جاريـةً خِدَبّـهْ

مُكْرَمَةً مُحَبَّـهْ ... تَجُبُّ أهل الكعبَهْ

على أن (بَبّة) أصله حكايةُ الصوت، ثم سمي به»، المنصف ١٨٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. أي أن في قولهم: (وَدٌّ) الذي أصله (وَتِدٌ) وهي الحجازية الجيدة، ولكن بني تميم أسكنوا التاء فقالوا: (وَتْدٌ) كما سكنت في (فَخْذٍ).

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢، والإشارة إلى ماجاء من قولهم: (وَدٌّ) في (وَتِدٌ).

(٤) يقول الرماني: «والأصل في (وَدّ) (وَتِدٌ) سكّنه بنو تميم على قياس (فَخْذٍ) [أي قالوا: فَخْذٌ] فأدغموا، ومثل هذا شاذ لما يدخله من اللبس بالمضاعف، إلا أنهم احتملوا ذلك للثقل في الإظهار واعتمدوا على البيان بما يصحب الكلام». شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق١٩١.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢، وفي المخطوطة: «عُتُدٌ...».

أي من البيان، والأول ساكن، أو ما يلزم من الإدغام إذا سكن الأول المؤدي إلى الالتباس في هذا القبيل(١).

قال سيبويه: فهذا شاذٌّ مشبَّه بماليس مثله نحو: يَهْتَدِي ويَقْتَدِي(٢).

قال أبوعلي: يقول: شبَّه (عِدَّانٌ) و(وَدٌّ) بيهَدِّي ويَهِدِّي إذا أدغم التاء منه في الدال كما أدغم في (يهتدي) وبابه، لأن التاء مثل الثاء، والدال مثل الذال إلا أنهما يختلفان، لأن الإدغام في (يهتدي) وبابه لايؤدي إلى الالتباس كما يؤدي إليه الإدغام في (وَدٍّ) ونحوه(٣).

قال سيبويه: فإنما زاد السين على (أَطَاعَ يُطِيْعُ) وجعلها عوضًا من سكون موضع العين(٤).

قال أبو علي: لأن الأصل في (يُفعَلُ) من (أَطَاعَ، يُطوِعُ)، فلما

---

(١) يقول أبوسعيد: «عُتْدانٌ جمع عَتُودٍ، وهو التيس، وفيه لغتان: عُتْدانٌ و(عُدَّانٌ)، فأما (عُدَّانٌ) فشاذ كشذ (وَدٍّ) في (وَتِدٍ)؛ لأنهما في كلمة واحدة، ويجوز أن يتوهم أن المشدد عين ولام. وقوله: وإنَّما يفرون إلى موضع يحرك فيه، يريد: أنهم يختارون في المصدر (تِدَةً، وطِدَةً) ولايختارون (وَتْداً) ولا (وطداً) لسكون التاء والطاء وبعدهما الدال، وذلك مستثقل» ، شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٤١، وانظر شرح الشافية ٢٦٨/٣-٢٦٩.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) شبه (وَدٌّ) و(عدَّان) في شذوذهما بـ(يَهَدِّي) و(يَقَدِّي) في إدغام تاء (يهتدي ويقتدي) في الدال، وتاء (يهتدي ويقتدي) زائدة، ولايقع في بنائه، ليس لأنه يعلم أنه يفتعل، وليس كذلك (وَدٌّ)، و(عِدَّانٌ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٤١، وانظر الممتع في التصريف ٧١٦/٢. وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢.

سكنت الواو التي هي عينٌ عـوِّض من حـركـتـهـا المنقـولة إلى الفـاء هذه السين[1].

قال سيبويه: ومن الشاذ قولهم: تَقَيْتُ يَتَقِي ويَتَسِعُ[2].

قال أبوعلي: (تَقَيْتُ) وضَعَه هاهنا على أن أصله (افتَعلْتُ)، قلبت الواو التي هي فاءٌ تاءً كما قلب في (اتَّعدَ) ونحوه، فاجتمع تاءان فحذفت الأولى وكانت هي أولى بالحذف من الثانية وإن كانت الثانية هي المتكررة، لأنها يلحقها الإعلال دونها في نحو (عِدْ، والإيْعَاد، ويَعِدُ). ونحوه، فلما اعتلّت في هذه المواضع أعلت هنا أيضًا بالحذف، ولما حُذفت سقطت لحذفها همزة الوصل في (افْتَعَلْتُ)، إذ كانت مجتلبة لسكون الفاء المحذوفة فبقيت تاء (افْتَعَلْتُ) مع ما بعدها من الكلمة فصار (تَقَيْتُ) ووزنه من الكلام (فَعَلْتُ)، و(يَتَقِي)، ووزنه (يَتَعِلُ)، فإن قلت: ما تنكر أن يكون (تَقَيْتُ) ووزنه (فَعَلْتُ) أبدلت من الفاء التي هي واوٌ التاء كما أبدلت منها في (تَيقُور)، و(تَوْراة) ونحو ذلك فيكون وزنه على هذا (فَعَلْتُ) منقلبة الفاء؟ قيل: إن هذا قد كان يكون محتملاً لولا ماجاء في المضارع من قولهم: (يَتَقى) مفتوح التاء، فلو كان (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ) لوجب أن يقال

---

(١) يقول الرماني: «أما (يستطيع) فحذفت التاء منه لالتقاء المتقاربين مع مانع الإدغام، ومن قال (يَسْتِيعُ) حذفَ الطاء ويجوز فيه وجه آخر وهو إبدال التاء من الطاء في (يسطيع) بعد حذفها من يَستَطيعُ) وكلا الوجهين جائز فأما (يَسْطِيعُ) فالسين فيه عوض من ذهاب حركة العين، وإنما هو: (أطاع، يطيع)». شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٩١، وانظر الممتع في التصريف ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢، وفيه: «... وهويَتَقِي ...».

في المضارع: (يَتقِي) مثل (يَرْمِي)، فلما قيل: (يَتَقِي) علم أن التاء ليست بفاء، وأنها المفتوحة الزائدة من (افْتَعَلَ)، وعُلِمَ أيضًا أن المحذوفة التاء المنقلبة عن الواو لما جاءت مفتوحة، ولولا انفتاح هذه التاء لاحتمل أن يكون (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ)، وعمل (يَتَسِعُ) كعمل (يَتَقِي)[1].

قال سيبويه: كما حذفوا العين [٢١١/ب] من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ ومَسْتُ)، وكانوا على هذا أجْرأ[2].

أي على حذف الفاء من (تَقَيْتُ ويَتَقِي)، أجرأ منهم على حذفهم العين من (مَسْتُ)، لأن هذه الفاء تعتل كثيراً، وهذه العين لاتعتل اعتلاله[3].

---

(١) بين الرماني معنى هذه العبارة مختصراً. وأنه على حذف إحدى التاءين من (اتَّقى واتَّسَعَ)، وأن المحذوفة وهي الساكنة التي هي فاء الفعل، وتركت الثانية لأنها متحركة يمكن الابتداء بها. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ١١، ق ١٩١، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٥/١.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) يقول أبوسعيد: «وأصل (تَقَيْتُ) على (افْتَعَلْتُ) والتاء الأولى من (اتَّقَيْتُ) هي فاء الفعل، حذفوها تخفيفًا، فبقيت تاء (افْتَعلْتُ) وهي متحركة فسقطت ألف الوصل، ومستقبله على هذا الحدّ: (يتَقِي) بحذف التاء الساكنة أصله (يَتَّقِي)، والأمر منه: (تَقِ الله)، قال الشاعر، وهو عبد الله بن همام السلولي:

زِيَادَتَنا نُعْمَانَ لاتَنْسَيَنَّها تَقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلُو

وأصله: (اتَّقِ الله). لما حذفت التاء الساكنة بقيت التاء الثانية المتحركة فاستغنى عن ألف الوصل وأسقطت ... والتاء الأولى من (يتَّقِي ويتَّسِعُ) أولى بالحذف من السين الأولى من (أَحَسْتُ، ومَسْتُ)». انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٤٢، وانظر النص كاملاً في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٥/٢ - ١٢٧٦.

قال سيبويه: ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مَسِسْتُ[1].

قال أبوعلي: لأنه لو أدغم لحركت لام المعرفة، وهذه اللام لاتتحرك وأصلها السكون، ولذلك اجتلب لها ألف الوصل.

قال أبوعلي: قال أبوبكر: قال أبوالعباس: أخبرني المازني قال: رأيت بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن جعفر للفرزدق:[2]

فما سُبِقَ القيسي من ضَعْفِ حِيلَةٍ ولَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خَالِدِ

يريدُ على الماء.

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٣٠، وبعده قوله: «لسكون اللام»، وانظر الأصول ٣/٤٣٣- ٤٣٤.

(٢) البيت من الطويل، وبهذه الرواية جاء في المقتضب ١/ ٢٥١ بحذف لام (على) وروى أبو سعيد وقوع زيادة في نسخة أبي بكر مبرمان من الكتاب لم تقع في كثير من النسخ، وذلك قولك: «بلعَنْبَرِ، وبلحَارِثِ، وعَلْماءِ بنو فلان».

وما غُلِبَ القيسيُّ من ضُعْفِ قُوَّةٍ ولكن عَلَتْ عَلْمَاءِ غُرلَةُ قَنْبَرِ

وقال:

فما أصبحت عَلأرْضِ نَفْسٌ بَرِيَّةٌ ولا غيرها إلا سُليمانُ مالها»

وهذه الزيادة ليس لها وجود في طبعات الكتاب.

وروى البيت في الكامل ٣/ ٢٩٩ مرافقًا لقضية حذف إحدى اللامين استثقالاً للتضعيف، وكذلك الأمثلة الواردة قبل قليل، وبالرواية التي جاءت في المقتضب والتعليقة.

وروي في النكت ٢/ ١٢٧٧، وفيه: (من سُوءِ سيرة) مكان (من ضعف حيلة)، و(غُرلَةُ) مكان (قُلفة).

وقوله: (عَلْمَاءِ) قويٌّ في الحذف لالتقاء المثلين، وهو أشد اقتضاء للتغيير من التقاء المتقاربين. انظر شرح الرماني للكتاب، جـ٥، ق ١٩١. ولأبي سعيد السيرافي كلام طويل حول إدغام لام (على) فيما أوله أل التعريفية نحو (عَلأرْضِ)، و(جلا الأمْرُ) ونحو ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ١١، ق ١٤٣، وانظر النكت في شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧٧.

تمت التعليقة والحَمدُ لِلّهِ رَبِّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة سنة أربع وثلاثين وسبعمائة.

وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربّه محمد بن حسن بن محمد الأندلسي المالكي ، غفر الله له ، ولوالديه ، ولجميع المسلمين ؟

* * *

* *

*

فهرس موضوعات الجزء الخامس

الموضــــــوع	الصفحــة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الفهرس التفصيلي
للموضوعـات

الفهرس التفصيلي للأبواب ورؤوس المسائل في التعليقة

الباب	الكتاب	التعليقة
لايجوز أن يجتمع تأنيثان، واستفهامان، ولاتوكيدان		٢٥٢/١
الفصل بين (إنَّ) و(أنَّ)		٢٥٣/١
إتباع الاسم الثاني الأول وإن كان بتوسط حرف		٢٥٣/١
القطع عن المدح والتعجب	٢٤٥/١	٢٥٤/١
(مِنْ) لايجر في (كم) إلا نكرة		٢٥٥/١
هذا باب ماينتصب فيه الاسم لأنه لاسبيل له إلى أن يكون صفة	٢٤٦/١	٢٥٦/١
الحال من النكرة والمعرفة	٢٤٦/١	٢٥٦/١
الارتفاع بالظرف		٢٥٧/١
النصب على المدح		٢٥٧/١- ٢٥٨
عدم إجراء الصفة المثناة إذا اختلف العاملان على موصوفيها	٢٤٧/١	٢٥٨/١
النصب في باب مالايكون إلا على المدح والذم		٢٥٨/١
امتناع الصفة من أن تجري على موصوفين إذا اختلفت العوامل فيها		٢٥٩/١
النصب بعد الاستفهام والخلاف فيه	٢٤٨/١	٢٦٠/١
كل منادى مختص، وليس العكس		٢٦١/١
مايجرى على حرف النداء	٢٥٠/١	٢٦١/١
جواز الحمل على الابتداء	٢٥١/١	٢٦٣/١

الباب	الكتاب	التعليقة
المفرد وإرادة الجميع به	٣٠٠/١	٣٢٢/١
ظهور الاسم في (رُبَّ) قد يبدأ بإضمار قبله		
	٣٠١/١	٣٢٣/١
ظهور الاسم بعد (نِعْمَ) قد يضمر فيها		٣٢٣/١
مايكون منصوبًا بفعل فقد يجوز أن يرتفع به		
	٣٠١/١	٣٢٤/١- ٣٢٥
إقحام تاء التأنيث	٣٠٢/١	٣٢٥/١- ٣٢٦
هذا باب النداء	٣٠٣/١	٣٢٧/١
الفعل بينماينتصب بالعمل وماينتصب بالعبارة		
	٣٠٣/١	٣٢٧/١
المبني في النداء	٣٠٣/١	٣٢٧/١- ٣٢٨
المنادى المضاف		٣٢٧/١
تأكيد المنادى	٣٠٤/١	٣٢٨/١- ٣٢٩
مالايكون تابعًا إلا للاسم		٣٢٩/١
ماكان المعنى في الرفع والنصب فيه واحداً		
	٣٠٤/١	٣٠٠/١
حذف التنوين في المنادى المفرد	٣٠٤/١	٣٣٠/١- ٣٣١
نداء مافيه أل	٣٠٥/١	٣٣٢/١- ٣٣٣
عدم جواز إعادة حرف النداء	٣٠٦/١	٣٣٤/١

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ماهو من نفس الحرف:	٣٣٨/١	٧/٢
- الألف الزائدة لإلحاق ذي الثلاثة بالأربعة	٣٣٨/١	٧/٢-٨
- الزيادة تقع بعد الإلحاق وقبله	٣٣٩/١	٨/٢-٩
- زيادة الياء والواو	٣٣٩/١	١٠/٢
- حذف الزيادة الملحقة	٣٣٩/١	١٠/٢
هذا باب ماتكون فيه الزوائد أيضًا بمنزلة ماهو من نفس الحرف	٣٣٩/١	١١/٢
- الحرف الحيّ والساكن	٣٣٩/١	١١/٢
- لو تحرك الألف الذي قبل همزة (حمراء)	٣٣٩/١	١١/٢
- القول في (سِعْلاة) وحمراء	٣٣٩/١	١٢/٢
- ألف (حولايا)	٣٣٩/١	١٢/٢-١٣

الباب	الكتاب	التعليقة
- ترك علامة الإنكار تأسيًا بترك علامة التأنيث والجمع وحرف اللين في (مَنَا، ومَنِي، ومَنُوا) حين قلت: مَنْ يا فتى؟	١/٤٠٦	٢/١٢٢
- (مَنَهْ) تمنع (مَنْ) من حروف اللين في قولك: (رأيتُ رجلاً وامرأة)	١/٤٠٦	٢/١٢٢
- عدم دخول العلامة في مثل: (يافتى)	١/٤٠٦	٢/١٢٣- ١٢٤
- زيادة البيان بإلغاء حركة حرف على ماقبله	١/٤٠٧	٢/١٢٤
- الحكاية في هذا الباب	١/٤٠٧	٢/١٢٥
هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء	١/٤٠٧	٢/١٢٦
- أصل (لنْ) في قول الخليل	١/٤٠٧	٢/١٢٦- ١٢٧
- ألف الاستفهام بدلٌ من واو القسم	١/٤٠٨	٢/١٢٧
- مضارعة النفي للإيجاب		٢/١٢٨
- إضمار الجازم تشبيهًا له بإضمار (رُبَّ)، وواو القسم	١/٤٠٩	٢/١٢٨
- إضمار (رُبَّ)		٢/١٢٨- ١٢٩

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب مايكون فيه (إنْ) بمنزلة (أي)		
	٤٧٩/١	٢٧٠/٢
- حكم مايوصل بشيء يرجع منه إليه ذكر		
	٤٧٩/١	٢٧٠/٢- ٢٧١
- (أنْ) الناصبة للفعل لايبتدأ بعدها الاسماء		
	٤٨٠/١	٢٧١/٢
- (أنْ) على إضمار القصة والحديث تفسر بالجمل		٢٧٣/٢
- (كأنْ) بمنزلة (إنّما) كما أن (لكنْ) بمنزلة (إنّ)		
	٤٨١/١	٢٧٤/٢
- القول في «أنْ بسم الله»	٤٨١/١	٢٧٤/٢
هذا بابٌ آخر فيه (أنْ) مخففة	٤٨١/١	٢٧٥/٢
- لاتقع (أنْ) الناصبة للفعل في موضع التقرير والإيجاب		
	٤٨١/١	٢٧٥/٢
- وجوه استعمال (أنْ) مع أفعال القلوب		
	٤٨١/١	٢٧٦/٢
- إذا رفع الفعل بعد (أنْ) كانت (أنْ) هي المخففة من الثقيلة لا الناصبة للفعل		٢٧٦/٢
- الظن نفي العِلم، وأنّ المثقلة تقع بعد (علمت)		
	٤٨١/١	٢٧٧/٢

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب مايحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها	١١٠/٢	٢٧١/٣
- تحقير (مُحْمَرّ) على (مُحَيْمِر)	١١١/٢	٢٧١/٣
- تحقير (مُحْمَارّ) على (مُحيمير)	١١١/٢	٢٧١/٣
- القول في جمع (حَمَارّة)		٢٧٢/٣
- تحقير: (غَدَوْدن)	١١١/٢	٢٧٢/٣ -٢٧٣
- القول في جمع (ذُرَحْرَح)	١١٣/٢	٢٧٣/٣ -٢٧٤
- تحقير (مَرْمَرِيْس)	١١٣/٢	٢٧٤/٣
- كل ماضوعف الحرفان من أوله وآخره فأصله ثلاثي	١١٣/٢	٢٧٥/٣
- مجيء الواو المتحركة في الاسم بمنزلة ماهو من نفس الحرف نحو (عِلْواط)	١١٥/٢	٢٧٦/٣
- تغصير (حُبَارى)	١١٥/٢	٢٧٦/٣
- تحقير (عَفْرَاء) ونحوه	١١٦/٢	٢٧٦/٣
- حذف الألف الثالثة من (صَحَارى) أحسن من حذف الألف الخامسة		٢٧٧/٣
- تحقير (عَفَرْنى، وعَفَرْناة)	١١٦/٢	٢٧٧/٣
- إذا حقَّرت رجلاً اسمه (قبائل)	١١٧/٢	٢٧٨/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
- لتحقير (لُقَيزي) تحذف الألف ولاتحذف الياء	١١٧/٢	٢٧٩/٣- ٢٨٠
- تحقير (اقعنساس) بحذف النون وترك الألف	١١٧/٢	٢٨٠/٣
- القول في (عَقَنجَج) وأن الجيم الثانية فيه زائدة	١١٧/٢	٢٨١/٣
- تحقير (بروكاء، وجَلُولاء)	١١٧/٢	٢٨٢/٣
- لاتحذف الواو من (قَعُولاء) لو كان آخره ألف التأنيث المقصورة	١١٨/٢	٢٨٣/٣
- ياء التصغير تغير واو (فَعُولاء) فتقلبها ياء	١١٨/٢	٢٨٤/٣
- تحقير (ظريفَيْنِ، ظريفات، دجاجات)	١١٨/٢	٢٨٤/٣- ٢٨٥
- ألفا (جلولاء) لايفارقان الاسم		٢٨٥/٣
- خروج الزيادتين إذا لم يُرد معنى الجمع	١١٨/٢	٢٨٥/٣
- علامة الجمع بعد التسليم شبيهة بهاء التأنيث في الاسم المصغر	١١٨/٢	٢٨٦/٣
- القول في تحقير (ثلاثين)	١١٨/٢	٢٨٦/٣- ٢٨٧

الباب	الكتاب	التعليقة
- تاء التأنيث في آخر الاسم بمنزلة المنفصل من الاسم	١٣١/٢	٣٢٥/٣
- الوجه فيما يثبت في الجمع أن يبدل	١٣١/٢	٣٢٥/٣
- جمع (الميتة) مكسراً		٣٢٥/٣
- تحقير (معاوية)	١٣٢/٢	٣٢٦/٣
هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات	١٣٢/٢	٣٢٦/٣
- تحقير (أحوى) ونحوه	١٣٢/٢	٣٢٦/٣ -٣٢٧
- إبدال الألف من الواو والياء	١٣٢/٢	٣٢٨/٣
- تحقير (مطايا) اسم لرجل	١٣٣/٢	٣٢٩/٣ -٣٣٠
- تحقير (خطايا) اسم لرجل	١٣٣/٢	٣٣١/٣ -٣٣٢
وهذه مسألة أمليتها ليس هذا موضعها		٣٣٣/٣
- القول في (عارية)		٣٣٣/٣ -٣٣٤
- تحقير (عدوي)، (أمويّ)	١٣٣/٢	٣٣٥/٣ -٣٣٦
- تحقير (مَلْهَوى) و(حُبْلوي)	١٣٤/٢	٣٣٦/٣ -٣٣٨
هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين أحدهما ضم إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد	١٣٤/٢	٣٣٩/٣
- تحقير (اثني عشر)	١٣٤/٢	٣٣٩/٣
- قيام التصغير مقام الصفة		٣٤٠/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
- قولك: (لحقك وحق زيد) لايجوز إلا على وجه الغلط والنسيان	١٤٦/٢	٩/٤
هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم	١٤٦/٢	١٠/٤
- القول في (لَعَمْرُ اللهِ)	١٤٦/٢	١٠/٤
- مذهب يونس في ألف (أَيْمُنُ) من قولهم: (لَيْمُنُ الله)	١٤٧/٢	١١/٤
- لاتحذف الهمزة إن كانت متحركة وماقبلها متحرك، بل تخفف		١٢/٤
- القول في (يمينُ اللّهِ)		١٣/٤
هذا باب مايذهبُ التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول ألف ولام ولا لأنه لاينصرف، وكان القياس أن يثبت فيه التنوين	١٤٧/٢	١٤/٤
- حذف التنوين إن كان في موقع السكون الأول		١٤/٤- ١٥
- الاطراد في القياس قد يكون شاذاً في الاستعمال		١٦/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- فعل الاثنين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع	١٥٥/٢	٢٨/٤
- ذهاب النون الخفيفة في الوصل إذا جاء بعدها ألف و لام أو ألف وصل	١٥٥/٢	٢٨/٤
- التنوين في الأسماء أولى بأن تثبت، لأن الاسم أشد تمكنًا		٢٨/٤
هذا باب الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جمع النساء	١٥٥/٢	٢٩/٤
- كسر نون التوكيد الواقعة بعد الألف الخفيفة	١٥٥/٢	٢٩/٤
- لاتحذف الألف عند توكيد فعل الاثنين	١٥٦/٢	٣٠/٤
- النون الخفيفة التي تثبت قبل الإدغام، وتحذف في الإدغام	١٥٦/٢	٣١/٤
- إثبات نون التوكيد الخفيفة حيث يؤمن اجتماع الساكنين		٣٢/٤
- بين نون (نعمان) من قوله: (اضربا نُعْمانَ) والهمزة من (أب) في قوله: (اضربانَ اباكُما)	١٥٦/٢	٣٢/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب ماهو اسم واحدٌ يقع على جَميعٍ وفيه علامة التأنيث	١٨٩/٢	٨٣/٤
- التفريق بين المفرد والجمع بالوصف بكلمة (واحدة) للمفرد	١٩٠/٢	٨٣/٤
هذا باب ماكان على حرفين، وليست فيه علامة التأنيث	١٩٠/٢	٨٤/٤
- كسر الحرف الأول عند إرادة الجمع بالواو والنون	١٩٠/٢	٨٤/٤
- دخول التاء على مادخلت فيه الواو والنون	١٩٠/٢	٨٥/٤
- استغناؤهم بالشيء عن الشيء	١٩١/٢	٨٥/٤
- جمعهم (بُرَةٌ) بالتاء، والواو والنون (فُعَل)		٨٦/٤
- جمع (أَرْض) وشبهه بالمنقوص	١٩١/٢	٨٦/٤-٨٧
- قولهم: (عِيْرات) و(أَهْلات) بالتخفيف	١٩٢/٢	٨٧/٤
- الشبه بين (أَهْلات) وبين (صَعْبات) وسائر الصفات		٨٨/٤
- القول في (الأَمَةُ): (إِمْوَان) مثل (إِخوان)	١٩٢/٢	٨٨/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب نظير ماذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق..		
	٢٤٦/٢	١٤٦/٤
- تكون الزيادة بحرف زيادة، كما يزاد بحرف أصلي		
	٢٤٦/٢	١٤٦/٤
هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة		
	٢٤٦/٢	١٤٦/٤
- قد يراد من (المَفْعِل) الحين	٢٤٧/٢	١٤٦/٤
- قد يبنى المصدر على المَفْعِل		
- قد يشذ في القياس ويطرد في الاستعمال		
- دخول الهاء في أسماء الأمكنة	٢٤٧/٢	٤/
- مذهب بعض العرب في (مَضْرُبة) و(مَقْبُرَة)		
	٢٤٨/٢	١٤٩/٤
هذا باب ماكان من النحو من بنات الياء والواو		
التي الياء فيهن لام	٢٤٨/٢	١٥٠/٤
- سقوط الواو للتذكير، وبقاؤها مع التاء		
دليل التأنيث	٢٤٨/٢	١٥٠/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- فتح فاء (يَسَعُ ويَطأُ) لأنه (فَعِلَ يَفْعِلُ)		
	٢٥٦/٢	١٦٩/٤
- لِمَ لَمْ يكسروا حرف المضارعة في (يَسَعُ)؟		
	٢٥٦/٢	١٦٩/٤
- قول بعضهم: (يِيْجَلُ) لكراهة الياء مع الواو		
	٢٥٧/٢	١٦٩/٤-١٧٠
- دليل فتحهم الياءات في (يفعل)	٢٥٧/٢	١٧٠/٤
- إجراء (تَقَى اللهُ رجلٌ: يَتَقِي اللهَ) على الأصل		
	٢٥٧/٢	
- عدم ضمهم (فَعُلَ) ماكسر من (فَعِلَ)		
	٢٥٧/٢	
هذا باب مايسكن استخفافًا وهو في الأصل عندهم متحرك	٢٥٧/٢	١٧٣/٤
- اتباع الأول الثاني مطردٌ فيما كان ثانيه أحد حروف الحلق وكان مبنيًا على (فَعِلَ)	٢٥٨/٢	١٧٣/٤
- التخفيف أصل عند التحرك في مثل (فَخِذ)		
	٢٥٩/٢	١٧٤/٤
هذا باب ما تمال فيه الألفات	٢٥٩/٢	١٧٤/٤
- قرب السين من القاف في (صويق)		
	٢٥٩/٢	١٧٤/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- (يفْعُل) من هذا الباب تصير بعد الاعتلال إلى اعتلال مثله	٣٨٨/٢	١٠٤/٥ -١٠٥
- كراهيتهم اللبس في الإعلال مثل كراهيتهم إياه في التضعيف	٣٨٨/٢	١٠٥/٥
- الحرف المدغم معتمد عليه	٣٨٨/٢	١٠٥/٥
- كراهية إعلال العين واللام	٣٨٨/٢	١٠٥/٥
- ماجاء معتل العين واللام	٣٨٨/٢	١٠٦/٥
- عدم مجيء شيء من المعتل في الفعل على نحو (خَوِف)	٣٨٨/٢	١٠٧/٥
- القلب في (آية) والخلاف فيه	٣٨٨/٢	١٠٧/٥
- الحكم في (حَيَوان) ونحوه	٣٨٨/٢	١٠٨/٥
- عدم مجيء الاعتلال في (فَعَلْتُ) من (حييت)	٣٨٩/٢	١٠٩/٥
- الواو في (تحيا) واستثقالهم إياه في (يوجل)	٣٨٩/٢	١١٠/٥
- قلب الواو ياء في (يوجل) ثانية كما قلبت أولاً في (ريَّا)	٣٨٩/٢	١١٠/٥
ومن باب التضعيف في بنات الواو	٣٨٩/٢	١١١/٥
- اطراحهم بعض الأبنية وعدم مجيئها على الأصل	٣٩٠/٢	١١١/٥

	الكتاب	التعليقة
	٤٠٨/٢	١٦٥/٥
أحسن منه في الألف		
	٤٠٨/٢	١٦٥/٥
(اخشوا وافداً)	٤٠٨/٢	١٦٦/٥
.رف اللين في القوافي		
المحذوفة في الردف	٤٠٩/٢	١٦٦/٥
- القول في إدغام مثل (ظلموا واقداً، واظلمي ياسراً)		
	٤٠٩/٢	١٦٧/٥
- عدم لزوم الواو في (ظلموا واقداً) والياء في		
(قاضي ياسراً)	٤٠٩/٢	١٦٨/٥
- إدغام الهمزتين كإدغام غيرهما من المثلين		
	٤٠٩/٢	١٦٨/٥
- قولهم: (يَقِتِّلُون، فقد قِتِّلُوا)	٤١٠/٢	١٦٩/٥
- جواز الكسر والفتح في قاف (اقتتلوا)		
	٤١٠/٢	١٧٠/٥
- قراءة أهل مكة ضم الراء في (مُرُدِّفين)		
	٤١٠/٢	١٧٠/٥
- قرب الراء في (مردفين) من الميم وأنه ليس		
بينهما حرف ساكن	٤١٠/٢	١٧١/٥

البـــــاب	الكتـــاب	التعليقـــة
- التحرك أصل في قاف (اقتتلوا) وميم (مُمَدّ)	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
- الحذف في (يَعِدُ) والكسرة بعدها	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- كرهوا (وَطْداً، ووَتْداً) لما فيه من الاستثقال	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- تقارب الحروف ومخارجها في مثل المصدر (ازّيُنّا)	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- حذف التاء في (تَمَنَّونَ الموتَ، وتَذَكَّرون)	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥-٢٠٤
- الخيار في حذف التاء وإثباتها في (تتذكرون وتذكرون)	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- لايجوز حذف الذال أو التاء من (تذكَّرون) ونحوه	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- ترك الإدغام في الحروف المتقاربة في المواضع حسن	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥
- القول في (الذُكَر) جمع (ذِكْرة) مثل: (كِسْرَةٍ وكِسَرٍ)	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥

* * *

مطابع الحسني
هاتف : ٤٨٢٦٧٨٧
فاكس : ٤٨٨١٠١٨
ص.ب ٥٩١٣٨
الرياض ١١٥٢٥


Bibliotheca Alexandrina
0388271